



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الدولة الفلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة
(التحديات والآفاق)

محمد محمد عبد الرحمن صباح

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ/2020م

الدولة الفلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة
(التحديات والآفاق)

إعداد:

محمد محمد عبد الرحمن صباح

علم اجتماع وعلم نفس، جامعة الأزهر/ فلسطين

إشراف: د. سنية الحسيني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد الدراسات الإقليمية/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

2020/هـ1441م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

الدولة الفلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة
(التحديات والآفاق)

اسم الطالب: محمد محمد عبد الرحمن صباح
الرقم الجامعي: 21612932

إشراف: د. سنية الحسيني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/12/30 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتوافقهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

- 1- رئيس لجنة المناقشة: د. سنية الحسيني
- 2- ممتحناً داخلياً: أ. د رياض علي العيلة
- 3- ممتحناً خارجياً: د. إبراهيم الرابي

القدس - فلسطين
2020/هـ1441م

إهداء

إلى صاحب الفضلِ الأول.. إلى من رفعتُ رأسيَ عالياً افتخاراً به.. أبي العزيز..
رحمه الله

إلى التي رأني قلبها قبل عينيها، وحضنتني في أحشائها قبل يديها.. أُمي الغالية..
حفظها الله وأطال في عمرها

إلى الشموع التي تنير لي دربي.. إخوتي وأخواتي

إلى نبضات قلبي.. حلا، روز، هيا، آدم

إلى وردتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين.. زوجتي الحبيبة "سيرين"

إلى كل من ساندني ودعمني.. أهلي، أصدقائي، عائلتي

إلى وطني فلسطين... أرضاً وشعباً

لهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

الباحث/ محمد محمد عبد الرحمن صباح

إقرار:

أقرُّ أنا مُعدُّ الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدَّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

محمد محمد عبد الرحمن صَبَّاح

التاريخ: 2019/12/30

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ وبعد،،،

انطلاقاً من قول الله ﷻ ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: 19].

ثم امتثالاً لتوجيه النبي ﷺ فيما ثبت عنه أنه قال ﷺ: "مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ"، فأرى أنه من الواجب أن أقدم جزيل شكري وتقديري، لكل من أولاني معروفاً بتوجيه أو نصح أو إرشاد خلال إنجازي لهذه الرسالة، ولاسيما مشرفتي الفاضلة د. سنية الحسيني.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى د. آمنة بدران - رئيسة قسم الدراسات الإقليمية، والشكر للأساتذة الكرام الدكتور/ إبراهيم الرابي مناقشاً خارجياً، والأستاذ الدكتور/ رياض علي العيلة مناقشاً داخلياً، اللذين تفضلا وتكرما وقبل مناقشة هذه الرسالة، وإبداء آرائهما أسهم في تجويد هذا العمل وتحسينه، ليظهر في أحسن صورة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى د. تهاني جفال - منسقة برنامج الدراسات الإقليمية في قطاع غزة على جهودها الطيبة والمثمرة.

وكذلك الشكر الجزيل لـ الأستاذ/ وجدي حمائل، والأستاذة/ سماح شبير على جهودهم الطيبة، وسعت صدرهم، وتحملهم لأعباء العمل أثناء فترة دراستنا.

فجزاهم الله عني خير الجزاء، ورزقهم الله طول العمر مع حسن العمل.

الباحث/ محمد محمد عبد الرحمن صباح

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدولة الفلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة: التحديات والآفاق.

وقد بينت الدراسة أنّ انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة مراقب غير عضو أدى نوعاً ما إلى تقدم واضح في إمكانية مواجهة إسرائيل عن طريق مؤسسات الأمم المتحدة، ما يمكن -لولا التعنت والرفض الإسرائيلي المتكرر- من تجسيد نوع من السيادة الوطنية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما كان لحصول فلسطين على صفة مراقب الأثر الأكبر في إمكانية حصولها على دولة كاملة العضوية مستقبلاً إذا استمرت في مساعيها الحثيثة للحصول على ذلك.

كما تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، استعرض الباحث خلال **الفصل الأول** المقدمة التي عرض فيها أدبيات الدراسة وأبرز مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها العلمية وأهدافها والتي حاول الباحث ربطها بموضوع الدراسة. أما **الفصل الثاني** فقد وضّح التطور القانوني لوضع م.ت.ف في الأمم المتحدة منذ عام 1974 وحتى عام 2012م، أبرز من خلاله في إطار تاريخي وضع فلسطين القانوني في الأمم المتحدة منذ الانتداب البريطاني وقبلها الدولة العثمانية وحتى قرار التقسيم عام 1947م، كما أبرز مكانة فلسطين منذ النكبة الفلسطينية عام 1948م وحتى اتفاق أوسلو عام 1993م، كذلك تم الحديث عن وضع فلسطين القانوني بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وأهم المحطات التي شهدتها فلسطين في معركتها في الأمم المتحدة من أجل الحصول على دولة دائمة العضوية في الأمم المتحدة. أما **الفصل الثالث** فتطرق إلى استشراف لإمكانية ترقية مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، حيث تحدث الباحث عن الإطار القانوني في ميثاق الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، كذلك تطرق إلى التحديات التي يمكن أن تواجهها فلسطين عند رفع مكانتها إلى دولة عضو كامل في الأمم المتحدة. كما أوضح الباحث أهم النتائج السياسية والقانونية التي يمكن أن تكتسبها فلسطين بعد رفع مكانتها إلى دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

وقد استخدم الباحث في دراسته عدة مناهج ونظريات للوصول إلى تحليل مشكلة الدراسة، مثل: **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يقوم على أساس تحديد خصائص المشكلة ووصف طبيعتها وأسبابها، ومن ثم تحليل البيانات والوثائق الصادرة عن الخارجية الفلسطينية للخروج بنتائج أقرب للواقع. كما استخدمت أيضاً **المنهج التاريخي** من خلال دراسة جذور وأحداث تاريخية مرتبطة بالحدث المقصود تحليله. إلى جانب **المنهج القانوني** لتفسير بعض الوثائق المختلفة وقياسها على ما جاء به القانون الدولي ومعرفة مدى مشروعية القرارات التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن بريطانيا استطاعت بعد حصولها على موافقة أممية بالانتداب على فلسطين قد أعطت الضوء الأخضر للقضاء على ولادة الكيان الفلسطيني، وأعطت لنفسها الحق بتقرير مصير الشعب الفلسطيني دون استشارته. أن بروز الولايات المتحدة على الساحة الدولية كان له أكبر الأثر في التأثير على القضية الفلسطينية سلباً، خاصة مع وقوفها مع إسرائيل في الهيئة الدولية. أيضاً واجهت القيادة الفلسطينية بعد توجهها إلى الأمم المتحدة لطلب عضوية كاملة لدولة فلسطين منها تحديات وضغوط سواء داخلية أو خارجية، كان لها أكبر الأثر في عرقلة المساعي الفلسطينية للحصول على العضوية الكاملة.

كما أوصى الباحث بعدة توصيات منها: ضرورة قيام لوبي فلسطيني عربي لمطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ بنود ميثاق الأمم المتحدة. كما أوصى إلى ضرورة انضمام فلسطين إلى المعاهدات والمنظمات الدولية لمواجهة الغطرسة والتغول الإسرائيلي بحق الفلسطينيين. وأخيراً أوصى الباحث القيادة الفلسطينية بالعمل على كسب ود الدول الكبرى والمؤثرة في الأمم المتحدة عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية مع هذه الدول، وهو ما سينعكس على التواجد الفلسطيني في الأمم المتحدة.

A Full Membership Palestinian State at the UN (Challenges and Opportunities).

Prepared by: Mohammed Mohammed Abed Al - Rahman Sabbah

Supervisor: Dr. Sania El-Husseini

Abstract:

The aim of this study is to shed light on the state of Palestine as full membership state at the UN: Challenges and opportunities.

The study illustrates that the enjoyment of Palestine the status of non-member observer state provided it with further opportunities to stand against Israel in the UN venues, and partly embodied a recognition of the Palestinian sovereignty over the occupied Palestine territory. It also paved the way for the state of Palestine to seek a full membership at the UN.

The study is divided into three chapters. **The first chapter** illustrates the key problem and questions the study tries to address and answer, as well as the study's value, and objectives. **The second chapter** traces the legal developments of the status of Palestine in the UN since 1974 until 2012. In this regard, it discusses the legal status of Palestine starting from the Ottoman empire era, passing by the British Mandate era, including under the partition resolution of 1947, in the post *Al Nakba* era, and ending with the post Oslo accords era, including the efforts made by state of Palestine to obtain a full membership at the UN. **The third chapter** highlights the upgrading of the status of Palestine as a member state at the UN. Within this context, the chapter discusses the requirements set by the UN Charter for any state to obtain a full membership at the UN, and challenges faced by the state of Palestine to obtain such membership. The chapter also illustrates the legal and political benefits of obtaining with full membership at the UN.

The researcher used several methodologies and theories to identifies the problem. One of these methodologies is the descriptive research methodology, which identifies the key attributes, nature, and root causes of the problem. In doing so, the study analyses all the relevant data and documents by Palestinian Ministry of foreign affairs. The study also adopts the "historical methodology", by analyzing the root causes of certain relevant historical events. It also uses the "legal methodology" by analyzing the relevant legal documents and resolutions, particularly resolutions in relation to the Palestinian cause.

The study drew several conclusions, including:

- 1- The British mandate blocked the state building process in Palestine, and deprived Palestinians from their right to self determination
- 2- The emergence of the USA as one of the greatest powers in the international political order after the second world war had have negative impact on the prospects for Palestinians to realize their national rights, particularly on the light of its firm support to Zionist movement in the international venues.
- 3- In its endeavor to obtain full membership for the state of Palestine, the Palestinian leadership has faced several internal and external challenges that negatively impacted this endeavor.

The study recommends the following

- 1- Create Palestinian-Arab lobby to apply pressure on international community to implement the UN charter, including the clauses providing for right of the occupied states, including the state of Palestine, to self-determination.
- 2- The state of Palestine should access and join international treaties and bodies, like Rome Status, and International Court of Justice, to stand against the Israeli undermining of Palestinian national rights.

The state of Palestine should build networks with the leading powers and states, including by having diplomatic and political ties with them.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

أدى انضمام فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، الى تقدم ملموس في إمكانية مجابهة الاحتلال الإسرائيلي، وقرار الاعتراف الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م، يفتح الآفاق المستقبلية للعمل على تمكين فلسطين من تجسيد السيادة الوطنية، وفرض ولايتها القانونية والجغرافية على الأرض الفلسطينية المحتلة من ناحية، وذلك إذا ما أجبرت إسرائيل على الرضوخ للمؤسسات الدولية للقبول بإجراءاتها، وعلى إمكان حصولها على صفة الدولة كاملة العضوية في المستقبل، وقد كان آخرها المساعي الفلسطينية الحديثة لتقديم طلب عضوية كاملة للأمم المتحدة خلال العام 2018م.

وقد انضمت دولة فلسطين، بموجب وضعها القانوني الجديد، إلى العديد من الاتفاقات والمنظمات الدولية، ومن بينها محكمة العدل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للعلم والثقافة والتربية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة العالمي للغذاء، ومنظمة الشرطة الدولية (انتربول). كذلك انضمامها إلى بروتوكول روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، ما يتيح لها إمكان متابعة الجهود الفلسطينية القانونية من أجل ضمان العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، وبالتالي ملاحقة من يثبت اقترافه جرائم حرب، خاصة بعد بناء الجدار العازل

والاستيطان المستمر وهدم البيوت واعتقال الفلسطينيين وغيره، أو أي من الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحكمة من أفراد القوات الإسرائيلية المحتلة، أو المستوى السياسي فيها، في حال إثبات ضلوعهم في تلك الجرائم.

وتمثل زيادة الاهتمام بالاعتراف الدولي بدولة فلسطين، بصفتها دولة مراقب غير عضو، في هيئة الأمم المتحدة خطوة جديدة في سياق التوجه العالمي الجديد، للاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وهذا من شأنه أن يساهم في تكريس الجهود الدولية، لحل القضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، التي صدرت عن هيئاتها المختلفة، مثل الجمعية العامة، ومجلس الأمن وغيرها من الهيئات والوكالات، منذ بداية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن يدفع قدماً نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، كخطوة مهمة على طريق تحقيق مبادئ الأمم المتحدة، ونصوص ميثاقها في بناء العدل والسلام الدوليين، مما يمكن أن يضع حداً لعقود من المعاناة والاضطهاد التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، وما يزال، من السلطات الإسرائيلية المحتلة، وأن يساهم في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة تجسيداً للحقوق الأساسية المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تقرها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقيات حقوق الإنسان وغيرها، باعتبار أن حق الشعوب في تقرير مصيرها حق ثابت، يتطلب العمل الفوري لتمكين الشعوب من بناء كياناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية، والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، تحقيقاً لمبدأ الحق في التصرف الحر بتلك الموارد، خدمة لتحقيق أهداف نظامها الاقتصادي، والعمل على تحقيق رفاهية سكانها.

يمكن أن يمثل تسييس القانون الدولي، بما فيه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أصدرته بمنح فلسطين صفة الدولة المراقب غير العضو، أحد التحديات والمخاطر الحقيقية، خاصة حينما يتعلق الأمر بطلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، نظراً لما يتوقع حدوثه في حال قدم هذا الطلب في مجلس الأمن الدولي. ويتوقع وفقاً لذلك، أن تستخدم الولايات المتحدة الفيتو، والذي من شأنه أن يبطل قدرة فلسطين على الحصول على عضوية كاملة، وعليه ينبغي لصانعي القرار الفلسطيني، وعلى كافة المستويات السياسية والدبلوماسية، أن يعملوا على تحشيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، للتوجه باستخدام آليات أخرى.

وحسب خبراء في القانون الدولي، فقد تم طرح الأسئلة كافة المتعلقة بتقديم طلب العضوية لدولة فلسطين، وأثر ذلك على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وولايتها على أبناء الشعب الفلسطيني كافة، وكذلك الآثار التي قد تنتج أو تنعكس على قضايا مفاوضات الوضع النهائي، وتحديدًا قضية اللاجئين.

كان هناك من يُحذر من تقديم طلب العضوية لدولة فلسطين فقد يؤثر سلباً على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قضية اللاجئين، إذ إن العضوية قد تعني إسقاط حق العودة، ولكن تبين بعد الدراسات القانونية المعمقة، أن هذه الأطروحات لا تستند إلى إي مستند قانوني، خاصة وأن هناك جزء من القرار ينص على أن لا يمكن المساس بمكانة منظمة التحرير. وقد نصح الأوروبيون في وقت سابق الرئيس ياسر عرفات بعدم إعلان الاستقلال وعدم التوجه للأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة.

وستصبح دولة فلسطين العضو في المنظمة العالمية، دولة خاضعة لاحتلال دولة مجاورة، وبذلك يمكن المطالبة بتحريرها، كما حدث مع الكويت عندما احتلت أراضيها قوات عراقية، كذلك ستمكن دولة فلسطين من إقامة دعاوى قضائية على كبار المسؤولين في إسرائيل، مثل بنيامين نتانياهو، افيغور ليبرمان، أيهود باراك، وباقي الجنرالات أمام محكمة الجنايات الدولية، بتهم ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة للشعب الفلسطيني.

كما أن عضوية فلسطين ستمكنها وللمرة الأولى، من إقامة دعاوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، للمطالبة بوقف الاستيطان وإزالة المستوطنات، باعتبارها جريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وطلب عقد جلسة طارئة لإصدار أمر من المحكمة بوقف كل الممارسات الإسرائيلية في هذا الصدد.

كما أن العضوية ستحوّل كل الفلسطينيين في الخارج تلقائياً إلى مواطنين ورعايا للدولة الفلسطينية، بما يترتب على ذلك من حقوق لهم في التنقل والسفر والتمتع بالحماية، وكذلك حق العودة إلى وطنهم.

فبعد اعتراف المجتمع الدولي بدولة فلسطين على حدود عام 1967، كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، سيكون الطريق أسهل إلى حلّ الدولتين.

وعلى ضوء ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى فحص السيناريوهات المختلفة المحتملة للوضع القانوني لدولة فلسطين، خاصة في ظل التطورات القانونية التي طرأت بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بانضمام فلسطين إليها كدولة غير عضو مراقب.

وتعرض هذه الدراسة التطور التاريخي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومراحل تطور الوضع القانوني منذ صدور قرار الأمم المتحدة رقم (181) في العام (1947م)، وما تبعه من قرارات دولية، كقراري مجلس الأمن رقم (242) و(338) وغيرهما من القرارات، التي ما تزال تمثل المرجعية الدولية لعملية السلام التي انطلقت في العام(1991م)، بين كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

استطاعت هذه الدراسة وضع التوصيات العملية التي تساعد صانعي القرار الفلسطيني في رسم التوجهات السياسية للعمل الدبلوماسي المستقبلي، التي تمكن دولة فلسطين من المضي قدماً على الصعيد الدولي، بما يخدم مصالح القضية الوطنية الفلسطينية، من أجل الاستقلال والحرية وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، ومؤسساتها التشريعية، والقضائية والتنفيذية، وتعزيز نظامها السياسي على أساس الاحترام المتبادل مع الدول والشعوب، وعلى أساس بناء المجتمع الفلسطيني الذي ينبغي أن يعتمد على بناء نظام ديمقراطي حر، يقوم على أساس احترام الحقوق والحريات الأساسية، والتعددية السياسية، وسيادة القانون، واحترام وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

واجهت فلسطين العديد من التحديات التي أعاققت حصولها على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وذلك نتيجة لاعتبارات عديدة محلية ودولية، حيث استطاعت الحصول على دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، لكنها لم تستطع الوصول إلى دولة كاملة العضوية نتيجة الصعوبات التي تقدم ذكرها. وبناءً على ما تقدم فإن الدراسة تطرح إشكالياتها الرئيسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما التحديات التي تواجه ترقية حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؟

وينفرد من التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1- كيف تطور الوضع القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة خلال الفترة من (1974م) وحتى (2012م)؟

- 2- ما التحديات القانونية والسياسية التي تعرقل حصول فلسطين على دولة كاملة العضوية؟
- 3- ما مستقبل ترقية مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية والسيناريوهات المحتملة؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في ترقية دولة فلسطين (بصفتها مراقب غير عضو) في الأمم المتحدة، وبيان أهمية الإنجاز المتمثل في الاعتراف الأممي بالصفة القانونية لفلسطين كدولة، من أجل تحقيق المكاسب القانونية التي تدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في الاستقلال والسيادة، وتجسيد مؤسسات الدولة على أرض الواقع، والعمل على تحقيق الوصول إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة. كما تتناول هذه الدراسة المكتسبات القانونية الناشئة من عضوية فلسطين كدولة مراقب غير عضو، وذلك بعد مرور سبع سنوات على تحقيق هذا الإنجاز.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الدراسية:

- 1- عرض مراحل التطور القانوني لوضع فلسطين في الأمم المتحدة، ما قبل اتفاق أوسلو وبعده.
- 2- استعراض التحديات القانونية والسياسية التي تواجه حصول فلسطين على دولة كاملة العضوية.
- 3- استشراف مستقبل الدولة الفلسطينية على الصعيد القانوني والسياسي والسيناريوهات المحتملة.

5.1 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على عدة فرضيات وهي:

- 1- لم يتم إنجاز أي اعتراف بعد ترقية فلسطين كمراقب (غير عضو) في الأمم المتحدة رغم إنجازها المتمثل في الترقية.
- 2- إن هناك تحديات سياسية تواجه فلسطين في الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة يجب إزالتها، وسيناريوهات محتملة من الولايات المتحدة وإسرائيل، قد تكون عائقاً أمام دولة فلسطين للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.
- 3- ستحصل دولة فلسطين على مكاسب كبيرة على الصعيدين القانوني والسياسي، عند الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

6.1 حدود الدراسة

- 1- الحد الموضوعي: الدولة الفلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة: التحديات والآفاق.
- 2- الحد المكاني: دولة فلسطين.
- 3- الحد الزمني: يبدأ الحد الزمني من عام (2012م) وهو العام الذي حصلت فيه دولة فلسطين على عضويتها غير الكاملة، وينتهي الحد الزمني عام (2019م) وهو العام الذي تم إنجاز هذا البحث فيه.

7.1 مصطلحات الدراسة

- 1- دولة مراقب: وهي الصفة التي يمكن أن ينالها الدول غير المعترف بهم، وذلك من خلال الحصول على أغلبية الأعضاء في الأمم المتحدة، حيث أن حصولها على هذه الصفة لا يمكن للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إحباطه من خلال استخدام الفيتو، حيث يمكن للدولة المراقب غير العضو أن تنضم للعديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، لكن دون الوصول لصفة الدولة الكاملة (صحيفة البيان الإماراتية، 28 نوفمبر 2012).
- 2- دولة كاملة العضوية: هي الصفة التي تنالها الدول التي تكون عضواً في الأمم المتحدة بصورة كاملة، وهذه الصورة الكاملة تعطيها الحق في حضور جميع الجلسات والتصويت على جميع القرارات، والانضمام لجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية والأممية، كذلك يجب أن تكون دولة ذات سيادة أو على الأقل تتمتع بالحكم الذاتي لنفسها ولها اختصاصات تفوق العضو المراقب بشكل كامل (بوبوش، 2015: ص 97).
- 3- الاتحاد من أجل السلام: هو قرار رقم 337 لسنة 1950م صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ينص على أنه في أية حالة يخفق مجلس الأمن، بسبب عدم توفر الإجماع بين أعضائه الخمسة دائمي العضوية، في التصرف كما هو مطلوب للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، كما يمكن للجمعية العامة أن تبحث المسألة بسرعة، وقد تصدر أي توصيات تراها ضرورية من أجل استعادة الأمن والسلم الدوليين، وإذا لم يحدث هذا في وقت انعقاد جلسة الجمعية العامة، يمكن عقد جلسة طارئة وفق آلية الجلسة الخاصة الطارئة (عيسى، 23 ديسمبر 2017).

8.1 منهجية الدراسة

- 1- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويُعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً، يمكن الحصول منها على معلومات، تجيب على أسئلة البحث من دون تدخل الباحث فيها، هذا ما استخدمته الدراسة في جمع البيانات، والوثائق عن السياسة الخارجية الفلسطينية، ثم قامت بمعالجتها وتوصيفها من جميع جوانبها، وأبعادها، وتحليلها، وفهم ارتباطها بالظرف الموضوعي للحالة السياسية، للخروج بنتائج أقرب للواقع.
- 2- **المنهج التاريخي:** لأن مشكلة الدراسة لها جذور وأحداث تاريخية مرتبطة بالحدث المقصود تحليله، فإن المنهج التاريخي هو الملائم، حيث إننا قمنا بجمع المادة العلمية من مصادرها الأساسية، وتحليلها للخروج بنتائج أقرب للواقع تساعد في فهم هذه الأحداث، وتوضيح تأثيرها على وجود المشكلة وتفاقمها أو تطورها.
- 3- **المنهج القانوني:** من خلال دراسة تفسير وتحليل وشرح بعض الوثائق المختلفة، وقياسها على ما جاء به القانون الدولي، ومعرفة مدى مشروعية القرارات التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.
- 4- **المنهج الاستشراقي:** وذلك من خلال استشراف مستقبل الدولة الفلسطينية في الامم المتحدة بعد حصولها على هذا القرار المهم، ومعرفة مدى توظيف فلسطين لهذه المكاسب في معركتها ضد إسرائيل.

9.1 الدراسات السابقة

- 1- **دراسة لمي بركات (2018)،** وهي بعنوان: "الآثار القانونية المترتبة على حصول فلسطين على مركز الدولة المراقب في الأمم المتحدة"، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، حيث تناولت هذه الدراسة مشكلة طبيعة العلاقة القائمة بين منظمة التحرير ودولة فلسطين ومدى تكامل هذه العلاقة أو محدوديتها في ضوء قرارات الامم المتحدة بشأن امتيازات دولة فلسطين. وقد استخدمت الباحثة في دراستها عدة مناهج للتوصل لحل المشكلة مثل المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي "القانوني"، كما تم استخدام المقابلات، وغيرها. وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة منها أن الفلسطينيين قد اقتربوا من الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة مما يجعلهم مطالبين بعدة التزامات. كذلك أن هناك تداخل بين دور دولة فلسطين من ناحية ودور منظمة التحرير من ناحية أخرى في القرارات الدولية وهو ما يجعل هناك تبايناً وتداخلاً في الصلاحيات.

2- دراسة أماني عبد الله قريع (2017)، وهي بعنوان: "الآثار القانونية المترتبة على حصول فلسطين على مركز الدولة المراقب في الأمم المتحدة"، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، حيث تناولت هذه الدراسة الآثار القانونية الدولية المترتبة على قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة من خلال دراسة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ومن ثم الانضمام إلى الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة. وقد استخدمت الباحثة في دراستها عدة مناهج للتوصل لحل المشكلة مثل المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي "القانوني". وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة منها أنه لا توجد نصوص أو مواد قانونية في الأمم المتحدة تشير لطبيعة ومكانة الدولة المراقب في الأمم المتحدة. كما أوضحت الدراسة أن حق تقرير المصير هو حق مقدس لكل شعب يقع تحت نير الاحتلال أو كافة أشكال السيطرة الاستعمارية.

3- دراسة مركز مسارات (2016)، وهي بعنوان: "السياسة الخارجية الفلسطينية في الأمم المتحدة، ما بعد حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب"، وهي دراسة صادرة عن المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، حيث تناولت هذه الدراسة أسس السياسة الخارجية التي يمكن لفلسطين أن تتبعها تجاه الأمم المتحدة خاصة بعد حصولها على دولة غير عضو في الأمم المتحدة، كذلك بحثت الدراسة في آليات وبدائل سياسية لتعديل مسار السياسة الخارجية الفلسطينية، لتمكينها من الاستفادة من قرار الجمعية العامة رقم (19/67)، الذي بموجبه منحت فلسطين صفة الدولة المراقب.

4- دراسة إياد خالد هنا (2016)، وهي بعنوان: "واقع تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية"، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، حيث تناولت هذه الدراسة من خلال مبادئ الأمم المتحدة وبعض القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، كذلك معوقات تنفيذ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية والدور الأمريكي في التأثير على هذه القرارات. وقد استخدمت الباحثة في دراستها عدة مناهج للتوصل لحل المشكلة مثل المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني. وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة منها أن منظمة الأمم المتحدة انخرقت عن دورها بفعل التأثيرات والضغوط الأمريكية وبسبب ذلك فقدت المنظمة مصداقيتها لدى الشعوب المضطهدة. كذلك توصلت الدراسة لعدة توصيات منها إعادة النظر في التعامل مع المنظمة الدولية، لضعف دورها في حل القضية الفلسطينية، وعليها التخلص من الهيمنة الأميركية، حتى تتمكن من تنفيذ قراراتها التي أصدرتها، خاصة القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

5-دراسة أمجد محمد ثابت (2013), وهي بعنوان: "بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية، للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة", وهي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، فلسطين، حيث تناولت هذه الدراسة البدائل الدبلوماسية الفلسطينية لمواجهة التحديات السياسية، للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وذلك من خلال دراسة طبيعة التكوين السياسي للأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية والمراحل التاريخية التي سلكتها منظمة التحرير الفلسطيني، وتتبع الدراسة المراحل التاريخية لمحاولات الاستقلال منذ حكومة عموم فلسطين وحتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اعلان المبادئ في أوصلو، مروراً وحتى اليوم. وقد توصلت الدراسة إلى التعرف على البدائل الدبلوماسية المتاحة للقيادة الفلسطينية، التي من خلالها يمكن الارتقاء إلى العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وضرورة تكرار القيادة الفلسطينية المحاولات، من أجل النجاح في الانضمام للمنظمة الدولية كعضو كامل العضوية.

التعليق على الدراسات السابقة:

لقد اتفقت هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة بأنها عالجت اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين وأهم التحديات التي واجهت هذا الاعتراف، كما أن العديد من هذه الدراسات، قد واجهت الموضوع من خلال زاوية واحدة دون التطرق إلى باقي الزوايا.

أما هذه الدراسات السابقة فتختلف عن هذه الدراسة من حيث إن هذه الدراسة قد تناولت موضوع الدولة استشراف لمآلات ونتائج حصول فلسطين على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وليس الاعتراف بدولة مراقب غير عضو، وهو ما تحدثت عنه غالبية الدراسات.

كما أنه لا توجد دراسات علمية تحدثت عن موضوع إمكانية حصول فلسطين على دولة كاملة العضوية، وغالبية الدراسات تطرقت إلى الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة، وهو ما تطرقت له هذه الدراسة.

أيضاً تفتقر الجامعات والمكتبات الفلسطينية والعربية لمثل هذا النوع من الدراسات، التي يمكنها أن تفيد المكتبة العربية والفلسطينية من ناحية، وصناع القرار السياسي والدبلوماسي من ناحية أخرى، كما تفيد الباحثين والمهتمين بهذه الموضوعات.

10.1 تقسيمات الدراسة

قُسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

أما الفصل الأول فقد عرض الباحث فيه أدبيات الدراسة، وأبرز مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها وأهميتها العلمية، وأهدافها، والتي حاول إبرازها، وربطها بموضوع الدراسة.

كما تطرق الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى التطور القانوني لوضع فلسطين في الأمم المتحدة منذ عام (1974)م وحتى عام (2012)م، أبرز من خلاله في إطار تاريخي وضع فلسطين القانوني في الأمم المتحدة منذ الانتداب البريطاني، وقبلها الدولة العثمانية وحتى قرار التقسيم عام (1947)م، كما أبرز مكانة فلسطين منذ النكبة الفلسطينية عام (1948)م، وحتى اتفاق أوسلو عام (1993)م، كذلك تم الحديث عن وضع فلسطين القانوني بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وأهم المحطات التي شهدتها فلسطين في معركتها في الأمم المتحدة من أجل الحصول على دولة دائمة العضوية في الأمم المتحدة.

أما الفصل الثالث فتطرق إلى ترقية مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، حيث تحدث الباحث عن الإطار القانوني في ميثاق الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، كذلك تحدث عن التحديات التي يمكن أن تواجهها فلسطين عند رفع مكانتها إلى دولة عضو في الأمم المتحدة كاملة العضوية، كما أوضح الباحث أهم النتائج السياسية والقانونية التي يمكن أن تكتسبها فلسطين، بعد رفع مكانتها إلى دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

الفصل الثاني

التطور القانوني لوضع فلسطين في الأمم المتحدة

مقدمة:

أخذ الفلسطينيون قبل عام (1948)، وبعد قيام إسرائيل يبحثون لهم عن كيان، وبعد أن تشرّدوا في الكثير من بقاع الأرض، أسسوا لهم مرجعيات كالهئية العربية العليا، وحكومة عموم فلسطين، ومن بعدها منظمة التحرير الفلسطينية، وقد مرت القضية الفلسطينية بمراحل عديدة، أثرت على مجريات قضيتهم، خاصة بعدما دخلت أروقة الأمم المتحدة، لقد استطاعت منظمة التحرير الوصول بالقضية الفلسطينية للمنظمات الدولية، وإيصال معاناة الشعب الفلسطيني لها، وأصبحت المنظمة معترفاً بها من الأمم المتحدة وغيرها، وظلت كذلك حتى اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين كعضو مراقب (غير دولة)، وهو ما جعل القيادة الفلسطينية تحرز العديد من الإنجازات، التي مكنتها من المحافظة على قضية الشعب الفلسطيني من الضياع.

يستعرض هذا الفصل التطور القانوني لوضع فلسطين في الأمم المتحدة (1974-2012)م كحركة تحرر وطني، وذلك منذ اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير عام (1974)م، كممثل للشعب الفلسطيني، وحضورها جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحتى عام (2012)م بعدما حصلت على صفة مراقب (غير عضو) في الأمم المتحدة. ويتناول إرهابات بلورة كيان فلسطيني من (1917)م وحتى (1947)م، والوضع القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة قبل اتفاق أوسلو، وأخيراً إلى الوضع القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة بعد اتفاق أوسلو.

1.2 إرهابات بلورة كيان فلسطيني منذ الحكم العثماني وحتى (1947م)

لقد بدأ الفلسطينيون منذ عهد الإمبراطورية العثمانية يبحثون عن كيان مستقل يعيشون تحت لوائه، خاصة بعدما أصبحت فلسطين أحد توابعها، وتعيش تحت لوائها، وهو ما أعطى الفلسطينيين الحق في المطالبة بكيان مستقل، وقد بدأ هؤلاء في تشكيل كيانات متعددة منذ أواخر العهد العثماني، قبل أن تبدأ الهجرات الصهيونية تتدفق إلى فلسطين، لإقامة وطن قومي لهم على أرضها، وهذا بدوره زاد من تعقيد الأمور في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية العثمانية في أيامها الأخيرة، وبالتالي سهل ذلك على الدول الأوروبية تعجيل قيام كيان صهيوني على الأراضي الفلسطينية، لذا بدأ الفلسطينيون يبحثون عن كيان لهم من خلال الثورات والمظاهرات، ومن ثم إقامة الحكومات الوطنية التي حاولت جاهدة القيام بهذا الدور.

1.1.2. الولاية القانونية للإمبراطورية العثمانية في فلسطين:

مع تولي الإمبراطورية العثمانية الحكم في العالم الإسلامي، وتوجهها نحو بلاد الشام ومنها فلسطين، كان نظام الحكم الذي وضعته في مصر وبلاد الشام نظاماً يكفل خضوعهم لها، وعدم استقلال أحد منهم إلا بأمرها، كما جعلت مقاليد الحكم في مصر، وبلاد الشام في ثلاث سلطات حتى لا تطمع إحداها بالأخرى في تقلد مناصب الحكم، فقد جعلت السلطة الأولى للوالي، الذي يتم تعيينه من قبل الإمبراطورية العثمانية شريطة أن يكون عثمانياً، أما السلطة الثانية فكانت لجيش الحامية والذي يتواجد بشكل أساسي في قلعة القاهرة، فيما تمتد نفوذ مهامه إلى بلاد الشام، والسلطة الثالثة للمماليك وقد نصب كل واحد منهم على (24) ولاية (سنجق)*، ومن ضمنها ولايتا غزة والقدس، ما يعني أن فلسطين متصلة بالإمبراطورية العثمانية من خلال ولايتي غزة والقدس، واستمر المماليك في حكمها حتى بعد الفتح العثماني (أوزدامير، 2013، صفحة 27).

لم تتغير البنية الإدارية لمنطقة فلسطين كثيراً خلال القرن التاسع عشر، وقد آلت لحكم القواليين ما بين عامي و(1831 و1840) ميلادية، ثم انتقلت إلى حكم الإمبراطورية العثمانية من جديد عام (1840)، لتخضع في حكمها بعد ذلك لولاية صيدا، ودخلت مقاطعات القدس ونابلس وعكا في

* كلمة تركية تعني بالعربية العلم، ثم أصبحت تعني رتبة عسكرية، كما تطلق على الحاكم الذي يحكم منطقة إدارية من الولاية، فيقال: سنجق بكى جدة، للتفاصيل انظر:

زين العابدين شمس الدين نجم، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ط1، دار الكتاب الحديث، مصر، 2006: ص328-329.

حدود سوريا عام (1865)، وارتبطت القدس من الناحية الإدارية أثناء حرب القرم بإسطنبول بوصفها أحد الأماكن المقدسة، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً فسرعان ما عادت القدس مرة أخرى ضمن الحدود الإدارية لولاية سوريا، وفي عام (1887)م أقيمت ولاية بيروت، وانضم إلى هذه الولاية من الناحية الإدارية نابلس وعكا، في الوقت الذي انضمت القدس فيه إلى إسطنبول للحيلولة دون تدخل الدول العربية فيها، وسميت حامية القدس، واستمرت هذه البنية الإدارية على حالها، إلى أن خرجت المنطقة بأسرها من سيطرة الحكم العثماني. (أوزدامير، 2013، صفحة 27)

كما تتبهِ الفلسطينيين للخطر الصهيوني في نهاية القرن التاسع عشر، وخاصة عندما بدأت الصهيونية تعمل على تقويض أي محاولة لإبراز الكيانية الفلسطينية، خاصة ما يتعلق برؤية الفلسطينيين لإقامة وطن لهم بعيداً عن السيطرة العثمانية، وقد بدأت الهجرات الصهيونية تتوافد على فلسطين في تلك الفترة، ما جعل الشعب الفلسطيني يعترض على ذلك من خلال رفع عرائض للسلطان العثماني، للاحتجاج على هذه الهجرات، خاصة وأن فلسطين كانت ضمن الولايات العثمانية، ما جعل السلطات العثمانية تحد من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. (حوراني، 2003، صفحة 16)، ثم جاء العام (1909) والذي سيطر فيه حزب الاتحاد والترقي على مقاليد السلطة بعدما تم الإطاحة بالسلطان عبد الحميد، وقد عادت الهجرات الصهيونية إلى فلسطين بصورة أشد، وبدأت الاتهامات للسلطات العثمانية بالتحالف مع اليهود وتسهيل هجرتهم، ما جعل الجمعيات والشركات الفلسطينية تنتشر في القدس ويافا وغيرها لرعاية المصالح الفلسطينية، والعمل على الحفاظ على ما تبقى من كيان فلسطيني مستقل. (صوافطة، 2015، صفحة 50).

وبهذا أدى ارتباط المدن الفلسطينية بالحكم العثماني وغيرها من الدول الأخرى، (وبقاء الناحية الإدارية بيد هذه الدول) إلى تقزيم التفكير بإقامة كيان فلسطيني كامل، فقد كانت السلطات العثمانية وغيرها، تمنع مجرد السعي لبناء دولة مستقلة عن نفوذها، سواء في فلسطين أو غيرها من الأقاليم التي تتبع لحكمها ما جعل من الصعوبة إقامة كيان فلسطيني منفصل عن الحكم العثماني.

لقد شكّل التواجد اليهودي على فلسطين، بداية شعور الفلسطينيين بالخطر الذي يمكن أن يلحق بهم إذا ما أغفلوا البحث عن كينونتهم السياسية، مما أدى إلى تبلور حالة من الفكر السياسي الفلسطيني المستقل، عن الأفكار السياسية في الولايات السورية الأخرى الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، وانطبع الشعور بالانتماء القومي للفلسطينيين، نتيجة الهجرات الصهيونية بصورة مبكرة، وبسبب هذا الخطر المحقق بهم، فقد كتب "تجيب نصار" رئيس تحرير جريدة الكرمل الصادرة في حيفا عام (1908)م: "نحن الفلسطينيون على شفا جرف، فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددنا من

كل صوب، والامة التي تنازعنا البقاء، برهنت على كونها أمة حية وقوية تعمل لنفسها، وتعتمد على نفسها... فلماذا لا يقوم أبناء الأمراء والشرفاء والكبراء والمتعلمون والغيوريون في فلسطين لعقد مؤتمر يفكر في تنظيم جامعة عربية فلسطينية تهتم بإحياء التجارة وإنهاض التعليم والزراعة؟ ولماذا لا يقوم رجال في هذا الوسط يختارون الحياة ويعملون لها، فيوجدون في فلسطين جامعة عربية تعمل للحفاظ على البلاد وإحيائها، فتكون عضداً للعرب عموماً وللحكومة؟" (نصار، 1913، صفحة 1)

وقد اعتبر هذا المقال أكثر تحديداً للأخطار الصهيونية المحدقة بالفلسطينيين، والتي تعمل على استئراف الرؤية الصهيونية في السيطرة على الأراضي الفلسطينية، ومصادرة هذه الأراضي لبناء مستعمرات عليها، وطرد سكانها منها، والذين كانوا يخضعون للحكم العثماني منذ سنوات عديدة. (الشريف، 1995، الصفحات 19-20).

وبالرغم من السياسات الصهيونية التي سبق ذكرها، كانت بريطانيا بالرغم من سياستها الصهيونية التي تتبعها قد أكدت دعمها لمبدأ قيام دولة عربية مستقلة وموحدة، وذلك لكسب العرب إلى جانبها في حربها ضد الإمبراطورية العثمانية، وقد وثقت هذه التأكيدات في المراسلات التي تم تبادلها عامي (1915 و 1916) بين السير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر والشريف حسين أمير مكة، وكانت فلسطين مندرجة ضمن حدود الأقاليم العربية التي حددها الشريف حسين، وأبدت بريطانيا استعدادها للاعتراف باستقلال العرب فيها. (الشريف، 1995، صفحة 25)

وقد ورد إلى عبدالله بن الحسين جواب "كتشنر" وزير الحربية البريطانية من لندن، وعد فيه الشريف حسين شريف مكة وعداً قاطعاً بضمان بقائه في منصبه، وحمايته من كل اعتداء خارجي، ومساعدة العرب في مساعيهم للخروج عن الحكم العثماني، بشرط مؤازرتهم إنكلترا ضد تركيا، وقد تمهل الحسين في الجواب حتى يجمع قواته، وينتظر الفرصة المواتية للثورة، ويستشير الزعماء العرب الآخرين، وبعد ثمانية أشهر، أي في يوليو/ تموز (1915م)، وعلى أساس ميثاق دمشق الذي اتفق عليه أقطاب جمعيتي العربية الفتاة، والعهد، قامت المفاوضات بين الحسين والإنكليز من خلال مراسلات متبادلة بينه وبين مكماهون المندوب السامي البريطاني في القاهرة، عرفت بمراسلات الحسين - مكماهون (أنطونيوس، 1987، صفحة 251)

شدد الحسين على وجوب تحديد منطقة الاستقلال العربي لأنها للشعب العربي كله لا لشخصه. جاء ذلك في مذكرة بتاريخ 14/7/1915 أرسلها عبد الله باسم أبيه الشريف حسين إلى مكماهون، وفيها مطالبة باسم الأمة العربية باعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية المشتملة على سورية الكبرى (وفيها فلسطين ولبنان)، والعراق، جنوبه وشماله، وجميع الجزيرة العربية (ما عدا عدن التي كانت

آنذاك مستعمرة بريطانية). وأكدت المذكرة أن العرب فضلوا بريطانيا على غيرها، كما وعدت أن تفضل بريطانيا على غيرها في المصالح الاقتصادية في جميع البلاد العربية. وطالبت بعقد حلف دفاعي - هجومي بين العرب والبريطانيين، وبموافقة بريطانيا على إعلان خلافة عربية (الجعبري، ياتيان، والعويسي، 2018، صفحة 73)

في 1915/10/24 رد مكماهون على مذكرة الحسين بمذكرة، تضمنت وعدا له بأن تعترف بريطانيا باستقلال العرب ضمن البلاد التي اقترحها الشريف وتأييده. غير أن المذكرة استثنت من سورية القسم الواقع غربي ولاية الشام، وقد ورد في هذه المذكرة "إن ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة، ومع هذا التعديل وبدون تعرض للمراسلات المتعددة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود" (أنطونيوس، 1987، صفحة 259)

وبعد حوالي عشرة أيام، أي في 1915/11/5 أرسل الشريف حسين رسالته الثالثة إلى السير مكماهون، أعرب له من خلالها عن تفهمه لظروف بريطانيا، وعليه أن يتوقف عن المطالبة بضم مرسين وأضنة، بينما أكد حسين على عروبة ولايتي حلب وبيروت وسواحلها، كما أبدى الحسين تخوفه من انتقام العثمانيين من العرب، وعليه طالب بجواب قطعي من بريطانيا على مطالبه، وبعدها بشهر تقريبا أي في 1915/12/4، رد السير مكماهون على رسالة الحسين وأشاد بموقفه، وطلب أن يتم النظر في موقفه من ولايتي حلب وبيروت كون أن فرنسا لها مصالح بهما، ثم وعده بألا يتم إبرام أي معاهدة مع العثمانيين إلا إذا تضمنت حرية الشعوب العربية وخلاصها من تركيا وألمانيا على حد سواء، ثم أرسل مكماهون مبلغ (20) ألف جنيه إلى الشريف حسين كهدية منه. (الفواز، 1997، صفحة 222).

وفي (1916/1/1) أرسل الحسين رسالة أكد من خلالها ارتياحه لردود مكماهون عليه، كما أكد من خلالها تمسكه بالمناطق الشامية التي تطلبها سوريا، لكنه يتجنب المطالبة بها حرصاً على العلاقات البريطانية الفرنسية، ثم جاء جواب السير مكماهون في 1916/1/30، أشاد من خلالها بالحسين، وأنه سيعني بالملاحظات التي قدمت له، وأكد أنه يشعر بالسعادة كون الحسين يفكر بضرورة عدم المساس بالعلاقات الفرنسية البريطانية (صفوة، 1996، صفحة 640).

ثم أرسل الشريف حسين في (1916/2/14) رسالته الأخيرة فيما عرف بمراسلات حسين - مكماهون تضمنت شرحاً لتحركاته للثورة على العثمانيين، ويذكر الحسين في رسالته أنه أرسل أحد أبنائه إلى الشام ليتراًس الثورة هناك، إضافة لإرسال نجله الأكبر للمدينة المنورة بقوة كبيرة ليكون عوناً لأخيه في الشام، كما طلب الحسين في رسالته من بريطانيا توفير مبالغ مالية ومواد غذائية وبنادق من الطراز الجديد وغيرها من الأسلحة، وقد رد السير مكماهون على رسالته بتاريخ (1916/3/10) أن بريطانيا تصادق على جميع طلبات الحسين، وطالب مكماهون الحسين ببذل الجهد لمنع بيع الجمال للعثمانيين، وختم مكماهون رسالته بالتقدم والاحترام والتقدير للحسين وعائلته. (سعيد، 1934، صفحة 142).

يمكن القول إن ما يخص الحدود التي تم دراستها في هذه المراسلات، حاول الشريف حسين المناورة للحصول على كل البلاد العربية، بهدف إقامة كيان موحد سواء أكان مملكة له ولأبنائه، أو خلافة على غرار "الخلافة العثمانية"، لكن إمكانياته وإمكانيات العرب حددت من قدرتهم على المناورة، أما الحسين فقد أدرك أن موقفه ضعيف تجاه تلك المسألة، أما فلسطين وبيت المقدس وهي القضية الأهم فقد انتابها الغموض من البريطانيين وتجاهل من الشريف حسين. (Friedman، 1970، الصفحات 83-122).

يتبين مما سبق بأن هذه المراسلات التي تضمنت العديد من البلدان العربية قد أغفلت فلسطين من مشاوراتها، ويبدو أن بريطانيا عملت على تهيئتها، لاستقبال اليهود على أراضيها، كما يبدو أن الشريف حسين يعلم أن فلسطين لا يمكن التفاوض عليها أو تنازل عنها بريطانيا، ولهذا أثر السكوت، ولم يتحدث عنها كأحدى الأقاليم التابعة لدولته.

في المقابل هناك من يؤكد على أن هناك تصريحاً من مايكل ماكدونيل رئيس المحكمة العليا بفلسطين بعد ذلك بسنوات، أي (أثناء قيام لجنة موم (1939) بتحقيقاتها في المراسلات بين الحسين ومكماهون)، صرح بأن "فلسطين كانت ضمن منطقة الاستقلال العربي، وإلا فلماذا تحدثوا عن مناطق دمشق وحمص وحماة و حلب وليست إحداهما تقع إلى الشرق من فلسطين، وكلها تقع شمالها بعيداً عنها؟ إذا كان يجب وصف فلسطين، فلماذا لا يتحدث عن بحيرة الحولة، ونهر الأردن، وبحيرة طبرية، والبحر الميت كحدود شرقية؟". وقد جاء في تقرير لجنة اللورد موم "إن حكومة صاحب الجلالة لم تكن حرة التصرف بفلسطين، دون اعتبار لسكان فلسطين". (أنطونيوس، 1987، صفحة 267).

بعد هذه المشاورات والمراسلات بدأت ملامح الخطر الصهيوني تبرز، فقد ترك ذلك على الحركة الوطنية الفلسطينية آثاراً قوية وشديدة أشعرها بعزلتها، كمؤتمر "سان ريمو" سنة (1920م)، وانتهيار الحكم العربي في سوريا واحتلال فرنسا دمشق سنة (1920م)، وفي هذا العام عقد مؤتمر حيفا، والذي لأول مرة لم يشر إلى فلسطين كمنطقة مستقلة، بل ألحقها بسوريا، كما دعا المؤتمر لتشكيل حكومة فلسطينية مسئولة أمام مجلس نيابي، منتخب من السكان الذين وجدوا في البلاد قبل الحرب، لذا يمكن اعتبار هذا المؤتمر هو نقطة انطلاق الفلسطينيين للبحث عن كينونة خاصة، وكيان منفصل لكنه غير منسلخ عن القومية العربية. (القليلي وأبو غوش، 2012، صفحة 21)

في هذه الفترة بدأ الفلسطينيون في هذه الفترة في البحث عن كيان لهم، خاصة مع اشتداد وطأة الانتداب من ناحية، والهجرات اليهودية إلى فلسطين على مرأى من السلطات البريطانية من ناحية أخرى، وذكر "راغب الخالدي" (وهو أحد أعيان القدس) في جريدة فلسطين في عدة مقالات باسمه، تناولت موضوع الدولة الفلسطينية، حيث يقول: " ألم يأن لنا ان نفكر في مستقبل بلادنا الفلسطينية؟ وفي حفظ الموازنة السياسية وفي تقوية عنصرنا العربي، ليستطيع البقاء في هذا القطر. أنتم بني وطني لا تقاسون بأهالي دمشق، إن دمشق لم يزاحم أهلها أجنبي، بل إن الذين يهاجرون إليها، هم من بني جلدتنا وإخواننا في التبعية، وأما أنتم، فانظروا كيفما التفتتم، هلا ترون سيل مهاجرة الأجنبي يكاد يغرقكم". (الشريف، 1995، صفحة 20).

يلاحظ من خلال هذه الفقرة أن الفلسطينيين لم يتوانوا في التفكير بضرورة إيجاد كيان مستقل لهم، وقد امتازت تلك الفترة بزيادة الهجرات الصهيونية إلى فلسطين، ووقوف قوات الانتداب مع اليهود ضد الفلسطينيين، وهو ما جعلهم يبحثون عن كيانية لهم تتجدهم من تلك الأحداث التي تنذر بأوقات عصيبة يمكن أن تمر بها فلسطين بعد ذلك.

2.1.2. واقع الكيانية الفلسطينية خلال عهد الانتداب والواقع القانوني لهذا الكيان:

لقد نشطت بريطانيا أواخر الحرب العالمية الأولى في إعطاء احتلالها لفلسطين صبغة قانونية وصفة شرعية من الناحية الدولية، وذلك حتى لا يطالب الفلسطينيون بكيان لهم بعد ذلك، ونتيجة لهذه المساعي التي استمرت أربع سنوات قررت عصبة الأمم سنة 1922م، فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وقد أكدت المادة الثانية من صك الانتداب على فلسطين أن الدولة المنتدبة "تهيي فلسطين في أوضاع سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء وطن قومي لليهود"، وبالتالي أصبح قرار الانتداب مقر من أكثر من عشرين دولة، ما يمنع الفلسطينيين من المطالبة بأي دولة أو كيانية

استقلالية مستقبلاً، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن عضواً في عصبة الأمم، إلا أنها وافقت على صك الانتداب على فلسطين. (جرار، 1992، صفحة 14).

كما نصت المادة الرابعة من صك الانتداب على فلسطين: "الاعتراف بوكالة يهودية تشير على حكومة الانتداب، وتتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، مما يؤثر على إنشاء الوطن القومي اليهودي، ثم أصبحت الوكالة اليهودية بعد ذلك حكومة داخل حكومة، ما هدد بشكل كبير الحفاظ الفلسطيني على الكيان الذي كان يتمتع به، وأصبحت فلسطين معرضة لتهديد كبير في إمكانية استقلالها (جرار، 1992، صفحة 14). بعدها أصدرت عصبة الأمم صك الانتداب على فلسطين في تموز يوليو (1922)م كوثيقة معترف بها دولياً وتمثل إجماع القوى الكبرى في ذلك الحين على وضع فلسطين، التابعة في حينه إلى الإمبراطورية العثمانية، تحت الوصاية، وفي ذلك الحين كان الكثيرون من عرب فلسطين في ذلك الحين يعتقدون أنهم شعب من الناحية القومية، وكان ذلك أحد مشاعر الهوية المتداخلة، والتي تضمن الاعتقاد بأنهم جزء من شعب عربي أكبر من سوريا الكبرى أو الطبيعية، ولهم علاوة على ذلك هوياتهم الدينية والمحلية والاسرية (الخالدي، القفص الحديدي، 2008، الصفحات 71-72).

بعد الرجوع إلى صك الانتداب البريطاني على فلسطين نجد أن هذا الانتداب لم يذكر مقدمته أو خاتمته ما يبرز أنه يستند إلى قانون دول، أو قرارات دولية تضي عليه شرعية، باستثناء استناده للمادة (22) من ميثاق عصبة الأمم. (يوسف ب.، 2011، صفحة 55)

تقول المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم، التي استندت عليها بريطانيا في صك انتدابها على فلسطين على أنه: "يجب أن تطبق على المستعمرات والبلدان التي قضت نتائج الحرب الأخيرة، بخروجها من سلطة الدول التي كانت تسيطر عليها في الماضي، والتي تسكنها شعوب لا تزال غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة، والمبدأ القاضي بجعل سعادة شعوبها وتقدمها، وديعة مقدسة في يد العالم المتمدن، ويجب أن تنص في هذا العهد على الضمانات اللازمة لحسن القيام بهذه الوديعة، والطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عملياً وهو أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى الدول الراقية التي تمكنها مواردها المالية وموقعها الجغرافي من القيام بهذه المهمة على منوال أفضل من غيرها. (يحيى، 1965، صفحة 25).

وانطلاقاً من ذلك بدأت بريطانيا بتأكيد قرار انتدابها من قبل عصبة الأمم على فلسطين، من خلال تكريس سياستها ووجودها، وطمس أي محاولة فلسطينية لتأكيد وإبراز كيانها، وهذا بالطبع لتحقيق مصالحها من ناحية، وتحقيق الوعد الذي أعطته لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين من

ناحية أخرى، فعملت بكل قوة على طمس الهوية الفلسطينية، وفتحت أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ونقلت ملكية الأراضي الفلسطينية لليهود، وبناء مستعمرات عليها، ونتيجة للانتقاضات العارمة التي اجتاحت المدن الفلسطينية، بدأت بإرسال لجان للتحقيق لتهدة السكان، مثل: لجنة بيل، والكتب الستة البيضاء وغيرها، حيث شعر الفلسطينيون حينها بأن بريطانيا تحاول بثتى الطرق القانونية وغير القانونية، تكريس الوجود اليهودي، وطمس الكيانية الفلسطينية من الوجود. (سبع، 2015، صفحة 53).

وهكذا يمكن القول: إن بريطانيا استطاعت، بعد حصولها على موافقة أممية بالانتداب على فلسطين، إعطاء الضوء الأخضر للقضاء على ولادة أي كيان فلسطيني جديد، كما استطاعت الحصول على شرعية دولية استناداً إلى المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم، الذي يخولها صراحة السيطرة على أي منطقة غير قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، وهو ما أعطاهما الفرصة لاعتبار فلسطين تتدرج تحت هذا البند.

3.1.2. الحركة الوطنية الفلسطينية من (1920م) وحتى (1947م):

قبيل قيام بريطانيا بالتنفيذ الفعلي للانتداب على فلسطين، قامت العديد من الحركات الوطنية بإرسال مذكرات الاحتجاج إلى الحاكم العسكري في يافا، وذلك بمناسبة انتصار النبي على الأتراك، أوضحت فيه هذه الحركات موقفها الواضح من أن عرب فلسطين "لا يمكن أن يتخلوا عن كيانهم المستقل، ولا يمكنهم أن يوافقوا على إخضاعهم للاستعباد بل العكس..، فالعرب غير معادين للآخرين، ولا يخطر ببالهم على الإطلاق طرد العناصر الأخرى من بلادنا، ولكنهم لا يستطيعوا الموافقة على أن يحرّمهم ضيوفهم اليهود من حقوقهم السياسية، ولسنا نرغب في إعطاء حقوق المواطنة للسكان المحليين، الذين يفدون من أماكن خارج بلادهم". كما تضيف المذكرة: "إننا نرفض رؤية الملايين من اليهود يتدفقون على فلسطين، لأنهم سيستوعبون ويحتكرون كل منتجات فلسطين، إذ ينبغي ألا يغيب عن الدولة أن اليهودي لا يحب إلا اليهودي ولا يساعد إلا اليهودي. (الكياي، 1990، صفحة 120).

كما يشير تقرير لجنة كنج كراين إلى أن الصهاينة: "الذين لا يزيد عددهم على عشر المجموع الكلي لسكان البلاد يقفون وحدهم في المطالبة بتنفيذ مذكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين"، "أما بقية السكان من مسلمين ومسيحيين على السواء فإنهم متمسكون باتحاد سوريا واستقلالها، ويعتبرون فلسطين جزء لا يتجزأ من سوريا تاريخياً وجغرافياً وسياسياً". (حسن ص، صفحة 57).

وقد أصدرت الجمعية الإسلامية المسيحية منشوراً بعد زيارة لجنة كنج - كراين، طرحت فيه مطالب عرب فلسطين، والتي أكدت فيها على وحدة فلسطين مع سورية، وعدم التنازل الفلسطيني عن كيانهم ووحدتهم، كما أكدت رفض البرنامج الصهيوني، ورفض المنشور "أن تتحول فلسطين إلى وطن قومي لليهود"، ثم أضاف: "ونحن لا نسمح كذلك لأي يهودي بالهجرة إلى بلادنا"، ومع هذا لم ينس المنشور اليهود المحليين الذين كانوا يقطنون فلسطين من قبل "وهؤلاء ينبغي اعتبارهم مواطنين يتمتعون بالحقوق والواجبات" التي يتمتع بها العرب. (الكياي، 1990، صفحة 120).

واستندت الحركة الوطنية في هذه الفترة على مجموعة من الحقائق والأسانيد، في صراعها مع الصهيونية زمن الانتداب البريطاني وهي (علوش، 1974، الصفحات 127-128):

- 1- أن مبدأ الحق والعدل لا يجيز قهر أي دولة بإكثار عدد المهاجرين إليها من الأمم الأخرى، لأن ذلك لا يمثل روح عصر النور والعدالة.
- 2- أن العدل الذي خول أمريكا من منع توافد الصينيين إليها، وخول أستراليا من منع الآسيويين من التوافد عليها، يجيز أيضاً للفلسطيني سن قانون بمنع أي عنصر يخشى من وجوده على أرضه.
- 3- أن البلاد هي بلاد للفلسطينيين أقاموا بها كيانهم المستقل منذ الأزل، وتواجدوا بها قبل الأمم السابقة، فلا يمكن لليهود أو غيرهم من الاستقلال بها أو اغتصابها من أصحابها، ومحو كيانهم الموجود عليها.
- 4- أن اليهود لا يتجاوز عددهم ثمن عدد الفلسطينيين والعرب على أرض فلسطين، وليس لهم إلا (3%) فقط.
- 5- أن المشروع الصهيوني في فلسطين يؤدي إلى فناء، وواد مشروعهم وكيانهم بصورة كاملة، بعد نصف قرن، فلن تجد للكيان الفلسطيني أي وجود.
- 6- أن الفلسطينيين والعرب مصممون على المحافظة على كيانهم السياسي، الذين ظلوا لسنوات طويلة يعملون على تثبيت أركانه وتقويته.

لقد توزع الفكر السياسي الفلسطيني في مرحلة الانتداب على ثلاثة تيارات فكرية رئيسية، شكلت الشخصية الوطنية والهوية القومية للفلسطينيين آنذاك، وهم تيار الوطنية القطرية، وتيار العربية القومية، وتيار الشيوعية الأممية، وكانت الحدود تغيب أحياناً، وتبرز أحياناً أخرى، وبقي التيار الشيوعي بعد أن تحرر مستقلاً إلى أن ظهرت عصبية التحرر الوطني، وصار الحزب الشيوعي من روابطه الأممية، يتزواج مع تيار الوطنية الفلسطينية، ونجم عن هذا التزاوج وطنية جديدة، يسارية المنطلقات، اجتماعية الأبعاد، ديمقراطية المضامين. (الشريف، البحث عن كيان، 1995، صفحة 28).

مع تزايد النشاط الصهيوني تجاه فلسطين من استيلاء على الأراضي، ومحاولة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، عقد العرب في الفترة ما بين (1919) وحتى (1928) سبعة مؤتمرات: الأول في القدس (1919م)، والثاني في يافا عام (1920م) والذي منع بالقوة، والثالث في حيفا عام (1921)، والرابع في القدس في حزيران (1921)، والخامس في نابلس في عام (1922م)، والسادس في يافا عام (1925م)، والسابع في القدس عام (1928م)، حيث تمحورت هذه المؤتمرات حول: التمسك بالميثاق الذي يرمي إلى تحقيق الاستقلال التام للبلاد، كذلك تحقيق الوحدة العربية من خلال الوسائل المشروعة، أيضاً عدم القبول بإقامة وطن قومي لليهود أو هجرة يهودية، وكذلك العمل على الحفاظ على كيانية ووحدة الأراضي الفلسطينية. (علوش، 1974، الصفحات 151-152).

وكانت الوطنية القطرية الفلسطينية باعتبارها التيار الأبرز في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، قد تميزت طوال فترة العشرينات بسعيها إلى مهادنة بريطانيا، وتركيز طاقتها على النضال ضد اليهود والحركة الصهيونية، وبقيت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية تراهن على إمكانية تغيير بريطانيا مواقفها في دعم اليهود في إنشاء وطن قومي لهم، وتأمل في التوصل إلى حل وسط معها يحافظ على مصالح بريطانيا في فلسطين مقابل تخلي الأخيرة عن دعمها للصهيونية، ويلاحظ المتابع للمواقف التي اتخذتها قيادة الحركة الوطنية تجاه بريطانيا في تلك المرحلة، أن هذه القيادة بقيت عاجزة عن فهم طبيعة الظاهرة الاستعمارية الحديثة، وإدراك حقيقة الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى فرض سيطرتها الاستعمارية على فلسطين، وكذلك المتطلبات الاستراتيجية لهذا الاستعمار، وعادت وحدة الصف العربي لتحتل موقعا مميزاً في إطار الفكر السياسي الفلسطيني اعتباراً من مطلع الثلاثينات. (الشريف، 1995، صفحة 29).

وتمثل أول مظهر من مظاهر التوجه القومي الوحدوي المتجدد، في الاجتماع الذي انعقد في مدينة القدس في الثالث عشر من كانون الأول (1931م) على هامش المؤتمر الإسلامي العام، وقد صدر عن هذا الاجتماع ميثاق قومي عربي تلخص في: وحدة البلدان العربية، ورفض كل أشكال التجزئة وأهمية الجهود في كل قطر الرامية للتحرر والاستقلال التام، كذلك ضرورة مقاومة الاستعمار بجميع أشكاله، باعتباره يتنافى مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى، كما عزز هذا التوجه بإعلان حزب الاستقلال العربي في فلسطين في آب (1932م)، على أساس مبادئ القومية العربية والوحدة العربية حيث رأى مؤسسوه أن القضية الفلسطينية تقاذفها الرياح المختلفة والعوامل المتناقضة، منذ أن انفصلت عن القضية العربية الكبرى، فتحولت بذلك من كفاح ضد الغاصب المستعمر إلى ثورات متقطعة ضد الصهيونية. (الشريف، 1995، الصفحات 30-33).

ومع اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936 ولغاية عام 1939م تشكلت اللجنة العربية العليا خلال الثورة بمبادرة من الحاج أمين الحسيني وبعض قادة الأحزاب العربية، والتي توجت بالإضراب العظيم الذي دام ستة أشهر كاملة، حيث اتسمت هذه الفترة بالحساسية الشديدة والتي قادها باقتدار الحاج أمين الحسيني، وبدأ الفلسطينيون بتوجيه جهودهم العسكرية ضد الانجليز، في وقت بدأت الزعامات العربية فترة فتور شديد تجاه الإضراب الكبير الذي نفذه الفلسطينيون، حيث رأت القيادة الفلسطينية أن الأمور تسير لغير صالح الفلسطينيين، وبناءً عليه تم اتخاذ القرار بوقف الإضراب بعد تكاتف مجموعة أسباب ومتغيرات منها رغبة الزعماء العرب بترك الإضراب، وقرار بريطانيا بوقف الإضراب بقوة السلاح، كذلك الحالة الاقتصادية والاجتماعية قد وصلت إلى قمة السوء (يوسف، 2007، الصفحات 555-556).

وبالرغم من تعقد الوضع السياسي الفلسطيني، وتسارع الأحداث وخطورتها إلا أن الحركة السياسية الفلسطينية كانت الأقدر على تحديد اهدافها تجاه استقلال الشعب الفلسطيني، ولكن التدخل المتعاضم حال دوما دون ذلك، وقد تمثل تارة في حل الانتداب البريطاني للجنة العربية العليا، التي ترأسها الحاج امين الحسيني مفتي القدس، ونفي ومطاردة أعضائها في سبتمبر عام (1937م) ومرة أخرى في الدول العربية التي قصرت في حق اختيار مندوبين لإدارة شئون الفلسطينيين في مجلس الجامعة، وذلك وفقا للقرار رقم (290) الصادر في 30 مارس (1946م)، والذي يقضي بتشكيل القيادة الفلسطينية تحت اسم الهيئة العربية العليا، بعد تقاوم الخلافات بين الأحزاب السياسية الفلسطينية.. (ثابت، 2013، صفحة 51).

أثارت الحماسة التي سادت دورة مجلس الجامعة العربية الاستثنائية لنصرة فلسطين، وتسابق وفود الدول الأعضاء وتنافسهم في تقديم اقتراحات لدعم الشعب الفلسطيني، وتقويته في وجه مخاوف الاستعمار وأنصار اليهود، وقلقهم حيث انطلقت بريطانيا والولايات المتحدة تمارسان ضغوطات على عواصم الدول العربية لتثبيطها، حتى لا تتخذ في دورة مجلس الجامعة في بلودان في سوريا مقررات خطيرة ومواقف قوية، حيث هبط بلودان البريغادير جنرال (كلايتون)، رئيس استخبارات الجيش البريطاني في الشرق الأوسط - وكان صديقاً حميماً لبعض العرب المسؤولين يومئذ- (وبرايانس) مساعد مدير الاستخبارات البريطانية في فلسطين، والمسؤول عن الشؤون العربية فيها. (دروزة، 1984، صفحة 55).

كما بدأ التقارب العربي والإسلامي من خلال عقد مؤتمر البرلمان العربي الإسلامي بالقاهرة في أكتوبر عام (1938م)، إذ برز من خلاله التأييد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، حيث

شاركت فيه جميع لجان الدفاع عن فلسطين في الدول العربية والإسلامية، وقد مثلّ اللجنة العربية العليا لفلسطين: عوني عبد الهادي وألفرد روك وجمال الحسيني، كما حضره مندوبون عن المهاجرين العرب في الولايات المتحدة ومسلمي يوغسلافيا، وقد صدر عن المؤتمر عدة قرارات لصالح فلسطين كان أهمها إرسال وفد إلى لندن لنقل قرارات المؤتمر إلى حكومة بريطانيا، وقد عدّ هذا المؤتمر من أكثر المؤتمرات تمثيلاً للمسلمين. (عبد الهادي، 1974، صفحة 97)، كما أدى ذلك إلى زيادة التعاطف مع الحركة الوطنية الفلسطينية في إقامة كيان لهم في فلسطين، وهو ما خشيت منه بريطانيا، وقامت بالدعوة لعقد مؤتمر لندن أملاً في التقارب من العالم الإسلامي، ولتطويق مشاعر الغضب ضدها، وإزالة السخط المنصب عليها، جراء سياستها التعسفية في فلسطين ومنع الفلسطينيين من إقامة كيان مستقل لهم. (سايكس، 1966، صفحة 224).

نتيجة للانحياز الواضح لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا للحركة الصهيونية، كان الرد العربي عنيفاً، خاصة على مقررات اللجنة الأنجلو-أمريكية، فقامت الإضرابات وتحركت المظاهرات الاحتجاجية على توصيات اللجنة، وقام ملوك ورؤساء العديد من الدول العربية بإرسال برقيات استنكار إلى ملك إنجلترا وإلى الرئيس الأمريكي، كما اقترح الأمين العام لجامعة الدول العربية عقد اجتماعات لرؤساء العرب، وعقد مؤتمرهم الأول الذي رفض ما جاء من توصيات وقرارات اللجنة الأنجلو-أمريكية، في أنشاص قرب القاهرة يومي 27-28 مايو عام (1946م). (سبع، 2015، صفحة 87).

ويعتبر هذا المؤتمر أول مؤتمر في التاريخ العربي الحديث، يعقد على مستوى الملوك والأمراء العرب في الدول العربية المستقلة آنذاك، وقد أصدر المؤتمر بياناً أعرب فيه عن حل القضية الفلسطينية سلمياً من خلال عرضها على الأمم المتحدة، مع التصميم على الدفاع العسكري إذا فشلت الجهود السلمية، كما رفضت كل ما جاءت به لجنة التحقيق الأنجلو الأمريكية المشتركة، (سبع، 2015، صفحة 88).

ولم يكتف العرب بهذا المؤتمر، بل دعا مجلس الجامعة العربية إلى عقد دورة استثنائية عقدت في 8 يونيو (1946م) في بلودان، وبعثت الدول العربية رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع مبينة مظهر القوة والعزم للتوصل إلى حل نهائي لحماية فلسطين والدفاع عنها ولو بالقوة، وقد جاءت قرارات مؤتمر بلودان ورفضها تقرير اللجنة ومقاومة الحكومة البريطانية، كما قطعت الدول العربية النفط عن بريطانيا والولايات المتحدة وتزويد فلسطين بالخبراء والعسكريين العرب. (سبع، 2015، صفحة 88).

كما استطاع العديد من قادة الحركة الوطنية في فلسطين، الوقوف في وجه الأطماع الصهيونية والبريطانية، فقد قرر المفتي الحاج أمين الحسيني بعد وصوله إلى القاهرة في 29/5/1946م مستخدماً جواز سفر الدكتور السوري معروف الدواليبي أن يبدأ رحلة جديدة من النشاط السياسي والجهادي، لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، واستعادة الكيان الفلسطينية التي بدأ الفلسطينيون يفقدوها، ففي عام (1946م) قرر المفتي أمين الحسيني تأسيس الهيئة العربية العليا بقرار من الجامعة العربية، وقد عين المفتي رئيساً لها، وقامت الهيئة لإعداد الشعب الفلسطيني معنوياً وعسكرياً، لاستكمال مشوار النضال في سبيل تحقيق الكيان الذي يتطلع له الفلسطينيون، وقد قام المفتي بإعداد لجنة خاصة من قادة الثوار والمجاهدين الفلسطينيين والعرب لوضع الخطط، وتحديد كمية الأسلحة والعتاد المطلوبة للوصول إلى فلسطين. (يوسف أ.، 2007، صفحة 559).

لقد تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية في الفترة الواقعة منذ بداية عهد الانتداب وحتى العام (1947م) وهو العام الذي أعلن فيه قرار التقسيم بعد انحياز بريطانيا إلى اليهود من خلال مصادرتهم للأراضي وتسهيل الهجرات المتتابعة إلى فلسطين، وعمليات القتل والنسف وغيرها التي كانت تقوم بها العصابات الصهيونية، بمساعدة من القوات البريطانية، كل تلك الأسباب جعلت الفلسطينيين يعملون على بلورة رؤية جديدة للجهاد والمقاومة ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية على حد سواء، وذلك من خلال عمليات المقاومة المضادة والانضمام إلى الأحزاب، والبحث عن كيان مفقود تحاول بريطانيا والصهيونية محوه.

4.1.2. الثورات العربية في ظل الانتداب البريطاني ونتائجها:

مع انتهاء سيطرة بريطانيا على فلسطين بعد الانتداب، فقد سمحت لبعثة صهيونية بقيادة حايم وايزمان بزيارة مصر والالتقاء بالفلسطينيين فيها، ثم زيارة فلسطين، وقد أوصت بريطانيا بتأمين كل ما يلزم للبعثة الصهيونية لتسهيل مهامها. أما المهمة فكانت هي: أن تشكل البعثة الصهيونية حلقة الاتصال بين السلطات البريطانية وبين سكان فلسطين اليهود، كذلك أن تسهل مجيء اليهود من الخارج إلى فلسطين، أيضاً أن تساعد في تعمير المستعمرات اليهودية، وبالإجمال أن تشرف على أمور اليهود، وبالتالي بدأت ملامح القضاء على الكيان الفلسطينية الناشئة تظهر (قاسمية، 1974، الصفحات 37-39).

وهكذا فقد بدأ الفلسطينيون يشاهدون بداية سقوط، كيانهم الذي حاولوا الحفاظ عليه في ظل السيطرة البريطانية على فلسطين، والتي حاولت جلب اليهود، وإقامة كيان مضاد لهم في فلسطين،

وهو ما شجع الفلسطينيين على خوض العديد من المظاهرات والهبات والثورات التي استمرت قرابة عقود ثلاث وانتهت بسقوط فلسطين بيد الصهاينة عام (1948م)، ومن أهم هذه المظاهرات والثورات:

1.4.1.2. مظاهرة 1920م في القدس:

نتيجة لسياسة الانتداب التي هدفت إلى تحقيق الأهداف الصهيونية، في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، التزاماً بتنفيذ وعد بلفور 2 نوفمبر (1917م)، من خلال تشجيع حكومة الانتداب هجرة اليهود إلى فلسطين، مما أدى إلى قيام الاضطرابات والمظاهرات والثورات، فبرزت موجات التوتر، التي ترتفع وتخفض مرتبطة ارتباطاً مباشراً بارتفاع الهجرة اليهودية وانخفاضها، وتوالت موجات التوتر منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، وكانت أول مظاهرة سياسية في فلسطين ضد الانجليز يوم الجمعة 1920/2/27م في القدس، والتي اشترك فيها أكثر من 40000 متظاهر، وامتدت إلى كثير من المدن الفلسطينية وخاصة مدينة القدس ويافا. (الساعاتي، 2007، صفحة 559)

انفجرت المظاهرة في مدينة القدس، عندما اشتبك العرب مع اليهود، واصطدموا بالبوليس، وقامت لجنة قضائية بالتحقيق، عرفت (بلجنة بالن) تيمناً باسم رئيسها الجنرال بالن، ووضعت تقريرها وأدانت اليهود، إلا أن هذا التقرير لم ينشر، شأن كل ما كان يدين اليهود، وأبقاه النفوذ الصهيوني سراً إلى أمد طويل (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا").

وقد اتصفت مظاهرة القدس عام (1920م) بالخصائص التالية. (الموسوعة الفلسطينية، 2013):

- 1- تعتبر هذه التجربة هي الأولى للفلسطينيين ضد الاستعمار البريطاني والصهيونية اللذين كانا يخططان لضرب الكيانية الفلسطينية، خاصة مع ظهور وعد بلفور، ومن بعده إقدام بريطانيا على تنفيذه، ثم تدفق الهجرة الصهيونية وبدء الاستيطان الاستعماري الصهيوني.
- 2- مثلت هذه المظاهرة الشعور العربي الفلسطيني بالخيبة والإخفاق إثر نكث الحلفاء، وخاصة بريطانيا بوعودهم التي قطعوها للعرب باستقلال بلادهم وتجديد كياناتهم.
- 3- نقلت هذه المظاهرة الكفاح ضد الاستعمار البريطاني والصهيونية من مرحلة البدء بالوعي وإدراك المخاطر إلى مرحلة المقاومة الشعبية.
- 4- لم تكن قوى المقاومة التي ظهرت في المظاهرة معبأة وموجهة توجيهاً سليماً، فقد قيل بأنها مظاهرة محلية وقصيرة الأمد، لكنها شكلت بداية المطالبة بكيان فلسطيني.

في ضوء ما سبق قامت المظاهرة بدور بارز في بداية الوعي الفلسطيني والعربي، لتقرير المستقبل الكياني للشعب الفلسطيني، على الرغم من أن هذه المظاهرات لم تكن ذات صدى واسع ووقت طويل، لكنها أظهرت الوعي الفلسطيني للمحاولات البريطانية، إجهاض المشروع الكياني الفلسطيني المستقل، وهو ما دفعها لهذه المظاهرات.

2.4.1.2. مظاهرة يافا عام (1921م):

نشبت ثورة في يافا من 1-15/5/1921م، نتيجة لاستمرار السياسة الصهيونية تجاه الفلسطينيين وتدفق أعداد المهاجرين اليهود، وعدم نجاح مظاهرات القدس عام (1920م)، وشملت هذه المظاهرة أجزاء كبيرة من شمال فلسطين، حيث أدت هذه المظاهرات إلى مقتل (47) يهودياً وجرح (146) يهودياً، بينما قتل (48) عربياً وجرح (73) عربياً (صالح، 2012، صفحة 46).

وقد شكلت بريطانيا في (7) مايو (1921م) لجنة للتحقيق في هذه الاضطرابات التي وقعت في يافا، وكانت اللجنة برئاسة توماس هايكرافت قاضي قضاة فلسطين، وقد أرجعت اللجنة الاضطرابات إلى الشعور العدائي العربي ضد اليهود، وإلى الشعور بالسخط العام على السياسة البريطانية، الهادفة إلى اغتصاب فلسطين لإقامة الوطن القومي اليهودي، ومن ناحية أخرى أهملت بريطانيا نتائج هذا التقرير، وتأثرت بالتفسير الصهيوني الذي حاول أن يجير التقرير لصالحه، ودعا إلى تسليح الصهاينة للتصدي للعرب، وقد اعتبر الصهاينة تقرير اللجنة سلاحاً قوياً للدعاية المناهضة للصهيونية. (مقدادي، 2009، صفحة 7).

وهكذا فقد كان لهذه اللجنة دوراً حيويّاً في محاولة محو الكيانية الفلسطينية، من خلال تجبير جميع الأسباب والنتائج التي تمخضت عن المظاهرة لصالحها، كما بدأ الفلسطينيون يشعرون بأن كياناتهم يكاد يسقط تحت وطأة الهجمات الصهيونية والبريطانية، مما جعلهم يشحذون الهمم بالمظاهرات والاضطرابات للحفاظ عليه بأي ثمن.

3.4.1.2. ثورة (هبة) البراق عام (1929م):

احتج اليهود في أواخر أيلول من العام (1928م) وطالبوا من الحكومة الإنجليزية تسليمهم حائط البراق، بحجة أنه يعود لهم كأحد مقدساتهم، مما أثار مشاعر المسلمين فعدوا مؤتمراً إسلامياً في تشرين الثاني من العام ذاته، حضره مندوبون من المناطق الفلسطينية والعربية كافة، وقد شكّل المؤتمر جمعية للدفاع عن الكيان الفلسطيني، سماها "جمعية حراسة المسجد الأقصى والأماكن

الإسلامية المقدسة"، كما أصدرت بريطانيا في العام ذاته كتابها الأبيض بشأن البراق الذي كفل بموجبه المحافظة على الوضع الراهن، وضمن الملكية الإسلامية للحائط، وقصر حق اليهود على الزيارة فقط، ما جعل الصهاينة يقومون بعقد مؤتمرٍ لهم في زيورخ طالبوا من خلاله بإلغاء الكتاب الأبيض، فارتفعت أصوات الفلسطينيين، وحذروا من تفجر المشكلات بينهم وبين الصهاينة، وقام الصهاينة من جهتهم بمظاهرة ضخمة في نل أبيب في أغسطس (1929م) في ذكرى "خراب الهيكل"، أتبعوها بمظاهرة أخرى في القدس في اليوم التالي، وتوجهوا نحو حائط البراق بأعلامهم الإسرائيلية، وهو ما أطلق الشرارة الأولى التي فجرت أحداثاً عرفت بهبة البراق. (الحوت، 1986، صفحة 218).

استخدم كل من الإنجليز واليهود العنف ضد الفلسطينيين، وأطلقوا عليهم النار عشوائياً بقصد القتل المباشر، كما استخدم الإنجليز سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين خلال هذه الهبة، ثم ازداد تحيزهم لليهود بعد انتهاء الأحداث، من خلال الوظائف الحكومية خاصة العليا والحساسة منها، كما تعالت الردود العربية والدولية عقب هذه الأحداث، وسعى الحاج أمين الحسيني لتحفيز عدد من السياسيين العرب الذين اشتهروا بنخوتهم العربية لدعم الفلسطينيين، كما استنفر العديد من المسلمين، منهم أحد كبار الزعماء المسلمين في الهند مولانا محمد علي جناح مؤسس باكستان للانتصار لفلسطين ومقدساتها، كما وقف المسلمون والمسيحيون في خندق واحد ضد الهجمة الصهيونية البريطانية على المقدسات الإسلامية والمسيحية. (حمودة، 2011، صفحة 67).

وهكذا فقد كان لهبة البراق الدافع الأهم، في تنامي الرؤية الوطنية والقومية للفلسطينيين للمحافظة على كياناتهم، وازداد الشعور الوطني بأن هذا الكيان مهدد بالزوال، إذا استمرت بريطانيا على انحيازها الواضح والصريح للصهاينة، مما دفعهم للبحث عن ترسيخ هذا الكيان الذي يمكن أن يتلاشى شيئاً فشيئاً.

لقد اعتبرت هبة البراق، التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر (1929م)، نقطة الانتقال البارزة من مرحلة في الكفاح الوطني الفلسطيني المسلح إلى مرحلة أخرى انتهى فيها التعويل على المفاوضات وحدها، وانفتح الباب أمام التوجه إلى الثورة المسلحة الشاملة للحفاظ على الكيان الفلسطينية، التي بدأت بريطانيا والحركة الصهيونية تحاول محوها. وتغلّبت القناعة في فترة الانتقال بين المرحلتين، والتي عبرت عنها رسالة، وجهتها اللجنة التنفيذية إلى لجنة التحقيق في أحداث الهبة، وجزمت أنه: "لا يستقر صلح ولا يكون سلام في فلسطين، ما لم يُلغ وعد بلفور، وتوضع العلاقات العربية - البريطانية على أساس احترام مصالح العرب أصحاب البلاد الحقيقيين، وإعادة حريتهم لهم". (الكياي، 1968، صفحة 195).

لقد زحرت السنوات التي تلت هبة البراق، بالعديد من اللجان والمؤتمرات الفلسطينية التي حاولت البحث عن كيان فلسطيني، وبعد انتهاء الهبة أقيم مؤتمر نسائي فلسطيني في مدينة القدس في 1929/10/26م، لتأييد المطالب الوطنية بكيان فلسطيني، ورفض الانتداب، وفي 1931/12/7م عقد في القدس ليلة الإسراء مؤتمر إسلامي حضره مندوبون عن جميع الأقطار الإسلامية والعربية، من أجل قضية فلسطين، حيث أكد المؤتمر على عروبة القدس وفلسطين، ورفض المخطط الأنجلو صهيوني الذي يهدف إلى توطين اليهود في فلسطين، وطمس معالم الكيان الفلسطيني. وفي الفترة ما بين (1932-1933م) عقدت في مدن فلسطين اجتماعات شعبية طالبت بوقف الهجرة اليهودية، والدعوة إلى عدم التعاون مع الانجليز، والمطالبة بالاستقلال وإقامة كيان فلسطيني. وفي العام (1934م)، ظهر أول حزب فلسطيني هو حزب الدفاع الوطني، الذي تألف برئاسة راجب النشاشيبي، وبعد ذلك بأربعة أشهر ظهر حزب ثان، هو الحزب العربي الفلسطيني، برئاسة جمال الحسيني، اليد اليمني للحاج أمين الحسيني، وفي العام التالي تأسس حزبان آخران هما حزب الإصلاح بزعامة حسين فخري الخالدي، وحزب الكتلة الوطنية بزعامة عبد اللطيف صلاح، وكانت أهداف كلا الحزبين قريبة لأهداف الحزب العربي الفلسطيني. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا").

4.4.1.2. الثورة العربية الكبرى عام (1936 - 1939م):

تعد هذه الثورة من أهم وأعظم الثورات في تاريخ فلسطين في القرن العشرين، فقد عبرت عن التضحية والفداء والإصرار على استعادة الكيان الفلسطيني، وقد تمكنت هذه الثورة في بعض مراحلها من السيطرة على كل الريف الفلسطيني، وعلى العديد من المدن، بينما انكفأت القوات البريطانية في بعض المدن المهمة، وقد قدمت هذه الثورة أطول إضراب، يقوم به شعب كامل عبر التاريخ حيث استمر (178) يوماً، ولو كان الصراع مقتصرًا على فلسطين وبريطانيا، لנالت فلسطين حريتها واستعادت كيانها، لكن وجود الصهاينة وتأثيرهم القوي داخل فلسطين حال دون تحقيق ذلك، حيث انطلقت شرارة الثورة من حادثة صغيرة في فبراير (1936م) حين رفض مقاليد يهودي تشغيل أي عامل عربي في بناء ثلاث مدارس في مدينة يافا، تعاقد على بنائها مع الإدارة البريطانية، وتجمع العمال العرب في موقع إحدى المدارس، ومنعوا العمال اليهود من الوصول إليها. وفي 15 أبريل قتل يهودي وأصيب آخر بجراح خطيرة، أثناء تحركات المناضلين العرب على الطريق العام بين نابلس وطولكرم، وأجاب اليهود في اليوم التالي باغتيال قرويين فلسطينيين، داخل كوخهما في بيارة على طريق يافا، واشتد التوتر بين الجانبين في شتى جهات فلسطين. (طرايين، صفحة 1039).

كما شكلت تعديت اليهود على الفلسطينيين في ضواحي يافا وثل أبيب، واستشهاد اثنين وجرح اثنين وثلثين فلسطينياً في يافا على يد الجيش البريطاني، بداية التحرك النوعي الذي شكّل مقدمة الثورة الفلسطينية، عام (1936م)، والتي بدأت بالتظاهرات، وعقد المؤتمرات، وإعلان الإضراب العام في كافة المدن والقرى الفلسطينية، ما دفع الجماهير الفلسطينية إلى انتزاع المبادرة من قيادتها، وفرض الأحداث عليها، في محاولة منها لاستعادة كيانها المفقود، وبدأ الإضراب بيافا، ثم شمل البلاد كلها، وأصبح له نظام دقيق من لجان قومية، ولجان إسعاف، ولجان مقاطعة، ولجان إضراب، وجمعيات وشبان، ثم أصدرت اللجنة العربية العليا قراراً باستمرار الإضراب إلى أن تغير الحكومة البريطانية قراراتها، التي تبدأ بمنع الهجرة اليهودية، وإقامة كيان فلسطيني تحاول بريطانيا والصهاينة محوه. (حسن ب.، 2007، الصفحات 79-80).

في 7 مايو 1936م عقد المؤتمر الأول للجان القومية في القدس، واتخذ شعاراً "لا ضرائب بدون تمثيل"، وقرر الامتناع عن دفع الضرائب إذا لم تغير بريطانيا سياستها تغييراً شاملاً، كما أضرب المحامون عن الترافع أمام المحاكم، وأدوا دورهم بالثورة على أكمل وجه، وبدأت المظاهرات تنطلق في المدن الفلسطينية تطالب بإقامة كيان فلسطيني جديد للفلسطينيين، وقد قام العرب بحرق الممتلكات البريطانية والصهيونية، ونسفوا الجسور، وأعطبوا القاطرات، وقطعوا خطوط سكة الحديد، وقضت بريطانيا بسجن وإعدام كل من يثبت عليه الإضرار بالممتلكات البريطانية. (حسن ب.، 2007، صفحة 82).

كان الإضراب في بدايته سلمياً، لكنه بعد أسابيع انتقل إلى حالة الثورة المسلحة التي شملت المدن الفلسطينية كافة، حيث قام الفلسطينيون بإلقاء القنابل على الجنود البريطانيين واليهود، وظهرت مجموعات عربية مسلحة على الطرق، وفي الجبال وفي محيط القرى والمدن، لكن برغم ذلك بقيت اللجنة العربية تؤكد أنها لا يمكنها التوجه إلى الحل العسكري المسلح، بل ستظل على النهج السلمي حتى انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني، وإقامة دولته وكيانه الذي تحاول بريطانيا طمس معالمه، وقد ظهر ذلك في البيانات المتعددة التي قامت ببيثها بين الحين والآخر. (حوراني، 2003، صفحة 335).

بلغت عمليات المجاهدين في المرحلة الأولى من الإضراب حوالي أربعة آلاف، كما تكبدت بريطانيا خسائر كبيرة، وقتل من الجيش البريطاني (35) وجرح (164)، وقتل من اليهود (80) وجرح (288)، بينما قتل من العرب (193)، وجرح (803)، ورغم أن فلسطين دخلت في شبه هدنة مؤقتة، بانتظار نتائج توصيات اللجنة الملكية، إلا أن بعض العمليات الخاصة كالنسف، والقتل، والاعتقال

بقيت كما هي، وقد أوصت اللجنة الملكية في تقريرها بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية والأخرى يهودية، على أن تبقى الأماكن المقدسة وممر إلى يافا تحت الانتداب البريطاني، الأمر الذي جعل البلاد تحتاجها موجة سخط جديدة، وكان متوقفاً أن تقوم بريطانيا بقمع هذه الثورة بالقوة، ولكن حدث عكس ذلك تماماً، فقد تفجرت ثورة كبرى استمرت أربعة أضعاف المدة التي عاشتها المرحلة الأولى من الثورة، ولم تتوقف هذه الثورة، إلا بعيد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أواخر سنة (1939م). (أبو عامر، 2006).

انتهت الثورة بعد ثلاث سنوات وتحديداً عام (1939م) بعد أن طالت كافة الفئات المشاركة فيها في فلسطين من اليهود، والبريطانيين والفلسطينيين على حد سواء، ولم تستطع القيادة الفلسطينية الارتقاء إلى لمستوى الإنجازات التي حققتها الثورة على الأرض، واستغلالها بشكل جيد وفعال، خاصة وأن الكثير من هذه القيادات قد تركت أماكنها، وسافرت إلى دمشق والقاهرة وبيروت، وبالتالي لم تكن هذه النتائج على مستوى وحجم التضحيات التي قدمت من الشعب الفلسطيني، برغم النجاحات التي حصلت على الأرض من طرف الثوار من خلال سيطرتهم على المناطق بالكامل، لتكون قاعدة لتأسيس كيان على الأرض، والانطلاق منه إلى الهدف النهائي. (لداوة، 2005، الصفحات 70-71).

بدأت محاولات التسوية الأمريكية والبريطانية تفشل مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، خاصة أن هذه الفترة ولغاية قرار التقسيم عام (1947م) عرفت بفترة المشاريع البريطانية مثل مشروع موريسون، ومشروع بيفين، وهذه المشاريع كانت تنص على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وكانت صياغة هذه المشاريع من بريطانيا، بهدف صياغة حل يصون مصالحها، ومع هذا الفشل قامت بعقد مؤتمر لندن بين (1946-1947)، اشترك فيه ممثلو الدول العربية ووفد الحركة الوطنية، والوكالة اليهودية، ولكن فشل هذا المؤتمر في دورته الثانية، بسبب التمسك العربي واليهودي بمطالبهما على حد سواء، مما جعل بريطانيا ترفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، بحجة إنهاء انتدابها عليها، وإضفاء الشرعية للوجود اليهودي فيها. (عبد الرحمن، 1980، صفحة 242).

5.4.1.2. الاحتجاجات والمظاهرات عقب قرار التقسيم عام (1947م):

بعد أن تم رفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، بدأت الجمعية العامة بمناقشات واسعة، قبل أن ترسل لجنة "اليونسكو" التي ضمت (11) دولة، للتحقيق في الشؤون الفلسطينية، وعقدت اجتماعها الأول في نيويورك في 1947/5/26م، ثم وصلت إلى فلسطين، ولكن قاطعتها الهيئة العربية العليا، كونها لم تضع في مخططاتها إقامة كيان فلسطيني، وأرسلت اللجنة العربية رسالة

للأمين العام للأمم المتحدة شرحت له أسباب مقاطعتها للجنة، واستقبلتها الحركة الصهيونية، وحاولت تشويه الحقائق أمامها، ثم أصدرت اللجنة توصياتها ومنها: إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين، بعد فترة تخضع لوصاية الأمم المتحدة، كذلك المحافظة على الأماكن المقدسة، وإيجاد حل لمشكلة اليهود، وحماية حقوق الأقليات في فلسطين، واحتواء دستور فلسطين على أهم مبادئ الأمم المتحدة، وتعاون شعب فلسطين مع الأمم المتحدة لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، ثم قدمت مشروعين عرفا بمشروع الأثرية: وهي تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ومدينة القدس، ومشروع الأقلية الذي يقول بقيام دولة فلسطين تضم كل من الدولة العربية والدولة اليهودية. (القويرح، 2016، صفحة 54).

كان لصدور قرار اللجنة صدى واسع عربياً ودولياً، فقد رفضته اللجنة العربية العليا، وعزمت على مقاومة المشاريع الناجمة عنه، وقام الفلسطينيون بمظاهرات عارمة تدعو إلى إنقاذ فلسطين، كما أعلن قائد الحركة الوطنية محمد أمين الحسيني رفضه التام لمقترحات اللجنة، كما أسرعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بعقد مؤتمر عربي في لبنان، من أجل دراسة تقرير لجنة اليونسكوب، ثم انعقد مجلس جامعة الدول العربية ببيروت في (7) أكتوبر برئاسة رئيس وزراء لبنان رياض الصلح، وحث المجتمعون على الوقوف في وجه هذه المؤامرات، وهدد المجتمعون بتنفيذ قرارات مؤتمر بلودان القائلة في حالة قبول قرارات لجنة اليونسكوب، فإن المؤتمر يهدد بإجراءات بحق مواطني ومصالح بريطانيا وأمريكا في الوطن العربي، وقدمت اللجنة تقريرها للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/9/23م. (القويرح، 2016، الصفحات 60-61).

أصدرت الأمم المتحدة في 1947/11/29م قرارها المشؤم رقم (181) بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وحاز هذا القرار على أغلبية الثلثين بضغط أمريكي ودعم روسي قوي، حيث أعطى القرار (54.7%) من أرض فلسطين لليهود، و (44.8%) للدولة العربية، ونحو (0.5%) لمنطقة القدس، وقد نجح اليهود بمساعدة بريطانيا في شن حملة إعلامية محمومة في أمريكا اللاتينية وغيرها، ممزوجة بالرشاوي لملوك ورؤساء هذه الدول وزوجاتهم، وهكذا تم تقسيم أطر بقاع الأرض بعد أن فاز قرار التقسيم بأغلبية (33) مقابل 13 وامتناع عشرة عن التصويت. (صلح، 2012، الصفحات 59-60).

بعد قرار التقسيم أعلنت الهيئة العربية العليا الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام، وقد تظاهر عموم أهالي فلسطين، وفي اليوم الثاني للإضراب أحرق المتظاهرون متجراً يهودياً في القدس، ورد الصهاينة بالهجوم على مراكز للمقاتلين العرب وأحرقوا سينما ركس في القدس، وهكذا بدأت الاضطرابات

الدموية، فالأحياء اليهودية كانت تحتفل بأسعد أيامها، بينما الأحياء العربية لا تصدق أن كيانها ودولتها قد وصلت إلى هذا الوضع. وازدادت أعمال العنف، وكثر القتلى في الشوارع، فقد بلغ عدد القتلى خلال اسبوعين من قرار التقسيم (73) عربياً، و(84) يهودياً، وسبعة من الإنجليز، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تفكر بالتراجع عن قرار التقسيم، وذلك قبيل اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية عام (1948م)، والتي كانت بداية لإقامة كيان إسرائيل مقابل تشتت الفلسطينيين. (القويرح، 2016، الصفحات 80-81).

يمكن القول أن قرار التقسيم الذي تم اعتماده بناء على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام(1947م)، ليس قراراً ملزماً، كما أن يعتبر هذا القرار مخالفاً لأساس قيام الأمم المتحدة لأن أحد أهم أهدافها هو صون كرامة وحق تقرير مصير الشعوب، ولم يتم استشارة السكان الفلسطينيين أصحاب الأرض في هذا التقسيم، خاصة وأن التقسيم كان غير عادل وفاضحاً بشكل كبير، كونه حرم الفلسطينيين، وهم الأكثرية في كيان لهم، يعبر عنهم ويحتويهم، وهو ما أعطى هذا القرار عدم الإلزامية.

كذلك كان قرار التقسيم سبباً واضحاً في إحداث فراغ سياسي في فلسطين، الأمر الذي جعل من السهولة بمكان تنفيذ هذا القرار دون وجود معارضة عربية أو دولية، خاصة أن الدول العربية كانت منشغلة بمشاكلها الداخلية من ناحية ومقاومتها للاستعمار على أراضيها من ناحية أخرى، مما تطلب من الفلسطينيين إنشاء حكومة فلسطينية خالصة تعمل على مقاومة هذه القرارات البريطانية والدولية الخاصة بتقسيم فلسطين، خاصة في ظل هذا الفراغ السياسي آنف الذكر، وهذا ما جعل من السهل بروز حكومة عموم فلسطين على السطح لتحاول إقامة كيان فلسطيني أو إعادة إحياء الكيانية من جديد.

6.4.1.2. حكومة عموم فلسطين:

منذ قيام حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي في سبتمبر (1948م)، بهدف إقامة كيان فلسطيني، وحتى نهاية هذه الحكومة في يونيو (1963م)، يمكن التعرف على تجربة فريدة في التاريخ السياسي العربي بصفة عامة، والفلسطيني بصفة خاصة، حيث لم يحالف النجاح الحكومة عند قيامها، بل كانت سرعة الفتور العربي على تبني الحكومة أو الاعتراف بها، بل صدور قرارات عربية بتجميد أعمالها، مع الاحتفاظ لرئيسها بصفة ممثل فلسطين في الجامعة العربية، مما

أبرز دور العامل العربي الأكثر تغلغلاً في القضية الفلسطينية، لا سيما الأردن ومصر، اللتان كان لهما دور هام في مسار هذه الحكومة وتفاعلاتها الخارجية. (الازعر، 1998، صفحة 10).

بدا في الموقف الفلسطيني بعد انسحاب حكومة الانتداب البريطاني من فلسطين، وإعلان قيام الدولة الصهيونية، ثم دخول الجيوش العربية فلسطين، ونشوب الحرب العربية الإسرائيلية، بدا الموقف الفلسطيني كحالة فراغ سياسي واضح، حيث أنه لم يكن هناك حكومة أو إدارة، أو قوة عسكرية منظمة عكس اليهود، وكان معظم أفراد الهيئة العربية العليا مشتتتين في المنافي عدا أحمد حلمي عبد الباقي وحسين فخري الخالدي، كما كانت الهيئة العربية تعاني من التهميش من الجامعة العربية، كما تنكرت المنظمات والهيئات الدولية ولم تعط فلسطين صفة دولية قانونية بعد إعلان اليهود دولتهم، كل هذا ما أوجد اضطرابات في الحياة العامة. (حمدان، 2006، صفحة 180).

بعد قيام الكيان الإسرائيلي في 14/5/1948م، واستيلاءه على نحو (77%) من أرض فلسطين، قررت الهيئة العربية العليا إنشاء حكومة فلسطينية، لملء الفراغ الذي نتج عن انسحاب بريطانيا من فلسطين، وقد سعت لإقناع الحكومات العربية بذلك القرار لكن دون جدوى، مما جعل الهيئة تقوم في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام (1948م)، بإعلان "حكومة عموم فلسطين" في غزة، والتي قامت إلى جانب الهيئة العربية العليا بالدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني في 1/10/1948م برئاسة الحاج أمين الحسيني، وذلك لتأكيد شرعيتها، وأعلن المؤتمر استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة بحدودها المتعارف عليها أثناء الانتداب البريطاني، وقد منح المجلس الثقة للحكومة الجديدة، التي تكونت من عشرة وزراء برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي (صالح، 2012، الصفحات 63-64).

وقد قام أحمد حلمي عبد الباقي قبيل تأليف الحكومة الجديدة، بإبلاغ الحكومات العربية بذلك عبر البيان التالي: "أتشرف بإحاطة معاليكم علماً أنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم، واستناداً إلى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها، تقرر إعلان فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة من قبل، انتهاء الانتداب البريطاني عليها، دولة مستقلة وإقامة حكومة فيها تعرف "بحكومة عموم فلسطين، على أسس ديمقراطية، وإنني أنتهز هذه الفرصة للإعراب لمعاليكم عن رغبة حكومتي الأكيدة في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلداننا." (حمدان، 2006، صفحة 196).

كان الهدف تشكيل حكومة عموم فلسطين هو أن تكون خطوة على طريق التحرر والاستقلال، ولكن كان لمصر رأي آخر، فقد أعلنت أن قطاع غزة منطقة عسكرية، وضغطت على وزراء الحكومة

الفلسطينية لتقديم الاستقالة، وغدت حكومة أحمد حلمي باشا شكلاً، واقتصرت على مكتب صغير بالقاهرة، ليس له قوة سياسية واقعية ولم تحاول أي دولة عربية أو قوة إقليمية حماية هذه الحكومة المؤقتة، بل كانت مستهدفة من بعض الأنظمة العربية التي طمعت في الحصول على بقايا فلسطين، وقد بكى أهل فلسطين على تدمير هذه الحكومة، فقد صودر قرارهم السياسي، وفي حينها أبدى الشيخ هاشم الخزندار رأيه قائلاً لو بقيت هذه الحكومة ستكون النواة الأولى للحلم الفلسطيني، لأنها بداية طريق الحرية والخلص وإقامة الكيان الفلسطيني. (الأسط، 1998)

لقد بدا واضحاً غموض الموقف المصري تجاه حكومة عموم فلسطين، ولم يكن سوى خشية مصر من التمدد الأردني في فلسطين، وضمها لمملكة الملك عبد الله بن الحسين الذي يسعى لإقامتها، والدليل على ذلك بعد قيام الملك الأردني بضم الضفة الغربية لمملكته، قام بإجراء الانتخابات النيابية في الضفتين. (الشعبي، 1977، صفحة 39).

وقد اتضح الموقف الأردني من تشكيل الحكومة، عندها قام الملك عبد الله بإجراء اتصالات سريعة بالملوك والرؤساء العرب، لتحريضهم على قيام حكومة عموم فلسطين، ومعتزلاً على إنشاء تلك الحكومة، وقد بلغ الاعتراض الأردني مبلغه حينما هدد الملك الأردني بالانسحاب من الجامعة العربية لو تم إنشاء الحكومة، لأنها -في نظره- عمل غير سليم، يحقق رغبات بعض الدول العربية، وعلى الرغم من إيفاد الجامعة العربية السيد رياض الصلح إلى عمان، لإقناع الملك عبد الله بالعدول عن رأيه وقراره الخطير، وقد نتج عن وصول الصلح إلى عمان إقناع الملك بتعديل قراره، على أن تكون الحكومة فلسطينية خالصة، ومقتصرة على أهالي فلسطين أنفسهم، وتكون مهمة الدول العربية فقط الاعتراف بتلك الحكومة، ودعمها مادياً، وأدبياً، ومعنوياً دون التدخل في عملها. (الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، 2009، الصفحات 87-88).

ظهر الإصرار الأردني على معارضة قيام أي كيان فلسطيني مستقل، لأن هدف الأردن وتطلعه إلى ضم الضفة الغربية لم يكن بسبب إنشاء حكومة عموم فلسطين، بل انطلق من قناعة تامة برفض أي حكومة فلسطينية مستقلة الجوهر والمضمون، والتي يمكن أن تتنازع الرغبة الأردنية في الامتداد غرباً في فلسطين، ولم يكن أحمد حلمي عبد الباقي أو غيره، سبباً في العداء الأردني لقيام حكومة عموم فلسطين، ومن هذه الوقائع رفض الحكومة الأردنية اقتراحاً أمريكياً فريداً من نوعه يقوم على: "اجتماع لجنة التوفيق الدولية في لوزان 1949/7/18م، يقوم على إقرار مشروع تقسيم فلسطين مع بعض التعديلات، وإقرار تدويل القدس، وقيام حكومة عربية في القسم العربي المعين

في قرار التقسيم بعد التعديلات المشار عليها"، وينبع قرار الرفض الأردني لأنها لا تؤيد قيام أي كيان فلسطيني مستقل، بل إنها عملت وتعمل على ضم المناطق الفلسطينية المتبقية بعد الحرب إليها. (الازعر، 1998، صفحة 69).

يمكن القول إن الموقف الأردني اتسم بالرفض التام والقاطع لتشكيل حكومة فلسطينية مستقلة، فقد حاربت الأردن قيام أي حكومة مهما كانت في المحافل العربية والدولية، وسبب ذلك خشية الأردن من أن أي حكومة يمكنها أن تطالب بانسحاب الأردن من الضفة وعدم التدخل بها، وهذا ما لم تسمح به المملكة على الإطلاق.

أما الموقف السعودي فقد بادرت السعودية بالاعتراف بهذه الحكومة، واعتبرت من أوائل الدول التي تعترف بالحكومة الفلسطينية الوليدة، وقد أرسلت رسالة فورية من السعودية إلى رئيس الحكومة الفلسطينية جاء فيها: "إن حكومة المملكة العربية السعودية تعترف بحكومكم، وترجو لكم التوفيق والنجاح. (شاهين والفراتي، 2001، صفحة 11).

أما الجامعة العربية فقد كانت تتأرجح مواقفها، بين الشد الأردني والجدب المصري، فتخرج قراراتها تارة تتوافق مع المطالب الأردنية، وأخرى تتوافق مع المطالب المصرية، ويستنتج من ذلك أن القرارات لم تكن سوى إملاءات خارجية، تقوم بها الدول المؤثرة في الجامعة، وحينما كانت حكومة عموم فلسطين تستجد بالجامعة العربية بضرورة توأجدها ومشاركتها في القمم والجلسات التي تعقدها، كانت الأخيرة ترفض هذه المناشآت بناء على الطلب الأردني، ثم تقوم بدعوة الحكومة الفلسطينية بناء على الطلب المصري، لذلك كان كثير من قراراتها ليس لها أبعاد سياسية، سوى الضغط الذي تقوم به هذه الدول عليها. (الازعر، 1998، صفحة 119).

يمكن القول إن قيام الهيئة العربية العليا لفلسطين بإنشاء "حكومة فلسطينية"، كي تملأ الفراغ الذي حدث عقب انتهاء الانتداب، وانسحاب بريطانيا من فلسطين، لتتولى أمور البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، جعلها على الرغم من تفهم الحكومات العربية ضرورة قيام الحكومة الجديدة، تواجه معارضة شديدة من جانب البعض، وتأييد من جانب البعض الآخر، حسب مصلحة كل طرف منهم. لكنها استطاعت أن توجه الأنظار لإمكانية قيامها بتأسيس كيان فلسطيني.

ختاماً:

مما سبق يمكن القول إن الشعب الفلسطيني استطاع رغم العقبات والمشاكل التي واجهته منذ أواخر الحكم العثماني، وحتى صدور قرار التقسيم، أن يحاول تشكيل كيان فلسطيني يبحث من خلاله عن هويته التي فقدتها نتيجة الهجرات الصهيونية الكثيفة من ناحية، والمحاولات البريطانية الصهيونية للقضاء على الفلسطينيين بإقامة المستعمرات ونهب الأراضي والتضييق على السكان من ناحية أخرى، ولكن ما لبث الفلسطينيون أن أشعلوا فتيل الثورات العارمة، التي كانت بداية لبلورة كيان فلسطيني جديد، يحافظون من خلاله على الإرث الذي وصلوا إليه.

2.2 تطور مكانة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة حتى عام (1993م)

مقدمة:

لقد أعادت فكرة احتلال فلسطين للأذهان رغبة الشعب الفلسطيني في إيجاد إطار ومرجعية تمثيلية لهم، للمطالبة بالحقوق التي تم سلبها طيلة عشرات السنوات، من البريطانيين تارة، وعصابات الحركة الصهيونية تارة أخرى، حتى تم تشكيل أكثر من إطار مرجعي للفلسطينيين، لكنه سرعان ما يفشل أو يتم إفشاله، خاصة وأنه لا يتمتع بمكانة دولية في الأمم المتحدة.

بدأت تتبلور الشخصية الفلسطينية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام (1964م)، وأصبحت هذه المنظمة هي المرجعية الشاملة، والوحيدة للشعب الفلسطيني في المنظمات الدولية، وظلت سنوات طويلة ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين، حتى بداية العملية السلمية، واستطاعت المنظمة الدخول في مفاوضات مع الإسرائيليين تحت إطار أممي ودولي.

1.2.2. مكانة الدبلوماسية الفلسطينية في ضوء القانون الدولي:

إن ممارسة العمل الدبلوماسي من أعمال السيادة التي تمارسها الدولة المستقلة باعتبارها نشاطاً مؤسساتياً يُمارس بعد قيام الدولة، ولكن في الحالة الفلسطينية جاءت استثناء على هذه القاعدة، فقد نشأت في ظروف مختلفة عن نظيراتها في معظم الدول، خاصة أنها تطوّرت من العدم، وفي ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة، إضافة إلى أنها بدأت عملها من خارج الأراضي الفلسطينية، وأخذت بالتوسع والتطور وساهمت بشكل بارز بالعملية النضالية والمقاومة الفلسطينية، وعند إعلان الاستقلال الفلسطيني في 15 تشرين الثاني من عام 1988م، أخذت تتوالى اعترافات الدول بدولة فلسطين، ونتيجة لذلك ازداد تأثير منظمة التحرير على الساحة الدولية في جميع مجالات العلاقات الدولية ومن ضمنها العلاقات الدبلوماسية الدولية (أبو صوي، 2011: ص1).

فالواقع الذي واجه الدبلوماسية الفلسطينية هو أن الدبلوماسي الفلسطيني قد بدأ عمله في هذا الحقل كممثل لحركة تحرر وطني هي منظمة التحرير الفلسطينية، وكان من طبيعة تلك المرحلة أن يعطي الأولوية في عمله إلى الكفاح ومقاومة العدو بكل الوسائل ليستقطب التأييد الدولي لكفاح كشعبه، ودعم حقوقه الوطنية على المستويات الدولية المختلفة إلى جانب التركيز على التعريف بهذه الحقوق، وكان عليه أن لا ينحرف إلى العمل الدبلوماسي كدبلوماسي الدول، لأنه لا يمثل دولة، بل

يمثل حركة تحرر وطني، ما يفرض عليه أن يعطي الأولوية في عمله إلى إبراز الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، والتضحيات الجسام التي يقدمها من أجل استعادة حقوقه الوطنية في أرضه، ولكن في نفس الوقت هو دبلوماسي أمام العالم وفي نطاق عمله مع الدولة المتلقية والسلك الدبلوماسي فيها، وكان عليه في هذه الحالة أن يوفق بين الثائر الممثل لشعب مازال يقاوم الاحتلال من أجل أن يتحرر ويمارس حقه في تقرير مصيره بحرية، ويقدم التضحيات والشهداء، وبين واقعه الوظيفي كدبلوماسي وما يترتب على ذلك من ضرورة إتقان فن الدبلوماسية والالتزام بقوانينها وأعرافها التي تتعارض في كثير من الأحيان مع سلوك الثائر المقاوم للاحتلال والسيطرة الأجنبية(الرملاوي، 2016: ص13).

كان هذا هو التحدي الأكبر والأخطر في مرحلة بدايات العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وقد استمر هذا التحدي عند بعض السفراء حتى يومنا هذا، وقد يكونوا قد بلغوا درجة الإتقان النسبي للعمل الدبلوماسي التقليدي إلا أنهم وبحكم انتمائهم النضالي العتيق والمغروس في كل وعيهم ووجدانهم وفكرهم قد تمكنوا من المحافظة على الأصل وزاوجوا بين الأصل والحدثة الدبلوماسية بقدر المستطاع رغم صعوبة وحساسية هذه الحالة(صايغ، 2003: ص14).

إن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلاً شرعياً ووحيداً لإرادة الشعب الفلسطيني، بمجموعة من التوصيات والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وعن مجلس الأمن وعن منظمات دولية مختلفة، هو انتصاراً دبلوماسياً، خاصة بعد حصولها على عضو مراقب في الأمم المتحدة بنص القرار رقم 3210 الصادر بتاريخ 1974/10/14م، والذي ينص على "أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداورات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة"، وبذلك نلاحظ أن هذا القرار قد أكد أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في القضية الفلسطينية، وتبعاً لذلك دعيت منظمة التحرير الفلسطينية كمثل للشعب الفلسطيني لحضور اجتماعات الأمم المتحدة، ومع هذا الاعتراف قامت المنظمة بفتح مكاتب لها في العديد من الدول الأجنبية المختلفة، حيث توالت الاعترافات بها، وأصبح المجتمع الدولي ينظر لها بطريقة مختلفة عن فترة ما قبل الاعتراف بها في الأمم المتحدة سنة 1974م(وادي، 2013/8/16، موقع الكتروني).

بعد ذلك تم توقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1979م، وما تبعها من الهجوم الذي شنه الاحتلال الإسرائيلي على لبنان 1982م وخروج منظمة التحرير من لبنان، طرحت بعدها العديد من المبادرات لتسوية القضية الفلسطينية، وقد غلب حينها على الدبلوماسية الفلسطينية هم الخوف من التصفية السياسية، مما جعل كثير من المراقبين يصف هذه الفترة بـ"دبلوماسية المحافظة على الذات"، أو "دبلوماسية الأمر الواقع"، وذلك من خلال توسيع التواجد الدبلوماسي العنفي، وفتح القنوات السرية، وانهماك قيادة المنظمة في الزيارات الدولية، حيث أثمرت هذه الدبلوماسية في هذه المرحلة إلى إصدار المجموعة الأوروبية إعلان بروكسل عام 1986م، التي دعت فيه المجموعة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، ومنح مساعدة مالية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فيما اعتبر تطوراً في الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية (صلاحيات، 2015: ص 64-65).

في الفترة الواقعة بين قيام الانتفاضة الأولى عام 1987م والانتخابات التشريعية الأولى بينت الدبلوماسية الفلسطينية الكثير من العقبات والإشكاليات بالرغم من الجهود الواضحة للدبلوماسية الفلسطينية على المستوى الدولي، خاصة بعد انعقاد مؤتمر مدريد 1991م، ومؤتمر أوسلو 1993م، اللذان كان لهما الدور الأكبر في ظهور وانكشاف الضعف الذي يعترى منظمة التحرير، حيث اتسمت تلك المرحلة بمحاولة تثبيت شرعية منظمة التحرير بأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ومحاولة اقناع دول العالم باستصدار قوانين دولية ملزمة لإسرائيل تدعو لتأييد الحقوق الفلسطينية الثابتة (عوض، 2007/8/27، موقع الكتروني).

مع حدوث عملية الانقسام وما تلاه من أحداث أضحت أحد أهم التأثيرات السلبية للدبلوماسية الفلسطينية على المستوى الدولي، هذا الانقسام الذي احتوى جانب كبير منه الشق السياسي، بين برنامجين سياسيين يصعب الجمع بينهما، وعلى قدر كبير من التناقض، مما نتج عنه انتهاك الخطوط الحمراء على الساحة الفلسطينية، من احتراب داخلي واراقة الدماء، الأمر الذي أسهم في التأثير السلبي على عمل السفارات الفلسطينية في الخارج، والتي تأثرت بحالة التمزق الفلسطيني، قبل أن تستعيد عافيتها ونشاطها ضمن الحملة الدبلوماسية لحشد التأييد للمسعى الفلسطيني بطلب العضوية في مجلس الأمم المتحدة (صلاحيات، مرجع سبق ذكره: ص 73).

وفي العام 2011 قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالتوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بعضوية كاملة في الأمم المتحدة بعد التعنت الإسرائيلي ووصول العملية السلمية لطريق مسدود، حيث أن اللجنة المعنية بالطلب لم يوافق أعضاؤها على الطلب الفلسطيني، ما جعل فلسطين تحصل على دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة، وهو ما يعد تقدماً دبلوماسياً كبيراً.

يتضح للباحث بناءً على ما سبق بأن الدبلوماسية الفلسطينية قد استطاعت المزاجية بين كل من العمل السياسي الدبلوماسي وبين العمل الثوري للوصول إلى الأمم المتحدة، وذلك بالرغم من العقبات العديدة التي اعترضت مسيرة العمل الدبلوماسي سواء أكان من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أو العوامل الخارجية الأخرى، مما نتج عنه الوصول إلى الأمم المتحدة والحصول على دولة مراقب (غير عضو) في الأمم المتحدة وتحقيق مكاسب دبلوماسية واسعة.

2.2.2. مكانة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة قبل عام (1948م):

بدأت علاقة الأمم المتحدة السياسية والقانونية مع القضية الفلسطينية، فور وضع الحكومة البريطانية موضوع انتدابها لفلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة، للبت في مصيره واستمراره، ولحسم الجمعية العامة للمسألة الفلسطينية، وتسوية وضعها القانوني فور زوال الانتداب البريطاني نهائياً عنها (الريس، 2012)، وقد وفرت بريطانيا لنفسها غطاءً دولياً، باستصدار قرار من عصبة الأمم في يوليو (1922م)، بانتدابها على فلسطين، كما تم تضمين وعد بلفور في المادة 22 من صك الانتداب، وبالتالي أصبح التزاماً دولياً معتمداً (هنا إ.، صفحة 31). حيث دعمت تلك المادة من عهد عصبة الأمم المتحدة الانتداب البريطاني على فلسطين عبر تطبيق بعض المبادئ على المستعمرات والأقاليم، التي كانت خاضعة لبعض الدول التي خسرت الحرب، والتي تسكنها شعوب غير قادرة على حماية نفسها بنفسها". كما أوضحت الفقرة الثانية منها: "أن يعهد بالوصاية على تلك الشعوب إلى أمم راقية تكون خير من يتحمل المسؤولية بسبب موارد وموقعها الجغرافي"، أما الفقرة الثالثة فقد نصت على أنه: "يمكن الاعتراف بالجماعات التي كانت تتبع الدولة العثمانية إذا بلغت درجة من الرقي والتقدم، أمماً مستقلة، بشرط أن تقدم الدولة المنتدبة النصح والمعونة لها حتى تستطيع الاعتماد على نفسها، وهذا يعني الاعتراف بفلسطين أمة مستقلة" (جعفر، 2008، الصفحات 18-19).

أما المادة الرابعة من هذا الصك فقد نصت على: "الاعتراف بالوكالة اليهودية باعتبارها هيئة عامة، وبذلك تبدي التشاور والتعاون مع إدارة فلسطين في الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وسواها من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي"، وقد نصت المادة السادسة من صك الانتداب: "على إدارة فلسطين أن تكفل عدم الإخلال بحقوق وأوضاع الفئات الأخرى من السكان، وتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالتعاون مع الوكالة اليهودية". (جعفر، 2008، صفحة 19).

كما أن التغيير الدولي الذي حصل في بداية الأربعينات، كان له أكبر الأثر على القضية الفلسطينية، خاصة مع تصدر الولايات المتحدة المشهد السياسي، بدلاً من بريطانيا وبدعم مطلق من الحركة الصهيونية، وهو ما جعلها تتزعم التأثير على الهيئات والمؤسسات الدولية، لتغيب القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وجاء حلول الولايات المتحدة بدل بريطانيا التي أعطت للحركة الصهيونية التسهيلات التي لم تكن تحلم يوماً بتحقيقها في فلسطين (منسي، 1970).

ظلت الأمور كذلك حتى فشلت عصبة الأمم في تحقيق أهدافها، وجاءت هيئة الأمم المتحدة بديلاً لها، أخذت تسعى لحل القضية الفلسطينية كقضية تقع على سلم أولوياتها، حيث عقدت في العام التالي بعد نشأتها مؤتمر لندن في دورته الثانية عام (1946م)، ولم تحضره الوكالة اليهودية، ولم يحضره مراقب عن الحكومة الأمريكية، وقد اشترك وفد الهيئة العربية العليا ممثلة لعرب فلسطين في المؤتمر مع وفود الحكومات العربية، بينما التزمت الوكالة اليهودية بقرار مؤتمر بازل بعدم الاشتراك إلا على أساس البحث في إقامة الدولة اليهودية، حيث قام جمال الحسيني بإلقاء كلمة فلسطين وأعلن تصميم العرب على رفض التقسيم، وطلب إنشاء دولة واحدة ووقف الهجرة إلى فلسطين وفقاً تاماً (زعيتر، 1986، الصفحات 90-91).

في العام (1947م) عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية بناءً على طلب السلطة المنتدبة، لتشكيل لجنة خاصة مهمتها النظر في جميع المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، وتألقت اللجنة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقد قامت اللجنة الخاصة بمداولات عامة، تعرفت فيها على موقف المنظمة العربية العليا من لجنة اليونسكوب، كما استمعت إلى رأي الممثل عن الوكالة اليهودية، إلى جانب آراء العديد من ممثلي الدول الأعضاء بها، وقامت اللجنة بتعيين ثلاث لجان فرعية عهد للأولى منها بوضع خطة تفصيلية قائمة على مشروع الأكثرية في اليونسكوب، والثانية تعمل على وضع خطة للاعتراف بفلسطين دولة مستقلة موحدة، أما الثالثة فليس لها صفة رسمية، وتم رفع توصية اللجنتين، وتم اعتماد توصية اللجنة الأولى، والتي أقرت بدورها قرار التقسيم (1947م) (هنا إ.، 2016، صفحة 35).

وضع مشروع التقسيم التي أقرته اللجنة الفرعية المنبثقة عن الأمم المتحدة، للتصويت في 29 نوفمبر (1947م) وحمل مشروع القرار رقم (181)، والذي نص على ما يلي (هنا إ.، 2016، صفحة 35):

- 1- تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.
- 2- تدويل مدينة القدس، على أن تتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية للقيام بالأعمال الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.
- 3- أن تشمل حدود مدينة القدس بلدية القدس الحالية، ومنطقة أبو ديس شرقاً، وبيت لحم جنوباً، وعين كارم غرباً والمنطقة المبنية من قرية قالونيا.
- 4- تدخل مدينة القدس ضمن الاتحاد الاقتصادي لفلسطين وسيكون المقر الرئيس له في المدينة.
- 5- تجرد مدينة القدس من السلاح، على أن يشترك في تنظيم إدارتها قوة شرطية خاصة من خارج نطاق فلسطين.
- 6- أن تكون السلطة التشريعية والمالية في يد المجلس التشريعي المنتخب على أساس التمثيل النسبي لسكان القدس، مع إنشاء نظام قضائي مستقل يشمل محكمة استئناف عليا، يخضع لقوانينها جميع سكان القدس.
- 7- تأمين حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة.
- 8- أن تكون اللغة العربية واليهودية اللغتين الرسميتين، ومن الممكن اعتماد لغات أخرى.
- 9- حق المواطنة لجميع المقيمين في القدس حين صدور قرار التقسيم، ما لم يختاروا جنسية أخرى على أن تضمن الأمم المتحدة لهم الحريات الأساسية، وعدم التمييز بين المواطنين في هذه المنطقة.
- 10- تحدد مدة الحكم الخاص بالمنطقة بعشر سنوات فقط على أن يراعي النظر فيه من جديد بعد انقضاء المدة من مجلس الوصاية، ويكون لسكان المنطقة حرية اختيار نظام الحكم فيما بعد.

وهكذا فإن القضية الفلسطينية بعد إحالتها إلى الأمم المتحدة، وما قامت به من مناورات لطمس معالم القضية الفلسطينية إرضاءً لليهود وأعدائهم، كما أن ذلك جعلها تتحالف مع بريطانيا، في سبيل إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، خلافاً لقرارات الأمم المتحدة التي أصدرتها بوجوب استقلال الشعوب المستعمرة (حلاق، 1995، صفحة 184)

جدول (1.2): قرار التقسيم رقم (181) والتفاصيل الخاصة به.

القرار	الدول التي صوتت لصالح القرار	الدول التي رفضت القرار	الدول التي امتنعت عن التصويت
181	صوت إلى جانب القرار كل من: أستراليا، بلجيكا، بولونيا، البرازيل، روسيا البيضاء، كندا، كوستاريكا، تشكوسلوفاكيا، الدنمارك، الدومينيكان، أكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هايتي، إيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بارغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية، أورغواي، فنزويلا.	عارض القرار كل من: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.	امتنعت عن التصويت عدة دول منها: الأرجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، انكلترا، يوغسلافيا.

المصدر: (هنا إ.، 2016، صفحة 80).

يرى الباحث من خلال ما سبق أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صوتت لصالح القرار، أما الدول العربية والإسلامية ولم تصوت له، خاصة وأن هذا القرار يعتبر من القرارات الجائرة بحق القضية الفلسطينية، برغم من أن هذا القرار عندما كان مشروعاً كاد أن يفشل كونه لم يحظ بأي تأييد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لولا تدخل زعماء الحركة الصهيونية الذين استطاعوا التسويق له في كافة الدول والمنابر والمحافل الدولية، حتى استطاع اكتساب أرضية وقاعدة صلبة، ثم جاء الدعم الأمريكي الواضح للحركة الصهيونية لإنجاح هذه الخطة، وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة إقناع بعض الدول صغيرة المساحة للتصويت مع القرار، وبالفعل نجحت في ذلك، وتم إقرار ذلك في الأمم المتحدة.

وأن القضية الفلسطينية قد لازمت الأمم المتحدة سواء زمن عصبة الأمم أو هيئة الأمم بعد ذلك، حيث كانت على رأس أولوياتها، وأن الدول الكبرى كانت تسيطر على هذه الهيئات الدولية، ونتج عن ذلك إصدار العديد من القرارات المجحفة بحق الفلسطينيين، والتي انتهت بقيام إسرائيل بعدها، لتبدأ حقبة جديدة من التواجد الفلسطيني في الأمم المتحدة.

كما أن بروز الولايات المتحدة على الساحة الدولية كان له أثر سلبي كبير على القضية الفلسطينية سلباً، خاصة مع وقوفها مع الحركة الصهيونية في الهيئات الدولية، والضغط على الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم، لتنفيذ السياسات الرامية إلى توطين اليهود في فلسطين.

3.2.2. مكانة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة منذ (1948-1964م):

بعد انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية عام (1948م)، برزت قضية اللاجئين كأحدى أهم القضايا الفلسطينية في الأمم المتحدة، فقد تشرّد هؤلاء اللاجئون في العديد من الدول العربية والغربية، وبناءً عليه تقدمت بريطانيا بمشروع إلى الأمم المتحدة عام (1948م)، اتخذت بموجبه الجمعية العام قرارها رقم (194) الذي يؤكد الحق الثابت والأصيل للفلسطينيين في العودة، وبموجب هذا القرار فإن حق العودة وتمكين اللاجئين من العودة دون ضغط أو إكراه، بمعنى: أن اللجوء يمكنه اختيار أي دولة أخرى، أما الأمر الثاني الذي يكشف عنه هذا القرار: فيكمن في أنه قد أناط مباشرة حق العودة للاجئين بتوفر نية الفلسطيني في العودة مع احترامه لجيرانه اليهود، كذلك في مراعاة الإمكانية العملية لعودة هؤلاء اللاجئين، وهكذا أصبحت إسرائيل حالة من الواقع تم فرضها بالقوة، وأصبحت منذ ذلك الوقت القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة تطالب الدول الكبرى حل مشكلتهم. (أبو جعفر، 2008، الصفحات 84-85).

وقد نتج عن إعلان قيام دولة إسرائيل تشكيل حكومة مؤقتة، في حين ما زالت العمليات العسكرية مستمرة، واعترفت الولايات المتحدة على الفور بالحكومة المؤقتة، باعتبارها السلطة الشرعية بحكم الأمر الواقع على إسرائيل. وتبعته مملكة إيران (التي كانت قد صوتت ضد خطة تقسيم الأمم المتحدة) وغواتيمالا وأيسلندا ونيكاراغوا ورومانيا والأوروغواي. وكان الاتحاد السوفيتي أول دولة يعترف بإسرائيل اعترافاً قطعياً بتاريخ 17 مايو (1948م). ومن ثم تشيكوسلوفاكيا وصربيا وجمهورية بولندا الشعبية، وقد غيرت الولايات المتحدة حالة اعترافها القانوني بإسرائيل ليصبح اعترافاً قطعياً، بعد عقد الانتخابات الإسرائيلية الأولى، بتاريخ 31 يناير عام (1949م).

وتقدمت إسرائيل بطلب الحصول على عضوية في الأمم المتحدة بتاريخ 15 مايو 1948، أي بعد يوم واحد من وثيقة إعلان قيامها، ولكن القرار لم يتخذ من جانب مجلس الأمن. كما رفض مجلس الأمن طلب إسرائيل الثاني في 17 ديسمبر (1948م) بأغلبية (5) أصوات مقابل صوت واحد مع امتناع (5) أعضاء عن التصويت. وصوتت سوريا سلباً، أما الولايات المتحدة والأرجنتين وكولومبيا والاتحاد السوفياتي وأوكرانيا فصوتت إيجاباً، وامتنعت كل من بلجيكا وبريطانيا وكندا والصين وفرنسا عن التصويت

وبالتالي يمكن القول: إن إسرائيل اعتمدت على الدول الصغيرة والهامشية في الاعتراف بها، أكثر من الدول الكبرى والمؤثرة دولياً، حيث إن العديد من الدول التي اعترفت بها تعتبر من الدول

صغيرة المساحة والتأثير، ولكنها في حقيقة الأمر تمتلك صوتاً واحداً، يماثل صوت وتأثير الدول العظمى، وهو ما يجعل ذلك في صالح إسرائيل.

كما أن الدول الكبرى التي يوجد بينها خلاف سواء أيديولوجي أو سياسي أو غير ذلك، اعترفت بإسرائيل منذ البداية مثل: الاتحاد السوفيتي الذي اعتبر أول دولة تعترف بإسرائيل اعترافاً قطعياً وكاملاً، وكذلك تبعته الولايات المتحدة وغيرها، وهذا الأمر يوضح حقيقة أن الصراع بين هذه القوى العظمى لا يؤثر على اعترافها بإسرائيل، أو العمل على تثبيت دعائم إسرائيل.

كذلك فإن قرارات مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية كشأن الجمعية العامة، فقد أكد كلاهما على الحق الثابت للاجئين في العودة إلى ديارهم، ففي قرار مجلس الأمن رقم (73) في 11 آب (1949م) عبر مجلس الأمن عن أمله في أن تتعهد الحكومات والسلطات المعنية في حرب (1948م) بالوصول إلى اتفاق من خلال لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، أو من خلال التفاوض المباشر لغرض تسوية المشاكل المتعلقة بما فيها قضية اللاجئين، كما دعا مجلس الأمن في قراره (89) و(93) لعام (1950م) إلى عودة النازحين من المناطق منزوعة السلاح التي أنشأتها اتفاقات الهدنة. (أبو جعفر، 2008، صفحة 86).

لم تستطع قسوة اللجوء وظروفه المادية المريرة، أن تطلق في الوعي الفلسطيني العام ما هو أكثر من تلك الظروف القاسية، كما أن لجوء الفلسطينيين إلى العرب والعروبة في بعديها الجغرافي والأيدولوجي منحهم الشعور بعدم الغربة في أرض العرب، وكان اللجوء للعروبة تعويضاً للفلسطينيين عن حرمانهم الوطن الكيان، ومنها تطلع الفلسطينيون إلى فلسطين البيت والشاطئ والجبل، وليس فلسطين الكيان والمؤسسات، وكان عدم امتلاك الفلسطينيين إلى تجربة كيانية مستقلة، بتعبيراتها السياسية، عاملاً هاماً في خفوت الوعي الكياني إلى حين. (الشعبي، 1977، الصفحات 35-36)

ظلت إسرائيل منذ بداية الخمسينات تقوم بارتكاب مجازر كبيرة بحق الشعب الفلسطيني، لحمله على الهجرة من الأراضي التي بقيت في يدها، فكانت مجزرة قبية عام(1953)من أكثر المجازر دموية في ذلك الوقت، ما جعل مجلس الأمن الدولي يصدر قرار رقم(101)الصادر بتاريخ 24 نوفمبر 1953 وفيه يدين مجلس الأمن هجوم إسرائيل على قبية بتاريخ 14-15 أكتوبر 1953، ثم صدر القرار رقم(106) في 1956/3/29 إلى إدانة الهجوم الإسرائيلي على غزة، ومن ثم ظل موقف مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية يندرج تحت إطار الإدانات للاعتداءات

المتكررة على الشعب الفلسطيني ومنها مثلاً القرار رقم 171 الذي يدين إسرائيل بارتكابها جريمة في طبريا عام (1962م) وغيرها. (قرارات مجلس الأمن).

بقي الشعب الفلسطيني يطالب بحقوقه عبر منبر الأمم المتحدة، على الرغم من أنه يعلم بأن أجهزة الأمم المتحدة لا تملك السلطة المستقلة الكاملة التي تؤهلها لإنصاف الفلسطينيين وإرجاع حقوقهم لهم، ففي دورة الأمم المتحدة عام (1963) تألف وفد فلسطيني من ثمانية عشر شخصاً، لحضور دورة الأمم المتحدة عام (1963م)، وفي الأول من نوفمبر لعام (1963م) عقدت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة جلسة خاصة بحثت فيها قضية فلسطين وموضوع اللاجئين الفلسطينيين بصورة خاصة، وتحدث أحمد الشقيري رئيس الوفد الفلسطيني فقال: "إن الوفد يطالب بعودة اللاجئين إلى وطنهم، وليس إطعامهم فئات الخبز، وإن قضية فلسطين ليست قضية لاجئين، علينا أن نفتش عن تأمين إعاستهم، وإطعامهم، وإسكانهم، وإنما هي قضية وطن تعرض لأكبر غزوة استعمارية صهيونية، طردت منه مليون فلسطيني، علينا شجب الغزوة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية، وإعادة المليون فلسطيني إلى بلادهم وبيوتهم وأراضيهم التي هجروا منها بالقوة" (خليفة، 2005، صفحة 19).

وهكذا استطاع أحمد الشقيري بعد سنوات قليلة إيصال القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، بل وأصبحت قضية سياسية لشعب سلب منه حقه، وأصبح بلا دولة، واندثر المفهوم الإنساني للقضية الفلسطينية، وبالتالي يعتبر الشقيري من أوائل من أوصلوا القضية الفلسطينية إلى هذه المكانة، وذلك على الرغم من الخذلان الذي لاقاه من الدول العربية بالتقليل من شأن ما يقوم به والوقوف في وجهه بسبب طموحه السياسي الذي يمكنه أن يحد من صلاحيات هذه الدول.

لقد كان للوضع الدولي أثره في بقاء القضية الفلسطينية على حالها منذ قيام دولة الكيان عام (1948م) وحتى منتصف الستينات، خاصة وأنه ليس هناك أي مظلة يستند إليها الفلسطينيون في نضالهم في الأمم المتحدة، وبالتالي ظلت الولايات المتحدة تعمل على وضع القضية الفلسطينية في متاهات دولية عديدة، حتى نشأت منظمة التحرير الفلسطينية، ما جعل الفلسطينيين يجدون أنفسهم على طرفي نقيض في كل الاتجاهات مع الإدارة الأمريكية، لكن برغم ذلك ظلت القضية الفلسطينية تتصاعد بشكل كبير في الأمم المتحدة بسبب وجودها تحت مظلة منظمة التحرير (Dumper, 1997, p. 253).

وهكذا يمكن اعتبار الفترة التي تبعت حرب عام (1948م) كانت بمثابة تثبيت لأركان إسرائيل، والتي قامت بارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني، لترويعه وطرده من دياره، وبذلك تضمن تثبيت كيانها ومحو الكيان الفلسطيني، وقد بقيت هيئة الأمم المتحدة تراوح مكانها إزاء الإجراءات الإسرائيلية بحق الفلسطيني، حيث لم تتعد مواقف أجهزتها الانتقاد والإدانة التي توجهها إلى إسرائيل

على استحياء، وهو ما أعطى مبرراً لها للتمادي في سياستها تجاه الفلسطينيين، وظلت قرارات الأمم المتحدة كذلك، حتى بدايات الستينات من القرن الماضي، الذي شهد ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية أحد أبرز الكيانات الفلسطينية الشرعية.

4.2.2. مكانة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة منذ (1964-1992م):

في العام (1964م) بدأت علاقة الفلسطينيين بمنظمة الأمم المتحدة تأخذ منحى آخر، بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وقال أحمد الشقيري: "إن آخر ما نفكر فيه هو الأمم المتحدة، لا انتقاصاً من قيمتها، وإنما لاعتقادنا بأن تحرير فلسطين لن يتم بواسطتها، بل بواسطة الشعب الفلسطيني وبمعاونة أشقائه العرب، وقال لا يوجد في الأمم المتحدة قضية اسمها قضية فلسطين، بل يوجد قضية لاجئين وإغاثة هؤلاء اللاجئين"، وقال إنه يفضل مخاطبة الأمم المتحدة من تكلمات جيش التحرير"، وبرغم ذلك قام الدكتور عزت طنوس بافتتاح مكتباً للمنظمة في نيويورك بالقرب من مقر الأمم المتحدة، وأنه سيكون ممثلاً للمنظمة في الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وقد يكون هذا فهماً دبلوماسياً لمجريات المستقبل وإمكانية بناء الدولة الفلسطينية (خليفة، 2005، صفحة 40).

وفي تقرير لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" التي رفعتة إلى الأمم المتحدة قدرت عدد اللاجئين لديها حتى عام 1963م مليون ومئتي ألف ومائة وسبعين لاجئاً، وهذا العدد لا يشمل اللاجئين خارج الأردن، ولبنان، وسوريا، وقطاع غزة، كذلك نتيجة لحرب عام 1967م بعد الهجوم الذي شنته القوات الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نزح عدد كبير من سكانها إلى الدول العربية والغربية. (أحمد س.، 2012، صفحة 541).

بعد اندلاع هذه الحرب أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم (242) بتاريخ 1967/11/22م والذي بموجبه أعرب عن قلقه من تدهور الوضع الخطير في منطقة الشرق الأوسط، وأكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وضرورة العمل من أجل سلام عادل وشامل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش بسلام، كما يؤكد على ضرورة انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها، وأيضاً إنهاء جميع الاعتداءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحققها في العيش بأمان ضمن حدود معترف بها، كما يؤكد القرار على ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، وتحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين، ويطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص له للاطلاع على الوضع في المنطقة، وتحقيق اتفاق بين الدول المتنازعة، وتحقيق تسوية سلمية شاملة. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993، صفحة 1970)

بالإشارة إلى القضية الأهم وهي قضية القدس، وقد عادت هذه القضية وطرحت منذ عام (1967م) وفي لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية، وكانت قرارات الأمم المتحدة سواء في إطار الجمعية العامة، أو مجلس الأمن تعتبر القدس محتلة منذ عام 1967م، ولقد سقط الخطاب التقليدي الذي كان سائداً باعتبار القدس من أهم قضايا الأمم المتحدة، وجرى ذلك كله في غياب دور عربي وإسلامي واضح للاهتمام بهذا الموضوع، فيما وصلت سياسات الاحتلال حداً لم يعد يحتمل وغير مقبولاً إطلاقاً، حيث أكملت إسرائيل احتلالها لمدينة القدس بعد حرب عام 1967م وضمت الأجزاء الشرقية منها إلى الغربية. وقد نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الطارئة الخامسة من 4-21 تموز (1967م) أزمة الشرق الأوسط الناشئة عن حرب عام (1967م)، وكانت قضية القدس هي القضية الوحيدة بين تلك القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين، التي اتخذت قراراً حازماً في شأنها بعد هذه الحرب، وكل ما قيل وصدر بعدها عن القضية الفلسطينية سواء من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة أصبحت حبراً على ورق، لأن إسرائيل لا تلقي له بالاً ولا تعيره أي اهتمام، ولكن برغم ذلك تعد هذه القرارات مكسباً للشعب الفلسطيني يجب التمسك بها والعمل على مراكمتها ومن هذه القرارات مثلاً القراران الصادران عن الجمعية العامة، والمتعلقان بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف وهما قرار (3089)، والقرار (3236) واللذان صدرا عام (1970م) وكذلك القراران رقم (2649)، والقرار (2672) الصادران عن الجمعية العامة، واللذان يتحدثان عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. (أبو نحل وخلف الله، 2018، صفحة 297-298).

كما استمرت الأمم المتحدة في إصدار قراراتها المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، بالرغم من عدم اعتراف إسرائيل بهذه القرارات، واستمرت من خلالها في سياستها القمعية بحق الشعب الفلسطيني، فأصدرت الجمعية العامة في 6/12/1971 قراراً رقم (2787) يؤكد شرعية نضال الشعوب في تقرير مصيرها، والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما فيها فلسطين. ثم تلا قرار رقم (2792) والذي يؤكد على تمديد ولاية الأونروا، وعلى التأسف لتدمير إسرائيل ملاجئ اللاجئين في غزة وطردهم منها، والإعراب عن القلق لإنكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. كما أصدرت في العام (1972) عدة قرارات بحق الشعب الفلسطيني منها القرار (3005) والقرار (2949)، في 8/12/1972م واللذان عبرت فيهما الجمعية العامة عن القلق إزاء استمرار إسرائيل في احتلالها الأراضي العربية، وتناشد الدول بألا تعترف بهذا الاحتلال للدول المستقلة (قرارات مجلس الأمن).

أصدرت الجمعية العامة بتاريخ 12 ديسمبر 1973 قرار رقم (3102) دعت من خلاله حركات التحرر بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، للمراقبة في المؤتمر الدبلوماسي الخاص بإعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني الساري على المنازعات الدولية، وهذا يعكس تطوراً إيجابياً للأمم المتحدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وقد شكّل القرار المدخل الرسمي لدخولها إلى هيئة الأمم المتحدة، وفي مايو عام (1975م) تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار رقم (1835) وقرار رقم (1840) الذي دعا بموجبهما منظمات التحرر الوطنية للمشاركة في المؤتمر الدولي للسكان، ومؤتمر الغذاء العالمي دون أن يكون لها الحق في التصويت في هذين المؤتمرين، وكان من بين المدعويين منظمة التحرير الفلسطينية. (بركات، 2018، الصفحات 63-64) كما حازت فلسطين بصفتها حركة تحرر وطني على عضوية بصفة مراقب 1974م، حيث بقيت في هذه الصفة ككيان حتى إعلان الاستقلال عام (1988م)، وعلى أثر ذلك قامت الأمم المتحدة باستبدال مسمى منظمة التحرير لغايات التداول الرسمي إلى فلسطين، وقد كان لهذا القرار الصادر عن الجمعية العامة إشارة بأن تغيير المسمى، لا يمس بالمركز القانوني لمنظمة التحرير، وأخذت بعض الامتيازات الإضافية عما قبل عام 1988م (العموري، 2019).

وهكذا يتضح للباحث بأنه قد شهدت هذه الفترة إصدار الكثير من القرارات الأممية من مجلس الأمن تارة، ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة تارة أخرى، وذلك لحث إسرائيل على عدم المضي في سياستها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، ويؤكد الباحث على ضرورة أن تعمل المنظمة الدولية على منح وتنفيذ تقرير الفلسطينيين لمصيرهم بناءً على قرارات الأمم المتحدة، بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد تزايدت قرارات الأمم المتحدة، ممثلة بمجلس الأمن والجمعية العامة والتي تدين الأساليب والممارسات الإسرائيلية الممنهجة بحق الفلسطينيين.

كما قررت الجمعية العامة أيضاً بتاريخ 14 أكتوبر عام 1974م في قرارها رقم (3210) دعوة منظمة التحرير إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بخصوص القضية الفلسطينية، وهو ما سيمكن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات من الاشتراك في هذه المداولات وإلقاء كلمة فلسطين أمام الجمعية العامة بتاريخ 13 نوفمبر (1974م)، في حادثة لم يسبقه إليها ممثل هيئة أو كيان غير عضو، ووفقاً لهذا القرار تكون الجمعية العامة قد اعترفت بصفة رسمية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما منحها حق حضور الاجتماعات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وبعدها بفترة قليلة صدر قرار الجمعية العامة رقم (3236) لسنة 1974م والذي نص على عدة نقاط أهمها: التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني كحق المصير غير القابل للتصرف وحقه في السيادة والاستقلال والعودة إلى دياره، واستعادة كافة حقوقه وغيرها. (بركات، 2018، الصفحات 64-65)

أما بالنسبة لقرار الجمعية العامة رقم (3237) لسنة 1974م باعتماد منظمة التحرير مركز مراقب، فقد اكتسب هذا القرار أهمية بالغة، خاصة أنه رسم في الجوهر شيئاً غير مسبوق، وأتاح لمنظمة التحرير المشاركة في النشاطات الرسمية للأمم المتحدة، خاصة في الجمعية العامة ذاتها وفي لجانها المنبثقة عنها، وفي المؤتمرات الدولية التي تتعدّد بدعوة من الجمعية العامة، وفي بعض الوكالات التابعة مباشرة للجمعية العامة مثل اليونسيف والمنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، وهكذا فإن وجود منظمة التحرير في هذه الجمعية، قد فتح أبواباً لصدور سلسلة من القرارات تباعاً لصالح القضية الفلسطينية. (حوراني وطهبوب، 2012، صفحة 31).

كما سلك مجلس الأمن مسلك الجمعية العامة بدعوة منظمة التحرير منذ عام (1975م) بسبب الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان ومخيمات الفلسطينيين بها، وتم استدعاء ممثل المنظمة على قدم المساواة مع الدول الأعضاء وهو ما أثار حفيظة بعض الدول كالولايات المتحدة وفرنسا، وبريطانيا، وهذا يعني منحها صفة وامتيازات أكبر من المراقب، بل ترتقي إلى مصاف الدول الأعضاء، وهذا الأمر لم يسبقها إليه أحد، ظلت تلك الصفة سنوات طويلة، وقد تم استدعاؤها أكثر من مرة أعوام 1976، 1977، 1978، بذات الصفة أما التطور الأهم الذي شهدته منظمة التحرير، فكان اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، بتاريخ 15 نوفمبر عام 1988م في الجزائر، واستعمال اسم فلسطين بدلاً من تسمية منظمة التحرير في منظومة الأمم المتحدة، مع الحفاظ على مركز المراقب الخاص بها وامتيازاته وحقوقه. (بركات، 2018، الصفحات 73-74).

شكّلت بداية التسعينات من القرن الماضي منعطفاً حاسماً بالنسبة للقضية الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد أحيطت بمجموعة متغيرات إقليمية ودولية أثرت في طبيعة مسار القضية الفلسطينية، فزادت حدة التوتر بين المنظمة وبعض الدول العربية بسبب انحياز المنظمة للعراق في حربها ضد الكويت، وتوقفت كافة المساعدات الخارجية للفلسطينيين كافة، مما فرض العزلة على المنظمة، وقد استغل الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب هذه الفرصة، وأطلق مبادرته للسلام في المنطقة، قبل أن يرسل مبعوثه الخاص للشرق الأوسط جيمس بيكر لتهيئة الظروف لعقد مؤتمر سلام دولي في 30 أكتوبر عام 1991م، وهو مؤتمر مدريد للسلام (نوفل، 1995، صفحة 26).

وهكذا توجهت الأنظار في ظل الظروف الإقليمية والدولية نحو آفاق سياسية جديدة، فتحت مجال للعمل على صعيد المفاوضات، كساحة جديدة من ساحات العمل الوطني، موازية لساحة العمل العسكري، وسارت الجهود باتجاه الحل السلمي، بناءً على قراري الأمم المتحدة (242)، و(338) اللذان يؤكدان على عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب، وهما أساس مبدأ مبادلة الأرض

مقابل السلام، وعليه قدم الطرف الفلسطيني مقترحاته وتصوره لهذه المفاوضات بأن تفضي إلى إقامة سلطة ذاتية فلسطينية، تضمن سيطرة الشعب الفلسطيني على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها، استناداً إلى قرار الجمعية العامة رقم (181) لسنة 1947م، وقد تعددت جولات التفاوض دون تقدم يذكر، ورفضت إسرائيل قرار مجلس الأمن 242 لسنة 1967م كمرجعية للتفاوض، مما مهد فتح قناة سرية في أوسلو عاصمة النرويج توصل من خلالها الجانبان لاتفاق إعلان المبادئ عام 1993م والذي حصل بموجبه الفلسطينيون على حكم ذاتي بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (ثابت، 2013، الصفحات 49-50).

وهكذا يرى الباحث أن المركز القانوني لفلسطين استطاع أن يبرز ويتزايد منذ بداية حقبة السبعينات، وحتى بداية العملية السلمية مطلع التسعينات بصورة كبيرة داخل الأمم المتحدة، فمن عدم الاعتراف بمنظمة التحرير، إلى استدعائها لتمثيل الفلسطينيين، وحصولها كذلك على مركز مراقب بامتيازات تقارب الدول الأعضاء، ومن ثم اعتراف الأمم المتحدة باستقلال فلسطين، واختيار منظمة التحرير لتمثيل الشعب الفلسطيني كمثل شرعي ووحيد، وهو ما جعل قوة المنظمة تتصاعد في الأمم المتحدة بوتيرة كبيرة.

جدول (2.2): أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص قضية فلسطين منذ العام 1948م.

رقم القرار	تاريخ صدور	موضوع القرار	التفاصيل
181	1947	قرار تقسيم فلسطين	صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار
194	1948	حق عودة اللاجئين إلى ديارهم	صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار
3236	1974	حق الفلسطينيين بالسيادة على أراضيهم	صوتت الولايات المتحدة بلا
3237	1974	منح منظمة التحرير صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة	صوتت الولايات المتحدة ضد القرار (استخدمت الفيتو)
3379	1975	حدد القرار أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز	صوتت الولايات المتحدة ضد القرار (استخدمت الفيتو)
86/46	1991	ألغى هذا القرار قرار 3379 الذي حدد أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز	صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار
124/59	2004	يتعلق هذا القرار بالممارسات الإسرائيلية التي تمس بحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن ضمنها القدس الشرقية	صوتت الولايات المتحدة ضد القرار.

رقم القرار	تاريخ الصدور	موضوع القرار	التفاصيل
67/19	2012	أضفى القرار على فلسطين صفة مراقب (غير عضو) في الأمم المتحدة	عارضت الولايات المتحدة القرار.
69/320	2015	سمح هذا القرار للدول المراقبة غير الأعضاء بوضع العلم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك	عارضت الولايات المتحدة القرار.
10/19	2017	يتعلق القرار بوضع القدس	وتم تبنيه خلال الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة للجمعية العامة، وصوتت 128 دولة صوتت لصالح القرار وعارضته 9 دول وامتنعت دولة 35 وتغيبت 21 دولة. الولايات المتحدة صوتت ضد القرار.

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، 2019.

يتبين مما سبق أن القرارات السابقة لم تكن سوى توصيات غير ملزمة لإسرائيل في منح الفلسطينيين حقهم في السيادة والدولة، أو اللاجئين والتعويض، وغير ذلك، ما يجعل هذه التوصيات في واجهة التصويت الأمريكي الذي كان ينحاز لصالح إسرائيل في أغلب القرارات، التي تصدر عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن الدولي.

كما يمكن القول بأن العديد من هذه النصوص تعتبر فضفاضة، لا يمكن فهمها أو إلزام إسرائيل بها، كونها تأخذ تفسيرات عدة، وهو ما استطاعت إسرائيل مواجهة الفلسطينيين به، إذا ما فكروا بإلزام إسرائيل بمثل هذه الاتفاقات أو القرارات.

جدول (3.2): أهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

رقم القرار	تاريخ الصدور	موضوع القرار	التفاصيل
242	1967	دعا القرار إلى انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي التي احتلتها عام (1967) بعد حرب الأيام الستة	صوتت الولايات المتحدة صوتت لصالح القرار.
338	1973	تبنى مجلس الأمن في أكتوبر عام 1973 القرار الذي دعا إلى وقف إطلاق النار، بعد حرب عيد الغفران	وتبنى القرار مجلس الأمن بـ 14 صوتاً، مع غياب جمهورية الصين الشعبية. ودعا القرار إلى تنفيذ بنود قرار 242.

رقم القرار	تاريخ صدور	موضوع القرار	التفاصيل
452	1979	أعلن القرار أن المستوطنات في الأراضي المحتلة لا تحمل أي صفة قانونية، وأن الوضع القانوني للقدس لا يمكن تغييره من جانب واحد	امتنتعت عن التصويت الولايات المتحدة.
467	1980	أعاد القرار التأكيد على عدم شرعية التصرفات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس ومعالمها	امتنتعت الولايات المتحدة عن التصويت.
608	1988	طالب القرار إسرائيل بالتوقف عن ترحيل الفلسطينيين	صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار.
672	1990	طالب القرار إسرائيل بوصفها القوة المحتلة بتنفيذ التزاماتها ومسؤولياتها، ضمن اتفاقية جنيف الرابعة، وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال بعثة إلى الأراضي المحتلة	صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار.
904	1994	دعا المجلس إلى اتخاذ إجراءات لحماية المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بعد مذبحة المسجد الإبراهيمي. ودعا المجلس الولايات المتحدة وروسيا للاستمرار في بذل الجهود لإبرام صفقة سلام.	تم تبني القرار دون تصويت.
1073	1996	استجابة إلى حفر نفق تحت المسجد الأقصى واستمرار القتال. دعا القرار إلى الوقف الفوري، والرجوع عن جميع الأفعال التي أدت إلى تفاقم الوضع، والتي تحمل آثارا سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط، ودعا إلى ضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين، وإلى الاستمرار الفوري في المفاوضات ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط، وقواعدها المتفق عليها ووضع جدول زمني لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.	امتنتعت الولايات المتحدة عن التصويت
1322	2000	أدان مجلس الأمن زيارة أريئيل شارون للحرم الشريف، ما أدى إلى مقتل (80) فلسطينيا. ويدين المجلس جميع أفعال العنف، لاسيما الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، ما تسبب بإصابة وإزهاق الأرواح. ودعا القرار إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة، إلى التمسك الدقيق بالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها ضمن ميثاق جنيف الرابع فيما يتعلق بحماية المدنيين خلال وقت الحرب الموضوع في (12) أغسطس عام (1949). ودعا القرار إلى الوقف الفوري للعنف واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان وقف العنف، وتجنب القيام بأفعال تحريضية، والحرص على عودة الأمور إلى نصابها، بشكل يدعم آفاق عملية السلام في الشرق الأوسط.	امتنتعت الولايات المتحدة ولكنها لوحت باستخدام الفيتو.

رقم القرار	تاريخ صدور	موضوع القرار	التفاصيل
1435	2002	طالب القرار بإنهاء احتلال المقاطعة مقرّ رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات. كما دق القرار ناقوس الخطر على إعادة احتلال المدن الفلسطينية وفرض القيود على حرية حركة المواطنين والبضائع، والحاجة إلى احترام ميثاق جنيف الرابع لعام (1949)م.	امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت.
1397	2002	طالب المجلس بإنهاء العنف منذ اندلاع الانتفاضة الثانية. "التأكيد على رؤية حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومحددة... وطالب القرار بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، ومن بينها الإرهاب، التحريض، الاستفزاز والتدمير، كما دعا القرار الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وقياداتهم، إلى التعاون من أجل تنفيذ خطة تيننت، وتوصيات تقرير ميتشل والحفاظ على هدف استئناف المفاوضات على تسوية سياسية.	صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار.
1860	8 يناير 2009	دعا القرار إلى احترام وقف إطلاق النار الفوري والمستدام بشكل يقود إلى انسحاب إسرائيلي كامل من غزة	تبنّت 14 دولة القرار امتنعت والولايات المتحدة عن التصويت.
2334	23 ديسمبر 2016	قرار إدانة المستوطنات الإسرائيلية، تضمن القرار أن إجراءات إسرائيلية تخالف القوانين الدولية الإنسانية، وتلك الإجراءات تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل، ومن بينها بناء وتوسيع المستوطنات، تنقل المستوطنين الإسرائيليين، مصادرة الأراضي، هدم البيوت وتهجير المدنيين الفلسطينيين.	صوتت 14 دولة صوتت لصالح القرار امتنعت والولايات المتحدة.

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، 2019.

يلاحظ من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أنها اعتمدت وجود تغييراً في اللغة أو الوسيلة التي اتبعتها كل من الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن والولايات المتحدة، فقد ألزم مجلس الأمن إسرائيل في العديد من القرارات بالتوقف عن الاستيطان من ناحية، وبالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام (1967م) من ناحية أخرى وغيرها من القرارات، على الرغم من أن إسرائيل لم تلتزم بها، لكنها كانت قرارات ولغة جديدة لم يعدها الفلسطينيون، أما الولايات المتحدة فنلاحظ من خلال تلك القرارات بأنها انتهجت لغة جديدة خاصة في قرار رقم (242) وهو

الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام (1967م)، وهو موقف جديد على الإدارة الأمريكية، حيث صوتت إلى جانب قرار الانسحاب لأول مرة في قرار مؤثر، وشكلت باقي القرارات التي صوتت عليها الولايات المتحدة كي لا تفقد مصداقيتها لدى الدول العربية، إلا أنها في هذا القرار قد انتهجت أسلوباً جديداً بجانب الأمم المتحدة.

الخاتمة:

يتضح للباحث من خلال تحليله لواقع القضية الفلسطينية، بدأت المحاولات الفلسطينية منذ الحرب العالمية الأولى والوصول إلى عصبية الأمم، ومن ثم هيئة الأمم للتوصل لاتفاق حول الهجرات اليهودية المتتابة، والاعتداءات على الشعب الفلسطيني خاصة في ظل التحول الدولي، وبرزت الولايات المتحدة كمساند للحركة الصهيونية، ما أثر على الوضع الفلسطيني في هذه الهيئات سلباً.

استمر الفلسطينيون في نشاطهم بعد حرب عام(1948م)، لتكوين كيان شامل بعد عمليات التهجير التي تعرضوا لها مراراً وتكراراً، وقد قاموا بتشكيل أكثر من حكومة وطنية، تمت محاربتها داخلياً وخارجياً، واضطروا للعمل الفدائي، كما تعرضوا لأقسى أنواع العذاب، من خلال قيام إسرائيل بارتكاب عدة جرائم بحق الفلسطينيين، كما ظهرت عدة مصطلحات لإقامة كيان فلسطيني كالدولة الموحدة والدولة ثنائية القومية وغيرها، وذلك لطمس مفهوم الكيان الفلسطيني.

وظل وضع القضية الفلسطينية على ما هو عليه من توقع في الهيئات والمنظمات الدولية بسبب الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية، مع عدم وجود ممثل للفلسطينيين في هذه المؤسسات الدولية، قبل بروز منظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، التي استطاعت من خلال الأمم المتحدة البحث عن كينونة للفلسطينيين بها.

بداية التسعينات ومع تغير الوضع الدولي بسقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه، أصبحت الولايات المتحدة القطب الدولي الاوحد، وتبع ذلك حرب الخليج الثانية التي أثرت على القضية الفلسطينية بعد انحياز الفلسطينيين إلى العراق في حربه مع الكويت، ما جعل غالبية الدول العربية والمنظمات الدولية تقاطع الفلسطينيين، حيث استطاع الرئيس ياسر عرفات الخروج من عنق الزجاجة، بالبحث عن بديل وهو الدخول في عملية سلمية شاملة مع الإسرائيليين برعاية أمريكية، كان لها أكبر الأثر في تحول القضية الفلسطينية للمنظمات الدولية بصورة أكثر قوة عن ذي قبل.

3.2 الوضع القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة بعد اتفاق أوسلو

منذ وصول الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة منتصف السبعينات، ومن ثم مطالباتهم المتكررة بإقامة كيان فلسطيني، وبعد المعاناة التي واجهوها خلال سنوات عديدة، حتى وصلوا إلى اعتراف أممي بفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة عام 2012م، ظل الوضع القانوني لفلسطين كحالة خاصة، كونها ترزخ تحت احتلال غير واضح المعالم، وهو ما جعل الباحث يناقش ويحلل هذا الوضع منذ اتفاق أوسلو وحتى اليوم من خلال هذا المبحث.

عقب خطاب منظمة التحرير في مقر الأمم المتحدة الأوروبي في جنيف العام 1988، فتحت الولايات المتحدة الأمريكية حواراً مع منظمة التحرير، من أجل الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية (242)، (338) لفتح الطريق أمام السلام، وكانت المنظمة بحاجة إلى هذا الحوار، لإيصال رسائل البحث عن شريك من خلال الأمريكان، وهكذا بدأت دائرة الحوار تتسع، حيث انضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى فتح قنوات حوار سرية مع بعض أطراف العمل الإسرائيلي، وفي العام (1989) عُقدت عدة جلسات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحزب "راتس" الإسرائيلي في مدينة براغ في تشيكوسلوفاكيا، وتوقف تلك المحادثات بين الجانبين في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) عام (1989) بسبب رفض حزب "راتس" التطرق لقضية اللاجئين وعودتهم أو تعويضهم، ورفض المتحدث باسمهم "ديدي تسوكر" العودة إلى المرجعية الدولية وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين. (أبو مازن، 1994، الصفحات 15-18)

واستمرت فيما بعد اللقاءات بشكل سري مع عدد من القادة الإسرائيليين، للبحث عن تقارب في وجهات النظر، حول كيفية إحلال سلام دائم وعادل بين الفلسطينيين وممثلهم منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، والجانب الإسرائيلي من جهة أخرى، وهكذا يتضح جلياً ان اتفاق إعلان المبادئ أوسلو جاء نتيجة عمل تراكمي ساهمت فيه أعمال الثورة الفلسطينية سيما السياسية والإعلامية منها، وكانت الانتفاضة الأولى تتولى رصيماً كبيراً من المساهمة في إجبار وجهات النظر على التقارب، من أجل البحث عن مخرج يخدم كلا الطرفين، ما يعني أن المنظمة لعبت دوراً رسمياً في الاستثمار السياسي لهبة الشعب في الداخل، وحولتها إلى فرصة سياسية لإحلال السلام في المنطقة، بما يخدم مصالح الدولة الفلسطينية. (أبو مازن، 1994، الصفحات 15-18).

شكلت اتفاقية أوسلو منعطفاً حاداً في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث أثارت جدلاً عميقاً في أوساط الشعب الفلسطيني ما بين مؤيد ومعارض، فالبعض اعتبرها تضرر بالقضية الفلسطينية ولا يمكن البناء عليها مستقبلاً، من جانبها اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الاتفاقية إنجازاً كبيراً،

ويشكل أرضية صلبة لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وإنهاء العنف مع الإسرائيليين، وقد اتفق الجانبان على حل عادل وشامل في هذه المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن رقم(242)، و(338) خلال فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، يكون الطرفان قد اتفقا فيها على حل دائم للقضايا الرئيسية كالحدود والقدس واللاجئين والاستيطان وغيرها، وذلك بمساعدة المنظمات الدولية والأمم المتحدة. (عثمان، 2007، صفحة 1117)

أصبحت الدولة الفلسطينية التي كانت حلماً يتدرج في المحافل الدولية، أصبح واقعاً رسمياً يمارس الشرعية في مطالبه، وحقوقه، كدولة ونداً لدولة إسرائيل، التي باتت أمراً واقعاً أكثر من رسمية الصفة كدولة، والتي اعتمدت تاريخياً على أساطير لم يثبتها التاريخ، واستندت قانوناً على قرار التقسيم رقم(181)، حيث يرى المحامي الفلسطيني هنري كتن إن كل سند قانوني، ليس داخلاً ضمن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا يسعه أن يسبغ على إسرائيل أي حق على أي جزء من فلسطين، مما خصص للدولة الصهيونية في قرار التقسيم، وبالتالي فإن إسرائيل تفتقر قانوناً إلى صفة القيام كدولة على الأراضي الفلسطينية. (المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2002، صفحة 231).

وظلت العلاقة الفلسطينية مع الأمم المتحدة وهيئاتها في ظل اتفاق أوسلو علاقة متينة، فيما بقيت الجمعية العامة ومجلس الأمن تصدران العديد من القرارات لصالح الفلسطينيين، خاصة من ناحية تقرير المصير، وإدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ففي سنة(1998)، في الدورة(52) للجمعية العامة للأمم المتحدة منحت فلسطين وفق القرار رقم 250/52 بوصفها عضواً مراقباً مجموعة من الامتيازات للمشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، التي تعقد تحت إشراف الجمعية العامة أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى. (الغدور، 2012).

بعد سنوات من الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م، ومن ثم فازت كتلة التغيير والإصلاح التي تمثل حركة "حماس"، وحصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني عام(2006م)، ظهرت مشكلات حقيقية مع الحكومة العاشرة التي شكلها اسماعيل هنية رئيس الكتلة، فقد أصرت والدول الأوروبية والولايات المتحدة على ضرورة اعتراف حركة "حماس" بمرجعيات أوسلو، لقبولها والموافقة على التعامل مع حكومتها، وبعد رفض الحركة هذه الشروط تمت مقاطعة حكومتها من عدد من دول العالم، وقامت حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة بقوة السلاح في 14 حزيران (يونيو) عام (2007)، وفرضت إسرائيل حصاراً على قطاع غزة، وبدأت الحكومة المسيطرة على غزة في عزلة عن المجتمع الدولي، فيما ركزت السلطة الوطنية الفلسطينية مساعيها السياسية والدبلوماسية

أكثر على نحو آثار الانقسام على المستوى الدولي، وفي نفس الوقت استكمال تنفيذ الالتزامات الفلسطينية المحددة في خارطة الطريق، والتوجه إلى مؤسسات الأمم المتحدة. (عودة، 2009، صفحة 157).

إلا أن عدم التقدم في تنفيذ هذه الالتزامات من قبل الكيان الإسرائيلي أدى إلى انهيار المفاوضات عام (2010) نتيجة استمرار عمليات الاستيطان الإسرائيلي والتوغل تجاه الأراضي الفلسطينية، وفي العام (2013) استأنفت جلسات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي في واشنطن وتحت رعاية أمريكية، تجاوبا من الرئيس الفلسطيني مع الرغبة الأمريكية وبعض الضغوط العربية في استئناف الحوار بين الطرفين، على الرغم من عدم تجاوب إسرائيل مع الشروط الخاصة بوقف الاستيطان، استمرت المحادثات تحت رعاية ووصاية أمريكية، إلا أنها لم تتجح أيضاً في الحصول في تنفيذ أي من المطالب الفلسطينية، وبدا التوجه للأمم المتحدة لطلب الاعتراف بدولة فلسطين من خلال نيل العضوية في الأمم المتحدة، وتقدم الرئيس محمود عباس بطلب الحصول على العضوية في الأمم المتحدة في العام 2011، واعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "يونسكو" بفلسطين كعضو فيها (أحمد ح.، 2016، صفحة 74).

كما ترتب على الانجاز التاريخي الذي حصلت عليه فلسطين بانضمامها للأمم المتحدة بصفة دولة مراقب غير عضو مراقب مكتسبات هامة أهمها: (المزيني، 2018، الصفحات 32-33):

1- الانضمام الفلسطيني للكثير من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية، وإلى عدد من الاتفاقات والمنظمات الدولية، إلى جانب الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

2- أتاح للقيادة الفلسطينية العديد من الآليات التعاقدية وغير التعاقدية، لعزل إسرائيل ومقاطعتها ومحاسبتها، وصولاً لتجسيد الدولة الفلسطينية، حيث أدى حصول فلسطين على صفة مراقب غير عضو إلى إكسابها مجموعة من الحقوق، تمكنها من الدخول في علاقات دبلوماسية كاملة مع الدول الأخرى.

3- أتاح تعزيز وتدعيم الحقوق الفلسطينية، خاصة حق تقرير المصير، وحق السيادة والاستقلال بموجب أحكام القانون الدولي، وإبقاء قضية فلسطين حاضرة وحية على الأجندة الدولية، وتجسيد مؤسسات الدولة كحقيقة على أرض الواقع.

على الرغم من المحاولات المتكررة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة عرقلة انضمام فلسطين إلى مختلف المنظمات الدولية، إلا أن فلسطين استطاعت خلال السنوات الأخيرة من الانضمام إلى عدد

من هذه المنظمات، ومن أهمها: منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول"، محكمة التحكيم الدائمة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ، اتفاقية التجارة الدولية، مؤسسات الكومسات التعليمية، اتحاد البورصات العالمي للنفقات، الاتحاد الدولي للأغذية، الجمعية العالمية للمصالح العمومية، الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة، التحالف الدولي للصحة النفسية للأطفال، منظمة الجمارك العالمية، الجمعية الدولية للمدعين العامين، اتحاد الصحفيين الأوروبيين، إعلان ميثاق الطاقة الأوروبي، شبكة الدول الأورومتوسطية للشباب، صندوق النقد الدولي، منظمة التربية والعلوم والثقافة "يونسكو"، غرفة التجارة الدولية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأمن والتعاون الدولية، إضافة لانضمام فلسطين لعشرات المعاهدات والاتفاقات. (المزيني، 2018، صفحة 29).

لقد ساهم الانجاز التاريخي بانضمام فلسطين للهيئة الدولية للعديد من المنظمات الدولية إلى جانب الموامة بين الحقوق التاريخية للقضية الفلسطينية والواقع الحالي القائم من أجل اتباعها إلى المستوى الأممي، تبلورت خطة يتوجب على الفلسطينيين اتباعها إذا ما أرادوا استغلال هذه الفرصة التي تحققت لهم: (رباح، عبد الصمد، حمدان، والسويركي، 2012، صفحة 12)

1- التشخيص ومواجهة الخطر المهدد للقضية الفلسطينية، بكافة الوسائل المتاحة، في إطار القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني: كاتفاقية جنيف الرابعة، والبرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بجدار الفصل العنصري، إلى جانب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

2- العمل على تحقيق الحصول على مكانة الدولة الفلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وكاملة السيادة على حدود (1967)م وعاصمتها القدس.

3- المطالبة برعاية الأمم المتحدة للمفاوضات على أساس مرجعية القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

4- الإسراع في استعادة الوحدة الوطنية عبر العودة إلى العملية الديمقراطية والقبول بنتائجها، والاتفاق على أساس سياسي واضح (عقد اجتماعي) يشمل هدفاً وطنياً موحداً، ومن ثم الاتفاق على جوهر البرنامج السياسي لمنظمة التحرير.

5- اعتماد سياسات اقتصادية تدعم صمود الشعب، وبخاصة في القدس والمناطق المهددة بالاستيطان والمصادرة، من خلال دعم الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي، بما يقلل من الاعتماد على الاستيراد من الخارج.

وهكذا يمكن القول إن الفلسطينيين استطاعوا في السنوات الأخيرة الولوج إلى الأمم المتحدة من أوسع أبوابها، وذلك من خلال الحصول على صفة ومركز دولة مراقب غير عضو في هذه المنظمة الدولية، ما ترتب عليه الانضمام لعشرات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والعديد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، مما يمكنه فرض عزلة على إسرائيل، ولكن في المقابل فإنه يتعين على الفلسطينيين الاستفادة من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مقاضاة إسرائيل على جرائمها بالطرق القانونية، وهو ما سيجعلها ترضخ للمطالب الفلسطينية إذا اتجه الفلسطينيون لذلك.

ختاماً:

يعتبر اتفاق أوسلو من أهم المحطات التاريخية للشعب الفلسطيني، والذي ظهر من خلاله إمكانية وجود كيان فلسطيني مستقل، كما أنه في نفس الوقت أثار هذا الاتفاق جدلاً واسعاً من حيث إن هذا الكيان الذي تم تشكيله يعتبر منقوصاً، نظراً لما يحتويه من تقييدات وعراقيل، وضعتها إسرائيل لإحكام سيطرتها على هذا الكيان، كي لا يستطيع العمل وأداء مهامه بحرية تامة، لكن ومع مرور الوقت استطاع الفلسطينيون رفع بعض من هذه القيود، والتوجه إلى الأمم المتحدة ومؤسساتها، لتحقيق تطلعاتهم بإقامة كيان مستقل، وهو ما حدث بالفعل، فقد استطاعوا الحصول على دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة، مما توج جهودهم التي استمرت عشرات السنين بإمكانية تحقيق هذا الحلم، ويستمر في تحقيق العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة.

الفصل الثالث

ترقية مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة

مقدمة:

في العام (2011م) تقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن"، بطلب رسمي إلى الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، لانضمام فلسطين كدولة كاملة العضوية إلى هيئة الأمم المتحدة، على حدود الرابع من يونيو عام (1967م)، وعاصمتها القدس الشريف، وذلك استناداً إلى قرار الجمعية العامة رقم (181) وإعلان الاستقلال لعام (1988م) واعتراف الجمعية العامة بالإعلان المذكور في قرارها رقم 43/177، وقد جاءت هذه الخطوة حسب المبرر الفلسطيني، أصالة من حق الشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة على غرار الدول والشعوب الأخرى، ومن حقه في تقرير مصيره، وما ينطوي عليه من نتائج مثل: إقامة النظام السياسي الذي يطمح إليه، كون هذه الخطوة مهمة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ذلك أن حصول فلسطين على صفة دولة كاملة العضوية، يحقق أمرين مهمين أولهما: ترقية مركز فلسطين من كونها كيان إلى دولة، وثانيهما: ما يترتب عليها من الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء، بموجب ميثاق الأمم المتحدة. (بركات، 2018، الصفحات 100-101).

كما أعطى تصاعد التصفيق الذي حظى به الرئيس عباس أمام الجمعية العامة في 23 سبتمبر (2011م)، مؤشراً من الأعضاء، وحافزاً للتوجه إلى الجمعية العامة للحصول على دولة مراقب غير عضو، كخطوة مرحلية تحقق جزءاً من أهداف العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، كما عززت

السياسات والأعمال العدوانية الإسرائيلية من استيطان، واستخدام القوة والعنف، موقف القيادة الفلسطينية في التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على صفة دولة مراقب فقط، وفتح مجالاً أوسع للضغط على إسرائيل، وتحسين شروط ومرجعية التفاوض، رغم الضغوط التي مورست على الفلسطينيين لثبهم عن تقديم الطلب إلى الأمم المتحدة، ولكن كان لرفض الفلسطينيين دوراً في استمرار القيادة الفلسطينية باستكمال إجراءات التوجه إلى الجمعية العامة، وجني ثمار الجهود الدبلوماسية التي استمرت أكثر من عامين، وذلك بسبب قناعتهم من التعنت الإسرائيلي الذي لن يؤدي إلا إلى تراجع في المطالب الفلسطينية، حيث أكدت القيادة من خلالها ثبات الموقف الفلسطيني وتمسكه بحقوقه، وهو من أهم الدوافع التي دفعت الفلسطينيين للتوجه للجمعية العامة للأمم المتحدة، للحصول على دولة غير عضو لها صفة المراقب في الهيئة الأممية الدولية. (ثابت، 2013، صفحة 65).

وقد ترتب على اتخاذ هذا القرار الفلسطيني الهام والخطير، العديد من التحديات سواء المحلية المتمثلة 1-بالانقسام الفلسطيني الداخلي، 2- أو الضغط الإسرائيلي، 3- أو التباين في المواقف الفلسطينية تجاه التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، 4- أو التحديات الدولية المتمثلة في الضغط الأمريكي المتواصل واستخدام حق النقض الفيتو، في سبيل وقف التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، وهو ما سيتم دراسته في هذا الفصل، كما وسيطرق الفصل إلى النتائج السياسية والقانونية بعد رفع مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية، حينها ستصبح دولة تواجه الاحتلال في المحاكم الدولية وفي مؤسسات الأمم المتحدة بقوة القانون والميثاق، خاصة أن فلسطين باستطاعتها بعد تحقيق هذا الإنجاز من الانضمام إلى عشرات المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما يمكنها استقطاب أكثر عدد من الدول إلى جانبها في عمليات التصويت في المؤسسات الدولية، ويمكنها أيضاً تفعيل الدبلوماسية بشكل أكبر تجاه الدول المختلفة لكسب أكثر عدد منهم إلى جانب الحق الفلسطيني.

1.3 الإطار القانوني في ميثاق الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة

1.1.3. الحصول على عضوية كاملة في ميثاق الأمم المتحدة:

بعد أن حددت الأمم المتحدة مقاصد الميثاق، حددت المبادئ التي يجب أن تعمل بمقتضاها في سعيها وراء إنفاذ المقاصد المشار إليها، وقد حددتها المادة الثانية من الميثاق وهي: (ثابت، 2013، الصفحات 23-24)

- 1- أن تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.
- 2- لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية، ويقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.

- 3- يفض أعضاء الهيئة جميعاً منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، على وجه لا يجعل السلم والأمن الدولي عرضة للخطر.
- 4- مبدأ الحق في تقرير المصير، فالشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لها أن تطالب بكافة الطرق التي تحقق استقلالها، وحققها في تقرير المصير.
- 5- يتمتع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة واستقلال الدول، أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.
- 6- يقدم الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الهيئة، في أي عمل تتخذه وفق الميثاق، كما يتمتعون عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة إزائها من أعمال المنع أو القمع.
- 7- تعمل الهيئة على أن تيسر الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ، بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ الأمن الدولي.

بموجب ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م، تعتبر العضوية التي تحصل عليها الدولة مفتوحة أمام جميع الدول المحبة للسلم، والتي تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي ترى المنظمة أنها قادرة على تنفيذ تلك الالتزامات التي يقرها الميثاق (ميثاق الأمم المتحدة، 1945)، كما تقبل الدول بعضوية الأمم المتحدة، بناءً على توصية من مجلس الأمن الدولي (ميثاق الأمم المتحدة، 1945). حيث إن قيام دولة جديدة، إنما هو عمل يعود لسائر الدول والحكومات وحدها أن تمنحه أو أن تمتنع عنه، وهذا ينطوي ضمناً بوجه عام على الاستعداد لإقامة علاقات دبلوماسية، والأمم المتحدة ليست دولة أو حكومة، ولذا فهي لا تملك أي سلطة للاعتراف بدولة أو حكومة، وبصفتها منظمة مؤلفة من دول مستقلة، باستطاعتها قبول دولة جديدة في عضويتها، أو قبول وثائق تفويض الممثلين عن دولة جديدة (منظمة الأمم المتحدة)، مثل قبولها دولة ألبانيا.

كما أنه من خلال ميثاق الأمم المتحدة، فإن الإجراءات المتبعة لقبول دولة في الأمم المتحدة بناءً على ما يلي (علاوة، 2011، صفحة 22):

- 1- تقدم الدولة طلباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورسالة تتضمن تصريحاً رسمياً بأنها تقبل بالالتزامات التي ترد في ميثاق الأمم المتحدة.
- 2- ينظر مجلس الأمن في الطلب، حيث يحيل مجلس الأمن الطلب إلى لجنة قبول الأعضاء، كما يجب أن تحصل أي توصية بقبول الانضمام على أصوات إيجابية لتسعة أعضاء في المجلس، من أصل خمسة عشر عضواً، بشرط ألا يصوت أي من الأعضاء الدائمين الخمسة، "الاتحاد الروسي، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية"، ضد الطلب.

3- في حال توصية المجلس بقبول الانضمام، تقدم التوصية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتتخذ فيها، ويجب الحصول على أغلبية الثلثين في تصويت الجمعية العامة قبل قبول دولة جديدة.

4- تصبح العضوية نافذة بتاريخ اعتماد قرار القبول.

أكد ميثاق الأمم المتحدة في مادته الخامسة بأنه: "يجوز للجمعية العامة أن توقف أي عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملاً من أعمال المنع أو القمع، عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها، ويكون ذلك بناءً على توصية مجلس الأمن، ولمجلس الأمن أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا" (المادة الخامسة من ميثاق الأمم المتحدة، 1945)، وهكذا فإن من صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة، بعد توصية لمجلس الأمن من قبله بالعمل على نزع الصلاحيات، من أي دولة بعد قيامها بالإخلال ببنود ميثاق الأمم المتحدة.

أما المادة السادسة من الميثاق فتقول: "إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة، بناءً على توصية مجلس الأمن. وهذا ما يوضح للباحث أن للجمعية العامة صلاحية رفع تقرير لمجلس الأمن، بوقف عضوية أي دولة تتماهى في الإخلال بالسلم والأمن الدوليين، أو تنتهك ميثاق الأمم المتحدة بصورة واضحة، وهذا ما يمكن أن تقوم به فلسطين بعد حصولها على دولة كاملة العضوية في ملاحقة إسرائيل لفصلها من الأمم المتحدة، على الرغم من وقوف الولايات المتحدة بجانبها على الدوام.

من خلال ما سبق يمكن إجمال الشروط الواجب توافرها في الدولة التي تطالب بالانضمام إلى الأمم المتحدة فيما يلي:

1- الشروط الموضوعية (العموري، 2019):

- أ- دولة محبة للسلم: وهذا الشرط طغى استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي لا يوجد معيار دقيق لهذا الشرط، وهو ما يمكن أن تقوم بتقديره الأمم المتحدة حسب سلطتها.
- ب- أن تقبل الدولة الالتزامات التي نص عليها الميثاق: حيث يتم الاستدلال على قبول الدولة الالتزام بنصوص الميثاق، من خلال تقديمها بطلب العضوية إلى الأمم المتحدة، ويفيد هذا الطلب بتعهد الدولة طالبة العضوية بتنفيذ التزاماتها الواردة في نصوص الميثاق، أسوة بباقي الدول الأعضاء داخل الأمم المتحدة ورغبتها بذلك.
- ج- أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ ما تعهدت به من التزامات: وتتمتع الأمم المتحدة بسلطة كاملة في التعرف على مدى قدرة الدولة على تنفيذ الالتزامات، وفقاً لما يفرضها الميثاق على الدول

الأعضاء، والنظر في كل حالة على حدة لكي تحكم على مدى قدرة الدولة طالبة العضوية على القيام بذلك، وهي الالتزامات التي أجملت في مبادئ الميثاق ومقاصده.

2- الشروط الموضوعية (ثابت، 2013، الصفحات 23-24):

أ- صدور قرار من الجمعية العامة، مسبقاً بتوصية من مجلس الأمن بقبول الدولة: وهذه من أهم الشروط الإجرائية التي يجب اتباعها من الدولة طالبة العضوية، حيث يتضمن توصية من مجلس الأمن باقتراح قبول الدولة قبل أن يتم الموافقة عليه من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ب- يتم قبول الدولة بموافقة الدول الدائمة في مجلس الأمن: إن أي قرار لطلب عضوية دولة يتم بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية مجلس الأمن، وذلك بالموافقة الجماعية للدول الدائمة، أو على الأقل عدم اعتراضهم الصريح على قبول الدولة عضواً في الأمم المتحدة (استخدام الفيتو)، ويقترح فيها قبول الدولة عضواً في الأمم المتحدة، يعقبها قرار صادر عن الجمعية العامة بالقبول، بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة الحاضرين المشتركين في التصويت.

كذلك يمكن الدعوة لعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة، ضمن ما يعرف بإجراء التحالف من أجل السلام، وهو ما يمثل في حال نجاح هذا التوجه أن تمارس الجمعية العامة صلاحية مجلس الأمن الدولي، باعتباره قد فشل في حل هذا النزاع، وبهذا يمكن أن يؤدي إلى حصول الدولة على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

2.1.3. مقارنة بين المراقب غير العضو وبين العضو كامل العضوية في الأمم المتحدة:

1.2.1.3. الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة:

كانت عصابة الأمم قد نظمت نوعين من أنواع العضوية في العصابة قبل أن يتم تأسيس الأمم للمتحدة وهما: نظام العضوية الكاملة، والعضوية المشاركة المفتوحة أمام أشكال مختلفة من الوحدات السياسية والمستعمرات، وهذا النوع لم تعرفه بعد ذلك هيئة الأمم المتحدة، قبل أن تقوم بتشكيل نظام المراقبين، كشكل من أشكال الممارسة الدولية، وقد ابتدأ هذا النظام عام (1946م) بعد أن منحت سويسرا صفة المراقب الدائم، قبل أن تحصل على العضوية الكاملة عام (2002م) (الأشعل، 1988، صفحة 166).

أما اليوم فتضم منظمة الأمم المتحدة بالإضافة إلى الدول الأعضاء بها*، كيانات ومنظمات ودولاً غير أعضاء، تتمتع بصفة مراقب يشارك في الاجتماعات المختلفة للمنظمة، دون أن يكون لها حق التصويت على القرارات. كما يجوز للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، التي هي أعضاء في وكالة أو أكثر من الوكالات المتخصصة، أن تقدم طلباً للحصول على مركز مراقب لدى المنظمة، ويحق أيضاً لمن تتمتع بصفة مراقب غير عضو أن يتحدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن يشارك في الاجتماعات المختلفة للمنظمة دون أن يكون لها حق التصويت على القرارات، كما يحق لها أن تقدم المقترحات والتعديلات وتشارك في المناقشات، ويتم ترتيب الدول المراقبة غير الأعضاء، للجلوس في قاعة الجمعية العامة مباشرة بعد الدول الأعضاء وقبل المراقبين الآخرين، كما يحق للدولة المراقب غير العضو أن تطلب الانضمام لبروتوكول المحكمة الجنائية الدولية والكثير من الاتفاقات العالمية (الجزيرة نت، 2012).

ويوجد في الأمم المتحدة دولة واحدة تتمتع بهذه الصفة، وهي الفاتيكان كما أن سويسرا قد تقدمت بإرادتها للحصول على عضو في الأمم المتحدة، وقبلت بعضوية كاملة (العموري، 2019). أما منظمة التحرير الفلسطينية فهي تنشط في الأمم المتحدة منذ عام (1974م)، كحركة تحرر وطني، تحت وضع "كيان بصفة مراقب"، واستعيض عن تسمية "منظمة التحرير" بتسمية "بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين"، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1988م)، قبل أن تحصل في 29 نوفمبر/تشرين الثاني (2012م) على صفة "مراقب غير عضو" بالأمم المتحدة. وهناك منظمات دولية تشارك أيضاً بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة، ولها مكاتب دائمة في المقر، منها جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، كما لا يتطلب الحصول على وضع "دولة مراقب غير عضو" إلا على غالبية بسيطة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ولا يمكن للدول الكبرى في مجلس الأمن استخدام حق النقض "الفيتو" لإجهاض الطلب داخل مجلس الأمن، لأن طلب الحصول على المراقب لا يرسل لمجلس الأمن أساساً، كما هو الحال بالنسبة لوضع "دولة كاملة العضوية"، وعلى المستوى الدبلوماسي، يحق لمن يتمتع بصفة "دولة مراقب" أن يشارك بالاجتماعات العامة دون حق التصويت، ولا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة أحكام واضحة بشأن دور "الدولة المراقب"، بل يتم تحديد الأمور بالممارسة. وحصلت عدة دول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بعد أن كانت في الأصل دولة مراقب منها: النمسا وفنلندا وإيطاليا واليابان (العموري، 2019).

* يبلغ عدد الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة 193 دولة. إضافة لدولتين غير عضو لكنهما يحملان صفة مراقب هما الفاتيكان وفلسطين.

بموجب الممارسة العملية للجمعية العامة ومجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة، ضم مركز المراقب لدى الهيئة المذكورة عدة أشكال وهي (بركات، 2018، صفحة 137):

- 1- **بعثات المراقبة الدائمة للدول غير الأعضاء:** والتي تشمل الدول التي تحول دون عضويتها الكاملة في الهيئة موانع سياسية، إما دائمة كسويسرا، والتي كانت أول دولة تنشئ أول بعثة مراقبة في الهيئة لأسباب خاصة بها، متمثلة بنظام الحياد الذي تبنته، خاصة وان مبدأ حيادها يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، ثم حذت حذوها بعض الدول لإنشاء بعثات مراقبة لها في هيئة الأمم المتحدة مثل إيطاليا واليابان، كون الميثاق منع العضوية على دول المحور بعد هزيمتهم في الحربين العالميتين، ثم بعدهما بسنوات بنجلادش.
- 2- **مركز المراقب لحركات التحرر الوطني:** والتي قامت هيئة الأمم المتحدة بإدراجها ضمن فئة منظمات أخرى، مثل منظمة التحرير الفلسطينية.
- 3- **مركز المراقب للمنظمات الإقليمية وتجمعات الدول.**
- 4- **مركز المراقب للوكالات المتخصصة.**
- 5- **مركز المراقب للمنظمات غير الحكومية (NGOS).**

أما فئات بعثات المراقبة الدائمة لدى الهيئة المذكورة فتشمل التصنيفات الآتية (بركات، 2018، الصفحات 138-139):

- أ- بالنسبة إلى بعثات المراقبة الدائمة للدول غير الأعضاء في مقر هيئة الأمم المتحدة، فتتمثل بالكرسي الرسولي، إضافة إلى دولة فلسطين منذ عام (2012م).
- ب- الكيانات التي لها بعثات مراقبة دائمة في مقر الهيئة مركز فلسطين سابقاً، ككيان بصفة مراقب.
- ج- المنظمات الدولية الحكومية، فهناك ما يقارب (70) منظمة دولية حكومية تتمتع بمركز المراقب مثل: الاتحاد الإفريقي.

كان قرار الجمعية العامة رقم 49/426 الصادر عام (1994م)، تطوراً ملحوظاً شهده مركز المراقب في هيئة الأمم المتحدة اقتصرته بموجبه الموافقة على منح مركز المراقب فقط على فئتين هما: الدول والمنظمات الحكومية الدولية، حال تنفيذها نشاطات تصب في دائرة اهتمام الجمعية العامة. كما أن عضوية المراقب يكون من حق الدولة التي تحصل عليه القيام بما يلي (بركات، 2018، الصفحات 139-140):

- المشاركة في المناقشات العامة للجمعية العامة.
- التسجيل دون المساس بأولوية الأعضاء في قائمة المتكلمين في إطار بنود جدول الأعمال، في أي جلسة عامة تعقدها الجمعية العامة.
- الحق في إجراء مداخلات.
- حق الرد.
- الحق في إصدار وتعميم الرسائل المتعلقة بدورات وأعمال الجمعية العامة مباشرة ودون واسطة بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة.
- الحق في إصدار وتعميم الرسائل المتعلقة بدورات وأعمال جميع المؤتمرات الدولية، التي تعقد تحت رعاية الجمعية العامة بصورة مباشرة، بوصفها وثائق رسمية من وثائق هذه المؤتمرات.
- الحق في إثارة نقاط نظامية تتعلق بأي مداوات تعني بها هذه الدولة، شريطة ألا يشمل هذا الحق حق الطعن في قرارات رئيس الجلسة.
- حق المشاركة في تقديم مشاريع القرارات التي تشير أو تهتم الدولة المراقب، ولا تطرح مشاريع القرارات والمقررات تلك للتصويت إلا بناءً على طلب من دولة عضو.
- ليس للدولة المراقب الحق في التصويت، أو تقديم ترشيحات أثناء الجمعية العامة.
- يتم ترتيب مقاعد الجلوس الخاصة بالدولة المراقب، مباشرة بعد الدول الأعضاء، وقبل المراقبين الآخرين.

2.2.1.3. الدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة:

إن التقدم بطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة كدولة كاملة السيادة، هو أمر تسعى إليه جميع الدول، لما تمنحه المنظمة الدولية للدولة العضو من مسرح دولي، تعبر فيه عن رغبتها في السلام والتعاون الدولي، وتستطيع أن تشكو من أي تهديد يمكن أن يمس استقلالها السياسي ووحدتها الإقليمية، كما توفر لها المنظمة الدولية منبراً لطلب العون عند الطوارئ، وطلب المساعدة للتنمية، وطلب الوساطة لدى دولة أخرى إذا ما نشأ نزاع بينهما، وفوق ذلك يعتبر قبول دولة عضواً في المنظمة الدولية، هو بحد ذاته شهادة على أن هذه الدولة تقوم بتنفيذ جميع ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة (قاسم، 2011، صفحة 2).

وقد استهلكت الأمم المتحدة عملها بوجود (50) دولة عضو فيها، قبل أن يتم دعوة بولندا للانضمام إلى الأمم المتحدة، ليصبح عدد الأعضاء (51) عضواً، وتم الاتفاق على أن تصبح نيويورك مقراً دائماً للمنظمة الجديدة (نافعة، 1978، الصفحات 73-74)، وقد كانت عضوية الأمم المتحدة

للأعضاء المحبين للسلام، والذين يستطيعون التقدم للحصول على العضوية الكاملة، ويتم فحص طلب هذه الدولة بواسطة مدى توافر الشروط الموضوعية في الدولة مقدمة الطلب، وقد استمر انضمام هذه الدول على هذا المنوال حتى وصل عدد الأعضاء إلى (193) دولة بانضمام دولة جنوب السودان عام (2011م). (بركات، 2018، الصفحات 140-141)

إن الاعتراف بدولة جديدة تضاف إلى هذه المنظمة وفقاً للقانون الدولي، لا يؤهل الأمم المتحدة لذلك كونها كياناً قانونياً دولياً، وهي كمنظمة تضم دولاً مستقلة قد توافق على عضوية دول، وترفض دولاً أخرى، ومن الناحية الإجرائية تتقدم دولة تسعى للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بطلب إلى الأمين العام مصحوباً برسالة تفيد بالموافقة على الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق، وينظر مجلس الأمن في الطلب الذي يحوله إليه الأمين العام، وتعتبر الدولة الساعية للعضوية أن الأمم المتحدة قد قبلت طلبها، في حال حازت على التصويت الإيجابي لتسعة أعضاء في مجلس الأمن من أصل أعضائه الخمسة عشر، شرط ألا يصوت أحد أعضائه الخمس الدائمين ضد طلب العضوية الكاملة (خير الله، 2011، الصفحات 12-13).

على الرغم من كون مسألة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة من المسائل القانونية، إلا أن التصويت دائماً ما يتأثر بالاعتبارات السياسية، فالشروط الموضوعية التي تم استعراضها قابلة للتأويل نظراً لغياب المعايير التي تحكمها، وهو ما يفتح باب المزاجية السياسية في هذا السياق، وهكذا فإن المعايير التي وضعت للانضمام إلى الأمم المتحدة تعتبر غير كافية، وغير حاسمة، وخاضعة لوجهات النظر المختلفة، والتي منعت بالفعل دولاً من الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في فترة عرفت بأزمة العضوية فيما بين أعوام (1948-1955 م) لاعتبارات سياسية بحتة. كذلك فلسطين التي تقدمت بطلب الحصول على عضوية كاملة، فرفض الطلب من لجنة قبول الأعضاء الجدد (بركات، 2018، الصفحات 144-145)

إجمالاً: هناك بعض الحقوق للدولة عندما تكون كاملة العضوية تماثل حقوق الدول الأعضاء، ولها حق التصويت على القرارات، والالتزامات، والمساهمات المالية الدولية، والمشاركة في الأنشطة مثل قوات حفظ السلام الدولية وغير ذلك. كذلك عندما تكون دولة كامل العضوية في الأمم المتحدة يكون لها الحق في الانضمام إلى المنظمات الدولية والاتفاقات الدولية كافة. كذلك الدولة المراقب فلها حق في حضور الجلسات، والتعليق على مشاريع القرارات، وتبدي رأيها، وتقديم مشاريع قرارات، لكن لا يحق لها أن تقوم باتخاذ القرار أو المشاركة في اتخاذ القرار.

2.3 تحديات رفع مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية

لقد واجهت القيادة الفلسطينية بعد توجهها إلى منبر الأمم المتحدة، لطلب عضوية كاملة لدولة فلسطين من الأمم المتحدة، عدة تحديات وضغوط سواء داخلية أو خارجية، كان لها أكبر الأثر في عرقلة المساعي الفلسطينية قليلاً، وقد انقسمت هذه التحديات إلى قسمين: الأول: تحديات داخلية تمثلت في التناقض الواضح في المواقف الفلسطينية الداخلية، تجاه القيادة المتوجهة للأمم المتحدة، كذلك كان للانقسام الفلسطيني الداخلي دوره الرئيس، في التأثير على الوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة. أما الثاني: تحديات خارجية وتمثلت في الضغط من كل من الولايات المتحدة وإسرائيل على القيادة الفلسطينية، لثبها عن التوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بدولة كاملة العضوية، وتمثلت هذه الضغوطات بالابتزاز المادي أحياناً، وبالتهديد أحياناً أخرى.

1.2.3. التناقض في المواقف الفلسطينية في التعامل مع ملف إعلان الدولة في الأمم المتحدة:

1.1.2.3. موقف حركة فتح والسلطة الفلسطينية من هذا التوجه:

ان اعترام الرئيس الفلسطيني محمود عباس التوجه إلى الأمم المتحدة، للمطالبة بدولة فلسطينية، أكدت حركة فتح والسلطة الفلسطينية، تأييدها ودعمها الكامل لمواقف الرئيس عباس، التي أعلنها في خطاباته التي سبقت هذا التوجه، واعتبرت حركة فتح أن مواقف الرئيس: "تعبّر عن الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات"، كذلك رحبت الحركة بتأكيد الرئيس على منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وصاحبة الولاية السياسية حتى نيل الاستقلال التام والناجز، وحتى تنفيذ كافة الحلول السياسية وفي مقدمتها قضية اللاجئين. (صحيفة الحياة الجديدة، 2011، صفحة 13)

أما صائب عريقات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، فقد أكد بأن القيادة الفلسطينية ماضية في مطالبها بحقوقها العادلة، عن طريق التوجه الشرعي إلى الأمم المتحدة، كما أبرز أهم الإيجابيات التي يمكن أن تعود على الفلسطينيين، إذا ما انتزعوا دولة كاملة العضوية من الأمم المتحدة، وهذه الإيجابيات لخصها عريقات في الآتي (حمامي، 2012):

1- قد تشجع هذه الخطوة عدداً أكثر من الدول، لتعترف بشكل ثنائي بفلسطين، وبالتالي تخلق زخماً من أجل مزيد من الاعترافات.

- 2- من شأن فلسطين أن تحقق فائدة بصفتها دولة معترف بها في الأمم المتحدة، باتجاه دعم وإعلاء حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية، وتتضمن هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر، حق تقرير المصير وحق ممارسته بموجب أحكام القانون الدولي، والحق في السيادة، والاستقلال، والدفاع عن النفس، والملكية، والصلاحيات القانونية، والخطاب الدبلوماسي.
- 3- سيكون باستطاعة فلسطين بصفتها الجديدة كدولة، أن تصادق وتتضم إلى بعض الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف، على قدم المساواة مع أي دولة أخرى.
- 4- سيعزز رفع صفة دولة فلسطين واعتراف دول جديدة بها، قدرة فلسطين على المناصرة والدفاع عن حقوق الفلسطينيين، على المستوى الثنائي أو في أي منظومة متعددة الأطراف.
- 5- رفع صفة دولة فلسطين سيحل الأسئلة والاستفسارات من بعض المؤسسات والمحاكم الدولية المتعلقة بوضع فلسطين كدولة، على سبيل المثال، منظمة الصحة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية والتي أصبحت فلسطين طرفاً بعد حصولها على مركز المراقب.
- 6- إن الاعتراف بدولة فلسطين على حدود (1967م)، وقبولها عضواً في الأمم المتحدة، سيسهل على القيادة الفلسطينية اتخاذ قرار باستئناف مفاوضات الوضع النهائي، وبشكل فوري وحول كافة القضايا دون استثناء.

إن التعنت والتسويف الإسرائيلي في التوصل إلى تسوية سلمية مع الجانب الفلسطيني هو الدافع الرئيس الذي دعا القيادة الفلسطينية لاتخاذ موقف رسمي بالتوجه إلى هيئة الأمم المتحدة خلال سبتمبر (2011م)، لطلب عضوية الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة فقد وجد الجانب الفلسطيني نفسه في حالة إرباك شديدة، نتيجة عوامل عدة من أهمها حالة الانقسام السياسي التي طغت على الحالة الفلسطينية، وقد أكد المستشار السياسي للرئيس عباس نمر حماد أن: "ذلك التوجه قد فرضه التعنت الإسرائيلي في الاعتراف بمرجعيات عملية السلام ومبادرة الرئيس باراك أوباما، وامتناع إسرائيل عن وقف الاستيطان"، كما دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في (12 يوليو 2011م)، مختلف القوى الدولية إلى مساندة الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية، في خيار التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة دون تحفظ. (أبو سعدة وأبو نحل، 2011، الصفحات 3-4)

وقد رأى سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بأن قيام القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة ما هو إلا ترجمة، وتعبير للإرادة الفلسطينية للبحث عن الحق الفلسطيني عبر الأمم المتحدة خصوصاً، وأن قرار التقسيم جاء منشئاً لإسرائيل وكاشفاً للدولة الفلسطينية، ومن هنا سيكون التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، معرضاً للاصطدام بالفيتو الأمريكي، ويرى الزعنون أنه يتوجب على الفلسطينيين تنسيق جهودهم للتحرك بطريقة سليمة للأمم

المتحدة، وبالشكل الذي لا يتعارض مع قواعد قبول دولة جديدة في الأمم المتحدة، وضرورة البحث عن كيفية الاستفادة من هذا القرار في الانتصار على الفيتو الأمريكي، وظهرت اتجاهات تتصح بالافتداء بعدة دول في توجهاتها نحو المؤسسات الدولية، ونصح الكثيرون بالتوجه للأمم المتحدة على شاكلة سويسرا، لكن الزعنون لا ينصح بالافتداء بهذه الدول، خاصة وأن لكل دولة من هذه الدول ظروفها الخاصة به. (أبو سعدة وأبو نحل، 2011، الصفحات 5-6).

يتضح مما سبق أن حركة فتح والسلطة الفلسطينية قد عقدا العزم على تحمل هذه المسؤولية الكبيرة، والتوجه بها إلى منابر الأمم المتحدة للمطالبة بدولة فلسطينية كاملة السيادة، بعد سنوات من المماطلة والتسويف التي وجدته من الولايات المتحدة تارة، ومن إسرائيل تارة أخرى، وبعد وصول المفاوضات الفلسطينية إلى طريق مسدود دون تحقيق نتائج تذكر، وعلى الرغم من الرفض الواضح من بعض الفصائل والاحزاب والحركات الفلسطينية، لتوجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بحجج واهية، إلا أن الرئيس (أبو مازن) وقيادات م.ت.ف والسلطة الفلسطينية قرروا خوض هذه التجربة، بعدما تلاشي ما يمكن أن يخسروه من هذه الجولة.

2.1.2.3. موقف الحركات الإسلامية من هذا التوجه:

اتسم موقف الإسلاميين الفلسطينيين وعلى رأسهم حركة حماس والجهاد الإسلامي، برفض التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، وتراوح الرفض بين الرفض المعلن والتصريحات الغامضة، ففي تصريح لحركة حماس أكدت بأن: "أبو مازن يريد أن يؤجل كل الأشياء "تقصد المصالحة" بما فيها القيادة المؤقتة بعد هذه القفزة في الهواء، وبما يسمى زوراً وبهتاناً "استحقاقات سبتمبر" التي ليس لها معنى، والتي تعد الشعب الفلسطيني بلا شيء، وقد دعا نواب حركة حماس في المجلس التشريعي بغزة، الرئيس محمود عباس إلى التراجع عن التوجه إلى الأمم المتحدة، لطلب عضوية دولة فلسطين، باعتبارها خطوة انفرادية، وبينما كان موقف حركة حماس ذا طبيعة تكتيكية تفوح منه رائحة الفصائلية، فإن حركة الجهاد الإسلامي رفضت المبادرة، لأنها في نظرها تعني التخلي عن كامل التراب الفلسطيني. (حنفي، 2011، صفحة 6).

وقد عبرت حركة حماس عن إصرارها على منع أي فعالية مناصرة لخطوة الرئيس محمود عباس من غزة، وقال أحمد يوسف القيادي في الحركة في حديث لإذاعة صوت فلسطين: إنه لا يقبل أن تعارض حركته "خطوة يؤيدها العرب، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتركيا ومئات الدول في العالم، كما أعربت حركة فتح عن استغرابها من الموقف التي اتخذته حركة حماس برفضها الخطوة الفلسطينية، وردود أفعالها السلبية على خطابات الرئيس عباس، قبيل توجهه إلى منصة الأمم

المتحدة، كما بينت حركة فتح أن رفض حركة حماس تزامن مع الرفض الإسرائيلي والأمريكي لهذه الخطوة، وطالبت حركة فتح حركة حماس بالابتعاد عن هذه النزعة العدائية، والعودة إلى الصف الفلسطيني الموحد. (صحيفة الحياة الجديدة، 2011، صفحة 13).

كما استنكرت الجبهة الديمقراطية موقف حركة حماس الراض للتوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، وبينت أن موقف حماس غامض وغير مفهوم، وتكئى عليه إسرائيل في تبرير رفض الخطوات التي يقوم بها الرئيس محمود عباس، عبر الادعاء بأنه لا يمثل الشعب الفلسطيني، وقالت: "إن حماس تقول تارة إن استحقاق أيلول قفزة في الهواء، وتارة إنها تنازل عن الحقوق، إلا أن مشكلتها عدم التنسيق معها، متسائلاً عن معنى قبول حماس بدولة على حدود (1967م)، إذا كانت لا تعترف بالشرعية الدولية"، كما بينت أنه إذا كان ما يجري من معركة وطنية هو قفزة في الهواء، فلماذا تتم ممارسة كل هذا الضغط، والتخويف، والترهيب، والتهديد للشعب الفلسطيني من إسرائيل والولايات المتحدة على حد سواء؟ (جبر والديمقراطية، 2011، صفحة 7).

وكان موقف حركة الجهاد الإسلامي من التوجه إلى الأمم المتحدة، أكثر حدة من حركة حماس، فقد رفضت الخطوة جملة وتفصيلاً، وقللت من أهمية توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، لنزع اعتراف بالدولة الفلسطينية المرتقبة، وقللت من جدوى الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود عام (1967م)، وأضافت أن الاستحقاق يأتي ضمن سياق عملية التسوية، وليس تمرداً عليها، فقد اعتبرت أن خطوة القيادة الفلسطينية بالتوجه للأمم المتحدة تجيء نتيجة الإحساس بالفشل واليأس في مسار التسوية، ورأت الحركة أنه إذا أراد البعض أن ينشغل في دولة على حدود عام (1967م)، ففلسطين هي بالنسبة إلينا كل فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وكرد فعل على خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، انتقدت حركة الجهاد الإسلامي الخطاب، ووصفته بأنه خطاب عاطفي بامتياز، وبأن المستقبل للشعب الفلسطيني، لأنه صاحب الحق إلى الأبد. (أبو سعدة وأبو نحل، 2011، صفحة 16).

يتبين مما سبق ذكره: أن الحركات الإسلامية سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية قد انقسم رأياً إلى قسمين هما:

1- حركة حماس: تأرجحت مواقف الحركة بصورة متباينة وواضحة، فقد صممت الحركة وقتاً طويلاً قبل الإدلاء بأي تصريحات، سواء بالقبول أو بالرفض حتى يتبين لها الأمر، ومن ثم بدأت بعض التصريحات المناهضة لخطوة الرئيس محمود عباس، ووصف العديد من أقطاب الحركة هذه الخطوة بغير المجدية، والتي لن تختلف عن الخطوات السابقة لحركة فتح والسلطة

الفلسطينية، ومن قبلها منظمة التحرير الفلسطينية. وبرغم ذلك برزت بعض التصريحات من قيادات أخرى مثل الدكتور أحمد يوسف، تؤيد خطوة الرئيس عباس ويمكنها أن تجني الثمار، ويتطلب من القيادة الخوض في مثل هذه الخطوات.

2- حركة الجهاد الإسلامي: رفضت خطوة الرئيس محمود عباس رفضاً قاطعاً، ورأت أن مثل هذه الخطوة تعتبر تنازلاً واضحاً من الفلسطينيين عن كامل الأرض الفلسطينية، بمجرد اعتراف المجتمع الدولي بفلسطين على حدود عام (1967م)، وترى حركة الجهاد الإسلامي أن الأرض الفلسطينية هي من البحر إلى النهر، وليس هناك حدود تختلف عن الأراضي المحتلة منذ عام (1948م)، لهذا رفضت التوجه بشكل كامل.

3.1.2.3. موقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية:

لم تتخذ فصائل منظمة التحرير على اختلاف توجهاتها موقفاً متعنناً ورفضاً للخطوة التي اتخذتها القيادة الفلسطينية تجاه الذهاب إلى الأمم المتحدة، ودعمت تلك الفصائل خطوة الرئيس عباس، ورأت أن من شأنها إعلاء شأن القضية الفلسطينية، وإعادتها إلى مسارها الصحيح، فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحدثت عن إمكانية توظيف فرصة الإعلان عن دولة فلسطينية، لتصبح نقطة بداية لحركة مقاومة شعبية تضع حداً لعملية المفاوضات العقيمة، وأكدت الجبهة أن هذه الخطوة هي في الاتجاه الصحيح، وهي تصلح لأن تكون أساساً يبنى عليه توحيد الموقف الفلسطيني، المتمسك بالثوابت، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. (أبو سعدة وأبو نحل، 2011، صفحة 16).

وقد بينت الجبهة الشعبية هذا التوجه بالقول: "نحن أيدنا خطة القيادة الفلسطينية بالذهاب إلى الأمم المتحدة، كونه حق طبيعي للشعب الفلسطيني، وكجزء من المعركة السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي، كما اعتبرها الغول نقطة النهاية للمفاوضات الثنائية، وإعادة الملف للأمم المتحدة للبحث عن عملية سياسية مغايرة، تقوم على عقد مؤتمر دولي بمرجعية الأمم المتحدة، وهدفه إقرار الآليات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني" وأضاف: "بغض النظر عن نتائج هذه الخطوة يجب أن تكون جزء من المعركة السياسية التي نخوضها مع الاحتلال، وكذلك ستكون فرصة لتوسيع دائرة التضامن الدولي مع حقوق الشعب الفلسطيني، وفرصة لكشف وفضح السياسة الإسرائيلية، وكشف السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل. (وكالة معا الإخبارية، 2011).

لكن في المقابل أكدت الجبهة الشعبية على لسان عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خالدة جرار بأن الجبهة الشعبية تعارض أن تكون الخطوة الفلسطينية للتوجه للأمم المتحدة مرتبطة باستمرار المفاوضات السابقة التي لم يستطع الفلسطينيون الاستفادة منها، وبيّنت جرار أن خطوة التوجه للأمم المتحدة إذا ما رُبطت بنفس منهج المفاوضات السابق فهي خطوة ليس لها أي معنى سياسي، مشيرةً إلى أن الجبهة حينما طرحت التوجه للأمم المتحدة في كل مؤسساتها كان لها عدّة ضوابط منها أن تكون مرتبطة بخطوة التوجه لمجلس الأمن وأن تكون بديلاً للمفاوضات وليس من أجل تحسين شروطها وأيضاً أن تكون ضمن مسار سياسي بديل يؤدي إلى مقاطعة ومحكمة الاحتلال مرتبطاً بتعزيز المقاومة على الأرض (موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2012).

وقد رأت الجبهة الديمقراطية أن الذهاب إلى الأمم المتحدة بات مطلباً وطنياً فلسطينياً وضرورة وطنية، لكف يد الولايات المتحدة الأمريكية عن المفاوضات، التي أثبتت التجربة بأنها منحازة لإسرائيل، ولوضع الشرعية الدولية أمام مسؤولياتها، وللضغط على إسرائيل من أجل تمكين الشعب الفلسطيني ومن تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وطالبت الجبهة بدعم هذه الخطوة جماهيرياً بإسنادها بحركة جماهيرية على الأرض، لضمان حق الشعب الفلسطيني في حريته على أرضه وعزل إسرائيل دولياً، مضيفة أن هذه الخطوة يجب إتباعها بخطوات من القيادة الفلسطينية في المستقبل ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، وقالت الحركة: "نحن من الذين بادرنا بتسليح المقاومة ببرنامج وطني واقعي، ونحن بادرنا لها ضمن استراتيجية فلسطينية، ومعتبرة الذهاب للأمم المتحدة الإنجاز الثاني للشعب الفلسطيني من أجل تمكينه من نيل استقلاله وحقوقه الوطنية. (وكالة معا الإخبارية، 2011).

وقد طالبت جبهة التحرير الفلسطينية فقد طالبت المزيد من الجهود المبذولة من القيادة الفلسطينية في التحضير لهذا الاستحقاق، وذلك بالعمل الدؤوب والتلاحم، والتمسك بالمقاومة الشعبية لتحرير الأرض واستعادة الحقوق المشروعة في الحرية والعودة والاستقلال. أما حزب (فدا) فقد أشاد بخطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن الخطاب ركز على الثوابت الفلسطينية، وفي مقدمتها قضية اللاجئين والأسرى والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام (1967م)، وعاصمتها القدس الشرقية، أما حزب الشعب الفلسطيني فقد أشاد بالخطاب معتبراً إياه شاملاً ومؤكداً على التمسك بالحقوق الثابتة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً. (أبو سعدة وأبو نحل، 2011، الصفحات 12-13).

مما سبق يتبين للباحث: أن جلّ فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، أيدت الخطوة التي اتخذها الرئيس محمود عباس في التوجه إلى مؤسسات الأمم المتحدة، لانتزاع دولة فلسطينية كاملة العضوية من الأمم المتحدة على حدود عام (1967م)، ورأت هذه الفصائل أن هذه الخطوة الجريئة تعتبر إحدى أهم الخطوات التي سعى الفلسطينيون إليها منذ وقت طويل، وحثت هذه الفصائل الرئيس أبو مازن على الإسراع بهذه الخطوة، والانضمام إلى جميع المنظمات والمعاهدات الدولية، التي تضمن عودة الحق الفلسطيني الذي سلبته إسرائيل منذ عام(1948م).

2.2.3. التهديد الأمريكي - الإسرائيلي للقيادة الفلسطينية باستخدام حق النقض "الفييتو"، وقطع المساعدات:

1.2.2.3. التهديد الأمريكي للفلسطينيين:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ إقامة دولة الكيان الصهيوني بدور كبير وخطير في دعم إسرائيل، وإقامة دولتها على حساب القضية الفلسطينية ومأساة الشعب الفلسطيني، الذي لا يزال يكافح ويناضل من أجل نيل حقوقه وتقرير مصيره، ومعظم القرارات التي تم إقرارها في منظمة الأمم المتحدة، هي مجرد مشاريع وأفكار الولايات المتحدة بحجة إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، إلا أنها في حقيقة الأمر مشاريع وقرارات لصالح الكيان على حساب القضية الفلسطينية، وبما أن إسرائيل تعتبر الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتحافظ على مصالحها المتواجدة فيها، فمن ضمن الأدوار التي لعبتها الولايات المتحدة للتأثير على قرارات الأمم المتحدة، استخدامها حق النقض "الفييتو" مرات عديدة والتي سلبت به من الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، ولعب الفييتو دوراً كبيراً في الصراع العربي الإسرائيلي من خلال إيقاف المشاريع الدولية التي كانت تقدم إلى مجلس الأمن الدولي لإقرارها وإنهاء هذا الصراع، الذي انتهى بتوجه الفلسطينيين إلى أروقة الأمم المتحدة للمطالبة بدولة فلسطينية عام (2011م). (هنا، 2017، صفحة 105).

عندما قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذهاب للأمم المتحدة، لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية عبر بوابة مجلس الأمن، وضع الولايات المتحدة في مأزق إما أن تستخدم الفييتو كما لوحث به، وتظهر انحيازها لإسرائيل، أو أن تلتزم الصمت الذي يمكنها من الحفاظ على مصالحها في منطقة متغيرة، وقد كان توجه الرئيس لمجلس الأمن بالرغم من وجود نصائح عديدة له باعتماد التوجه إلى الجمعية العامة بدلاً من المجلس، وفي ذلك عدة مزايا حسب وجهة نظرهم منها عدم التصادم المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى جانب الحصول على تأييد واسع يعزز التوجه إلى مجلس الأمن في مرحلة لاحقة. (صبح، 2016، صفحة 142).

يجمع الكثيرون على أن الولايات المتحدة تعتبر أكبر عائق أمام منح فلسطين صفة دولة دائمة العضوية في الأمم المتحدة، فقد صوتت الولايات المتحدة لصالح إسرائيل في كافة المحافل الدولية، وظلت عقدة استخدام "الفيثو" هي العقبة التي تواجه الفلسطينيين، ففي الميثاق شرط يمنع الدولة من الحصول على العضوية إلا بموافقة جميع أعضاء مجلس الأمن، ومن يستخدم الفيثو يمنع حصول تلك الدولة على العضوية. (عيسى، 2019)

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية، عرقلة التوجه الفلسطيني إلى مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة، من خلال استخدام حق النقض الفيثو، وها قد يؤثر على التوجه الفلسطيني لهذه الهيئات، ستحاول الولايات المتحدة الضغط بكل ثقلها على الجمعية العامة، كي لا تتناسب قراراتها مع الطلب الفلسطيني بالانضمام للمؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة (بشارت، 2019)، فإذا نجح الضغط الأمريكي على الجمعية العامة فإن الجهود الفلسطينية مصيرها الفشل، أما إذا قدم الطلب إلى مجلس الأمن لإعادة النظر فيه، فستكون الولايات المتحدة في موقف محرج للغاية، لكنها ستحاول الحفاظ على هيبتها، من خلال تأخير استصدار هذه التوصية، لحين القيام بخطوة سياسية يكون من نتائجها، الوصول إلى العضوية برعاية أمريكية، وهو ما تحاول القيام به. (هنية، 2019، صفحة 93).

لم تغفل القيادة الفلسطينية عن حجم التحديات والصعوبات الكبيرة التي تواجهها، حال التقدم بطلب لنيل العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية على حدود عام(1967م)، ومن أهم وأخطر التحديات هو الموقف الأمريكي، حيث ماطلت القيادة الأمريكية في هذا المطلب أكثر من مرة، ووقفت إلى جانب الكيان الإسرائيلي، بحجة أن الدولة تأتي عن طريق المفاوضات، وليس عن طريق الأمم المتحدة، وأكد الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" ذلك قائلاً: "إن الفلسطينيين يستحقون دولة، لكن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا عبر المحادثات مع إسرائيل، مشيراً إلى أن السلام لا يمكن تحقيقه عبر البيانات والقرارات في الأمم المتحدة.. والقرار غير مجدٍ ويضع مزيداً من العراقيل على طريق السلام. (أبو نحل وأبو مصطفى، 2018، صفحة 694).

وقد بدأت الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت بممارسة الضغط على القيادة الفلسطينية، لوقف ما أسمته بالخطوات الأحادية، كما امتنعت باستخدام حق النقض "الفيثو" في 18 فبراير(2011م)، ضد مشروع قرار عربي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، ويؤكد على حق تقرير المصير، كما علقت الولايات المتحدة دفع نصيبها في موازنة اليونسكو، بعد قرارها قبول دولة فلسطين عضواً، إضافة إلى تعليق مجلس النواب الأمريكي تقديم مساعدة بقيمة (200) مليون دولار للسلطة الفلسطينية، بسبب سعي القيادة الفلسطينية للحصول على عضوية في الأمم المتحدة في

أكتوبر 2011م، وبرر المسؤولون الأمريكيون الموقف الرفض لطلب الانضمام بعدة أسباب منها:
1- أن طريق الدولة الفلسطينية يتم عبر المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وليس عن طريق الأمم المتحدة. 2- أن طلب الاعتراف بفلسطين في الأمم المتحدة هو مجرد خطوة رمزية لا قيمة لها على أرض الواقع، ولن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية. (أبو نحل وأبو مصطفى، 2018، الصفحات 694-695).

وهكذا يتضح من هذا الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، والتجاهل التام للحقوق الفلسطينية، وبالتالي فإن الرهان على دور أمريكي إيجابي وموضوعي لصالح القضية الفلسطينية، هو أمر بالغ الصعوبة في ظل العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصة بعد وصول ترامب لسدة الحكم، واتخاذه في ديسمبر (2017م)، قراراً جائراً بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واعتبارها عاصمة لإسرائيل، كما قام بإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وقد استغل الوضع العربي المترهل، بعد ما عرف بالربيع العربي الدموي، ما جعل كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل تتحالفان حفاظاً على الوجود الإسرائيلي، وليبقى الاحتلال مسيطراً على الأراضي الفلسطينية سيطرةً تامةً. (أبو نحل وأبو مصطفى، 2018، صفحة 54).

يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الكيان الإسرائيلي عام (1948م)، بدأت تتحاز إليه بشكل مستمر على حساب الحقوق الفلسطينية التي كفلتها لهم القوانين الدولية، وعندما تتخذ القيادة الفلسطينية أي خطوات في سبيل استعادة حقوقها، فإنها سرعان ما تتصدى لها وتتوعدّها بقطع العلاقات الدبلوماسية من ناحية، والمساعدات الاقتصادية من ناحية أخرى.

وعندما عزم الرئيس الفلسطيني محمود عباس على الذهاب إلى الأمم المتحدة، والمطالبة بدولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة عام (1967م)، تصدّت له الولايات المتحدة باستخدام الفيتو ضد مشروع القرار، الذي يطالب بدولة فلسطينية من ناحية، وقد تابعت جورها على الحقوق الفلسطينية، وبدأت بابتزاز وتهديد القيادة الفلسطينية، بالمقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية، ووقف المساعدات الأمريكية المقدمة للشعب الفلسطيني، واعتبرت هذه الخطوة الأحادية من القيادة الفلسطينية، هي بمثابة وأد لعملية السلام، وبالتالي فهي ترى أن طريق الدولة الفلسطينية لن يكون إلا بعودة المفاوضات بين الطرفين.

وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل العمل على تنفيذ ما هددت به، وقد علقت ميزانية اليونسكو وبعض المنظمات الدولية التي تساعد الفلسطينيين، وذلك للضغط عليها لعدم قبول الفلسطينيين ضمن

أعضائها، كما قطعت أكثر من (200) مليون دولار مساعدات تقدمها للفلسطينيين قبل التوجه إلى الأمم المتحدة، ثم قامت بمنعها بعد ذلك كوسيلة ضغط على القيادة الفلسطينية.

2.2.2.3. التهديد الإسرائيلي للفلسطينيين:

لقد أثار قرار السلطة الوطنية الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً في إسرائيل، سواء أكان ذلك لدى الأحزاب السياسية أو الحكومة أو لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وقد تباينت مواقف النخب والأطراف الإسرائيلية المختلفة كما اختلفت رد أفعالها تجاه القرار الفلسطيني بالتوجه إلى الأمم المتحدة، وذلك تبعاً لموقفها من دائرة المسؤولية في عمليات صنع القرار، ووفقاً لمواقفها السياسية وموقعها من الخريطة الحزبية الإسرائيلية، ومن الملاحظ أن الأحزاب والنخب الإسرائيلية التي كانت تنتقد سياسة نتنياهو، وتحثه على تقديم مبادرة سياسية وإبداء مرونة تجاه الفلسطينيين، أولت الخطوة الفلسطينية أهمية كبرى، وضخمت من مخاطرها على إسرائيل، ومن هذه الأحزاب: ميرتس، كاديما، العمل، كما وصف وزير الدفاع الإسرائيلي هذه الخطوة الفلسطينية بـ "تسونامي" الذي يهدد إسرائيل ويترصد بها. (محارب، 2011، صفحة 3).

عارضت الحكومة الإسرائيلية منذ البداية عزم السلطة الفلسطينية على التوجه إلى الأمم المتحدة، واعتبرت أن هذه الخطوة تتعارض بشكل كبير مع اتفاقية أوسلو، كما أنها تتسبب العملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية المعطلة على أي حال، وقد هدّدت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية مبكراً بأن إسرائيل ستتخذ خطوات أحادية الجانب، إذا تمسكت السلطة بقرارها وأصرّت على الذهاب إلى الأمم المتحدة، إلى جانب هذه التهديدات نشطت إسرائيل على الصعيد الدولي في إفتشال الخطوة الفلسطينية أو التقليل من أضرارها على إسرائيل، فقد توجهت الحكومة الإسرائيلية في مارس إلى أكثر من ثلاثين دولة مهمة في العالم، ومن ضمنها الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وحذرتها من مخاطر الخطوة الفلسطينية، وأشارت إلى أن ذلك قد يدفع إسرائيل إلى اتخاذ خطوات أحادية الجانب، وقد ادعت إسرائيل في اتصالاتها الدولية المكثفة، أن الخطوة الفلسطينية تتعارض مع اتفاقية أوسلو، وستقود إلى العنف، علاوة على أنها تؤدي إلى تأسيس دولة فلسطينية ولن تقبل بذلك، حتى وإن قبلت الأمم المتحدة فلسطين كدولة كاملة العضوية فيها. (محارب، 2011، صفحة 4).

وهكذا سيطر التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة على سلوك السياسة الإسرائيليين، وهذا ما عكسته تصريحاتهم في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وعكست تلك التصريحات حالة الإرباك، والاعتراف والشعور بالعجز عن منع الخطوة الفلسطينية، ما دفع رئيس وزراء إسرائيل، ووزير خارجيته، إلى توجيه اللوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لما اعتبره "عدم ممارسة الضغوط الكافية على الرئيس

محمود عباس، لمنعه من التوجه إلى الأمم المتحدة، والمطالبة بدولة وكيان فلسطيني، كما واصلت إسرائيل قبل وأثناء توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة ضغوطها الشديدة وتهديداتها المتواصلة بوقف التنسيق معها، أو عدم التعامل مع الفلسطينيين، ومنع أموال الضرائب من الوصول إليها، وتضييق الخناق الاقتصادي والسكاني على الفلسطينيين، وهو ما حاولت تنفيذه بعد ذلك، عن طريق مجموعة من الإجراءات العقابية التي قامت بها، بعد توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. (صحيفة الحياة الجديدة، 2012، صفحة 1).

وعقب التصويت على القرار الأممي لصالح الفلسطينيين، انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في القدس قرار التصويت في الأمم المتحدة، وقال إنه "لن يغير شيئاً على الأرض"، واعتبر أن هذه الخطوة "لن تدفع باتجاه إقامة دولة فلسطينية بل ستؤخرها أكثر"، كما اقترح نتياهو على الفلسطينيين كبديل للتصويت الأممي بدء محادثات السلام المباشرة دون "شروط مسبقة"، وقال "مستعد لاستئناف محادثات السلام فوراً، لبحث كل القضايا الجوهرية محل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين"، مضيفاً "للأسف لم أسمع رداً من الجانب الفلسطيني". (موقع الجزيرة نت، 2012).

كما اعتبر نتياهو التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة بمثابة حرب يشنها الجانب الفلسطيني على إسرائيل، وفي تعبير آخر يرى نتانياهو التحرك الفلسطيني نحو الأمم المتحدة لطلب عضوية دولة فلسطين الكاملة، يعتبر نزاعاً للشرعية عن إسرائيل، في حين أشار أكثر من وزير إسرائيلي، إلى أن التحرك الفلسطيني تسونامي سياسي وديبلوماسي على إسرائيل، وتحدث وزير الحرب الإسرائيلي السابق ايفيدور ليبيرمان في أكثر من مناسبة قائلاً إنه سيعمل على انهيار السلطة الفلسطينية، إذا طلبت الاعتراف بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة في شكل أحادي الجانب. ومن العقوبات موضع البحث الآن: تجميد تحويل أموال الضرائب، وخفض كمية تراخيص العمل، وخفض النشاط التجاري في المعابر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية". (السهي، 2012).

وهناك تباينات إسرائيلية في الموقف من التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، ولكن هناك اتفاقاً كاملاً بين الأطياف السياسية الإسرائيلية المختلفة، على رفض إقامة أي شكل لدولة فلسطينية، ويتصدر نتياهو وليبرمان بعض القوى التي تنفق على سياسة العقوبات المباشرة على الفلسطينيين لإخضاعهم سياسياً، ولكن هناك في المقابل من يعارض الفكرة، ويرى أنه من الأفضل الحفاظ على تعاون وثيق مع السلطة الفلسطينية، بدلاً من فرض العقوبات عليها، كما وتشاطر أوساط يمينية عديدة في إسرائيل وجهة نظر الوزير ليبيرمان والتي تتلخص بتصفية فرصة استئناف المفاوضات، وصولاً إلى انهيار السلطة الفلسطينية، في حال توجه الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال

لم يتوقف الأمر عند تلك التصريحات الإسرائيلية، بل أرسلت وزارة الخارجية الإسرائيلية وفوداً عديدة إلى دول الاتحاد الأوروبي طالبة منها معارضة خطوة الفلسطينيين في الأمم المتحدة، وحثهم على التراجع عنها. (السهلي، 2012).

ويجدر الإشارة بأنه لا يحق للفلسطينيين بعد حصولهم على دولة مراقب غير عضو المطالبة بإنهاء الاحتلال، وتستطيع عندما تصبح دولة كاملة العضوية تستطيع أن تطلب من الأمم المتحدة الدفاع عن النفس، وفلسطين دولة تحت الاحتلال وتحتاج لمساعدة، وتصبح الدولة لها حماية، وامتيازات، وحق تقرير المصير، ويصبح للدولة التزامات بسبب ميثاق الأمم المتحدة، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة، وهي من واجبات الدولة تجاه دول العالم، وعدم الاعتداء على أي دولة أخرى، وفلسطين انضمت لمواثيق دولية واتفاقيات حقوق الإنسان وعليها التزامات تجاه حماية حقوق الإنسان، وسواء أكانت دولة أم لا، ويجب الالتزام بالمعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية، وهنا يجب إلزام إسرائيل كدولة محتلة أن تحافظ على حقوق السكان الذين يقعون تحت الاحتلال ويجب أن تكون الدولة محددة، وذات سيادة، وحدود وسكان (بشارت، 2019).

عندما احتلت إسرائيل قطاع غزة أصدرت قراراً عسكرياً في نفس العام أي بعد (12) يوماً من احتلالها، ألغت بموجبه تطبيق القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف، وبالتالي تسقط النقاط الثلاثة، وحتى هذه اللحظة لا تعترف بقواعد القانون الدولي الإنساني في تطبيقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعتبر أنها تدير أراضيها في الأراضي الفلسطينية، على اعتبار أنها أراضٍ متنازع عليها. وعندما تصبح فلسطين دولة كاملة العضوية ينتهي الاحتلال تلقائياً، بعد اعتراف العالم بالدولة من خلال قرار الجمعية العامة، وبتوصية من مجلس الأمن (عيسى، 2019).

يتبين مما سبق بأن القرار الذي اتخذته القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة، والحصول على دولة كاملة السيادة، قد أزعج إسرائيل، وبدأت تفكر بطريقة لوقف ذلك التوجه الفلسطيني، وبدأت بتوجيه اتهامات عديدة للفلسطينيين بأنهم تنازلوا عن عملية السلام والمفاوضات، في سبيل التوجه إلى أعمال أحادية الجانب لتغيير الوضع القائم.

وعندما وجدت أن ذلك لا يفيد بدأت توجه التهديدات للقيادة الفلسطينية إذا ما أصرت على الاستمرار في المطالبة بدولة من الأمم المتحدة، وقللت من أهمية هذا التوجه، وقد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أن هذا التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة لن يغير من الواقع شيئاً، وسيبقى الوضع على ما هو عليه، ولن يتغير إلا بالعودة للمفاوضات.

3.2.3. دور الانقسام الفلسطيني، في عرقلة المساعي الفلسطينية، للحصول على دولة كاملة العضوية:

إن الحديث عن الحقوق الفلسطينية التي يجب أن يتم انتزاعها من إسرائيل بكل الطرق المشروعة، لا بد أن يكون لها قاعدة وأساس متين، يتم الانطلاق من خلاله إلى كافة المحافل الدولية، ولكن الواقع يدل على عكس ذلك، فقد عاش الشعب الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو، وما تبعه من أحداث وصراعات بين الفلسطينيين والإسرائيليين من ناحية، وبين الفصائل الفلسطينية خاصة حركتي فتح وحماس من ناحية أخرى، وقد شكل هذا الاختلاف بين القطبين الكبيرين على الساحة الفلسطينية عائقاً حقيقياً أمام أي محاولة لقراءة الواقع، خاصة في ظل استبعاد باقي الفصائل الأخرى عن الساحة الفلسطينية، ما دفع كلا الفصيلين إلى صراع حاد، وانقسام بغيض طال كل نواحي الحياة، وعمل على تشويه صورة الآخر، ما انعكس سلباً على الخطاب السياسي الفلسطيني والتمثيل الدولي في المحافل الدولية. (يوسف، 2009، صفحة 42).

لقد أدى الانقسام الفلسطيني إلى حالة من الاستقطاب الشامل، في جميع البنى والمؤسسات الرسمية القائمة، فمن ناحية استفاد الرئيس محمود عباس من منظمة التحرير، والمجلس المركزي في اكتساب صبغة قانونية ورسمية، استطاعت حركة حماس من ناحية أخرى إعادة تفعيل المجلس التشريعي من خلال الفتوى القانونية التي اجتهدوا في صياغتها، لتصبح الجلسة بعد ذلك شرعية وقانونية، حتى يستطيع المجلس مزاولة أعماله والقيام بتشريع العديد من القوانين، وهكذا أدت هذه الأفعال لحالات من الاستقطاب بين حركتي حماس وفتح والرئيس أبو مازن، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق ديناميكية طبيعية في ظل حالة التشرذم والانقسام الجغرافي بين الطرفين. (العلام، 2015، صفحة 99).

يعتبر الحصول على دولة كاملة العضوية إنجازاً كبيراً وبارزاً للشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، ويحسب هذا الإنجاز للفلسطينيين في المقام الأول، كما أنه إنجاز دولي كون المجتمع الدولي وقف مع الحق الفلسطيني في إقامة دولته، أما الانقسام فقد أثر على كافة نواحي الحياة، خاصة أنه أضعف القيادة الفلسطينية المتواجدة في الأمم المتحدة، وبالتالي يجب على الفلسطينيين للتقليل من آثار الانقسام والتوجه الفلسطيني للأمم المتحدة بالاعتماد على عدة عوامل منها: كيفية إعادة الوحدة واللحمة الجغرافية بين أبناء الشعب الفلسطيني من أجل وحدة الأرض الفلسطينية من ناحية، وبينها وبين منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني من ناحية أخرى، وهذا هو العامل الأساس، كون أن هناك نصاً بخصوص ذلك في القرار الأممي الأخير الذي نص على موضوع منظمة التحرير، وموضوع اللاجئين وعودتهم إلى وطنهم (ملوح، مقبول، والمصري، 2013، الصفحات 94-95).

إن الدول العديدة التي اعترفت بالدولة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعطت مزاجاً وطنياً لكل من طرفي الانقسام بضرورة مراجعة سياستهما العقيمة، التي أثرت على التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، وعملت على شردمة وتفتيت المواقف الفلسطينية الموحدة تجاه المطالبة بدولة فلسطينية، حيث إن إسرائيل والولايات المتحدة تستفيدان بصورة كبيرة من هذا الانقسام، خاصة وأنهما يجدان الطرف الفلسطيني المتوجه للأمم المتحدة ضعيفاً، مما يجعله لا يشكل خطراً على إسرائيل، وعندما طالب الجانب الفلسطيني بدولة وكيان مستقل في أروقة الأمم المتحدة جاء الرد الإسرائيلي بأن هناك كيانات فلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وبالتالي لا يمكن إقامة كيان فلسطيني طالما أن هناك عدة كيانات مشتتة، وهو ما يضعف الموقف الفلسطيني بصورة واضحة. (ملوح، مقبول، والمصرى، 2013، الصفحات 125-126).

أما عن ردود الأفعال الفلسطينية على الربط بين الانقسام وبين المطالبة الفلسطينية بدولة عبر منبر الأمم المتحدة، فقد قالت النائبة في المجلس التشريعي راوية الشوا: إن غالبية الشعب الفلسطيني لا تعارض من حيث المبدأ، توجه الرئيس أبو مازن إلى الأمم المتحدة، غير أن هذه الخطوة تبقى منقوصة وغير فعالة في ظل الانقسام. وتابعت الشوا: "أتمنى أن يكون الرئيس "أبو مازن" أول القادمين إلى غزة، عقب العدوان الإسرائيلي الذي استمر طيلة ثمانية أيام، ولم تتوقف خلالها الوفود العربية عن زيارة غزة، لندشين مرحلة جديدة من العلاقات الفلسطينية الداخلية". ورأت الشوا أن المشكلة الأساسية في التوجه إلى الأمم المتحدة تتمثل في أن هذه الخطوة ليست نابعة من رؤية فلسطينية استراتيجية، يمكنها أن تقود إلى الاستقلال الحقيقي، وإنما جاءت في ضوء اليأس الذي أصاب القيادة الفلسطينية من عدم جدوى المفاوضات، كما اعتبرت الشوا أن المعركة الدبلوماسية مفتوحة على عدة احتمالات، من حيث عدد الأصوات وخاصة الأوروبية، وردة الفعل الأميركية والإسرائيلية في حال نجاح المسعى الفلسطيني، وإن كانت واشنطن تميل الآن لتخفيف معارضتها للخطوة الفلسطينية، دون القبول بها في ظل حالة الانقسام، والتشردم الذي أصاب الفلسطينيين. (موقع سما الأخبارية، 2012).

وهكذا فإن الدولة التي تعاني من انقسام وعدم سيطرة على جزء من أراضيها، يصبح موقفها ضعيفاً جداً أمام العالم. ويجب أن تكون المؤسسات الفلسطينية أكثر شفافية وأقل فساداً، والتوظيف حسب الكفاءة، وإصدار قوانين عصرية وحديثة تتوافق مع الاتفاقات التي انضمت إليها فلسطين. كما حققت فلسطين إنجازات عدة خلال السنوات السابقة، لكنها لا تزال ضعيفة بسبب وجود قوانين قديمة، وهناك اختلاف بين القوانين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجزء منها لا يلبي حقوق المواطنين، والفساد منتشر في شكل كبير جداً في كل المؤسسات، وكذلك استغلال المنصب،

والتوظيف على أساس سياسي، والعلاقات الشخصية والرشاوى والوظائف الوهمية، والمحسوبية، وكل هذا يُضعف الدولة، لأنه من شروط الدولة أن تكون قادرة على ألا تكون فاشلة، والانقسام الفلسطيني جعلها دولة تميل للفشل أكثر منه للنجاح (قفيشة، 2019).

وهكذا فقد أوجد الانقسام الفلسطيني واقعاً سياسياً معقداً، وشكّل علامات استفهام كبيرة حول مستقبل الدبلوماسية الفلسطينية، وكان حائلاً أمام تحقيق المشروع الفلسطيني، فالانقسام ما زال يتعمق يوماً بعد يوم في الجسم الفلسطيني، دون إيجاد مخرج أو حل، ويرى صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين بأن السلطة الفلسطينية ستواجه العديد من المخاطر جراء الانقسام من أهمها:

- 1- استغلال إسرائيل هذا الوضع وهذا الانقسام، بحيث تتصل من العديد من مسؤولياتها أمام المجتمع الدولي بحجة عدم وجود ممثل واضح للفلسطينيين.
- 2- سوف تستغل إسرائيل حكم حركة حماس في قطاع غزة، باعتبار أن حماس في نظر إسرائيل هي حركة داعمة للإرهاب، على الرغم من نفي صفة الإرهاب عن الحركة من قبل الرئيس محمود عباس في المؤسسات الدولية أثناء خطباته.
- 3- انسياق العديد من دول العالم لوجهة النظر الإسرائيلية.
- 4- أصبح هناك صعوبة بالغة للعديد من الدول الداعمة، وغيرها في التعامل مع الاحتياجات الفلسطينية والمساعدات، مما أدى إلى عرقلة العديد من المشاريع خاصة في قطاع غزة.
- 5- تعاملت بعض الدول مع غزة مباشرة، وبالتالي أضعفت القيادة الفلسطينية من خلال عدم قدرتها على التعامل مع هذه المساعدات، أو في التعامل مع المشاريع المختلفة التي تستفيد من هذه المساعدات والدعم. (بني وصبحي، 2017، صفحة 76).

بناءً على ما أفرزه الانقسام الفلسطيني من إضعاف موقف القيادة الفلسطينية، في المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة في أروقة الأمم المتحدة، وذلك سيكون له مردود إيجابي على إسرائيل، وستبقى تنفرد في الضفة الغربية والقدس استيطاناً وتهويداً، وستبقى تنفرد بقطاع غزة من خلال التوغل والاعتداءات المتواصلة، ولن ينجح مشروع المفاوضات والسلام، وكذلك لن ينجح مشروع المقاومة، وبالتالي يجب وضع حد للانقسام، حيث يقول الدكتور صائب عريقات، إن توجه حركة حماس في السابق تجاه انضمامها إلى منظمة التحرير الفلسطينية والشروط التي وضعتها كانت غير منطقية وغير عملية، لكن ما تسرب حديثاً عن الميثاق الجديد لحركة حماس قد يكون منعطفاً أساسياً في تقارب وجهات النظر، مما يمكنه أن يخفف من مأزق الانقسام الذي استشرى في كافة نواحي الحياة في المجتمع. (بني وصبحي، 2017، صفحة 77).

تواجه فلسطين إضافة إلى التحديات آنفة الذكر تحدياً جديداً وهو التحدي الرئيس الذي يتمثل في مجلس الأمن، فوفقاً للمادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، يجب موافقة الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس الأمن، والتوصية فُسرت من محكمة العدل الدولية على أنها قرار من مجلس الأمن، ومن المعروف أن أي قرار سيصدر عن مجلس الأمن سيواجه بحق النقض "فيتو" من قبل الولايات المتحدة، التي ترفض أن تكون فلسطين عضواً في الأمم المتحدة.

ويمكن التغلب على هذا الأمر من خلال "متحدون من أجل السلم"، وهناك قرار صدر عن الجمعية العامة في عام (1950م)، يؤكد في حال رفض مجلس الأمن اتخاذ قرار يتعلق بقضية تمس السلم والأمن الدوليين، يمكن أن تحل الجمعية العامة محله، وتصدر قراراً بمنح العضوية بتصويت ثلثي أعضاء الجمعية العامة، وثلثي أعضاء مجلس الأمن، وحاولت فلسطين تأمين تسعة أصوات من أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر (خمس دول دائمة العضوية وعشر غير دائمة العضوية)، وفشلت، ذلك لا يعني عدم تكرار المحاولة مرة أخرى. وهناك بند يقول وعند حدوث خلاف بين دولتين وعُرض على مجلس الأمن، فإن الدولة المشتكى عليها لا يحق لها التصويت، وبإمكان فلسطين تقديم شكوى ضد الولايات المتحدة، ولا يحق للأخيرة المشاركة في التصويت، كما بإمكان فلسطين تقديم شكوى ضد الولايات المتحدة في مجلس الأمن، حول إعلان وزير خارجيتها مايك بومبيو الذي اعتبر أن الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي (قفيشة، 2019).

يتضح للباحث مما سبق بأن الانقسام الفلسطيني الدور الأكبر والهام في عرقلة جهود القيادة الفلسطينية في التوجه إلى الأمم المتحدة، حيث يعتبر الانقسام الجغرافي بين كل من قطاع غزة والضفة الغربية هو أسوأ ما واجه الشعب الفلسطيني من نكبات طويلة حياته، فقد كان لحدوث الانقسام أثره في إضعاف موقف القيادة الفلسطينية في المطالبة بدولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام (1967م)، وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل تتحججان بحجج واهية مختلفة، من ضمنها أن الفلسطينيين غير قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم نظراً لما يعيشونه من انقسام وتشردم.

كما أن القيادة الفلسطينية تأثرت كثيراً جراء هذا الانقسام، كونها لا تستطيع التعامل مع المساعدات والدعم الذي تقدمه العديد من الدول للشعب الفلسطيني وعدم قدرتها على تصريفه؛ نظراً لما يعيشه القطاع والضفة الغربية من حالة انقسام سياسي وجغرافي كبير.

ومع زيادة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، واستخدام الولايات المتحدة للفتوى ضد مشروع طلب الفلسطينيين لدولة كاملة العضوية وإجهاضها هذا الطلب، اضطرت القيادة الفلسطينية للتوجه للجمعية العامة لطلب دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وذلك كبديل عن طلب عضوية كاملة في مجلس الأمن، وهو ما حصل بالفعل بعد ذلك بفترة ليست طويلة، واستطاع الفلسطينيون تحقيق ذلك.

3.3 النتائج السياسية والقانونية بعد رفع مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية

بعد أن استطاعت فلسطين الحصول على دولة في الأمم المتحدة بكافة امتيازاتها، نتج عنها العديد من الامتيازات السياسية والقانونية والدبلوماسية وغيرها، فقد مكنتها ذلك من الانضمام إلى عشرات المعاهدات والاتفاقات، وكذلك المنظمات الدولية التي كانت محظورةً عليها الانضمام لها قبل ذلك، ما أعطى دولة فلسطين قيمة وزخماً سياسياً، كذلك استطاعت فلسطين المحافظة وكسب ولاء عشرات الدول في عملية التصويت وبعدها. وترتب أيضاً على رفع مكانة فلسطين إلى دولة كاملة السيادة آثار دبلوماسية ورفعت الكثير من الدول مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجات عليا، إضافة إلى الانضمام إلى الكثير من المعاهدات الدبلوماسية وغير ذلك.

1.3.3. الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية:

يعني الانضمام للمعاهدة والتصديق عليها الموافقة على تنفيذ كافة بنودها، والالتزام بها داخل حدود الدولة، وتطبيقها أيضاً خارج الحدود كجزء من قانونها الداخلي، بعبارة أخرى يمكن وصف الانضمام للعديد من المعاهدات والتصديق عليها بمثابة شهادة ميلاد للاتفاق الدولي، للعبور إلى نطاق القانون الداخلي للدول، وبالتالي أصبح الاتفاق الدولي جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون، كذلك فإن التصديق على المعاهدات ليس مجرد إجراء شكلي، بقدر ما هو عمل قانوني بالغ الأهمية. (سلطان، راتب، وعامر، 1984).

عندما قررت القيادة الفلسطينية الذهاب إلى الأمم المتحدة، بررت هذه الخطوة على لسان الرئيس الفلسطيني محمود عباس بقوله: "لم نكن لنطلق هذه المبادرة لولا أننا اصطدنا بحقائق ما عادت خافية على أحد، أولها أن المفاوضات الثنائية قد وصلت إلى طريق مسدود، وثانيها أن الحكومة الإسرائيلية لم تعط مؤشراً واحداً ولم تمنحنا بصيص أمل، بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات الجادة المسؤولة، التي من شأنها أن تفضي إلى حل عادل ودائم للنزاع في المنطقة، وثالثها أن القوى الدولية الراحية لعملية السلام باتت عاجزة عن إقناع إسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات،

والكف عن سياستها الاستيطانية والتهويدية التي تجعل من عملية السلام أمراً مستحيلاً". (النحال والشويكي، 2015، صفحة 410).

لقد ساهم صمود القيادة الفلسطينية وثباتها على مواقفها، وعدم الرضوخ للتهديدات ومحاولات الضغط والمساومة الأمريكية والإسرائيلية لئلا تنهيها عن التوجه للأمم المتحدة، في تعزيز ثقة الدول الداعمة لها، وقد استطاع هذا النجاح استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يرقى بفلسطين إلى صفة دولة مراقب كخطوة مرحلية لنيل العضوية الكاملة، وجاء البند الثالث في القرار نفسه ليؤكد على أن الجمعية العامة تعرب عن الأمل في أن يستجيب مجلس الأمن، للطلب الذي تقدمت به فلسطين في 23 سبتمبر 2011م من أجل الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وهو ما يفتح أمامها الباب للانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمنظمات والمعاهدات الدولية والتي تشمل كافة نواحي الحياة، وبالتالي سيضع كافة الممارسات التي تنتهك بها السلطات الإسرائيلية الحقوق الفلسطينية، تحت مجهر هذه المعاهدات والمنظمات الدولية، كل وفق تخصصها، كذلك ستكون المطالب الفلسطينية كدولة وفق المعايير الدولية، وليس وفق المساومات التفاوضية، وهذا السبب دفع إسرائيل لمحاربة التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة. (بني وصبحي، 2017، الصفحات 71-72).

مع تغير الوضع القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة، وتمتعها بصفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وبالرجوع إلى تجربة الكرسي الرسولي "دولة الفاتيكان"، أصبح بمقدور دولة فلسطين الانضمام إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وهو ما تم تأكيده من خلال تصريح الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" بتاريخ 20 كانون الأول 2012، بأن وضع فلسطين الجديد ورفع مرتبتها إلى دولة مراقب يؤهلها بكل تأكيد للانضمام إلى غالبية وكالات ومنظمات ومعاهدات الأمم المتحدة، كما أكد بان كي مون أن قرار الانضمام هو شأن فلسطيني يقرره الفلسطينيون أنفسهم. (هنية، 2019، صفحة 50).

وهكذا فقد أصبح بمقدور دولة فلسطين الانضمام إلى العديد من منظمات واتفاقيات الأمم المتحدة، مثل معاهدة روما وعندما توجهت السلطة الفلسطينية لمحكمة الجنايات قبل أن تكون عضو مراقب، تم رفض طلبهم ذلك لأن فلسطين ليست دولة، وتوجهوا وحصلوا على دولة مراقب غير عضو بتاريخ 2012/11/29، وتم القيام بذلك عام (2015م)، وانضمت لمحكمة الجنايات، وأصبحت دولة وهو ما أعطاهم ضوءاً أخضر للعديد من المعاهدات الدولية، وأصبح الفرق بينها وبين الدولة العضو فقط في التصويت وحق المشاركة في التصويت (بشارت، 2019).

واستكمالاً لحق دولة فلسطين في الانضمام إلى الاتفاقات والمعاهدات الدولية، فقد وقعت في العام (2017م) فقط على 22 اتفاقاً ومنظمة دولية إضافية، وهذا يشكل أحد أهم الأدوات الرئيسية في اعتماد القانون الدولي سبيلاً للوصول إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي تصريح لوزير الخارجية الفلسطيني عام 2017م قال: "إن الانضمام إلى هذه الاتفاقات يأتي استكمالاً للاستراتيجية التي تعزز وتكرس دورنا في المنظومة الدولية، لذلك جاء الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بنزع السلاح، والسلاح النووي، وأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى استكمال منظومة حقوق الإنسان، ومنع الجرائم العابرة للحدود". ويجب لفت الانتباه إلى: "ضرورة التركيز على الاتفاقات العالمية، التي تتضمن آليات تنفيذ ومساءلة، بما يسمح مساءلة الاحتلال في المجالات كافة، بما فيها الاقتصادية والبيئية وغيرها. (هنية، 2019، صفحة 59).

في المقابل فإن هناك بعض المنظمات تشترط أن تكون الدولة عضواً في الأمم المتحدة حتى تنضم إليها، من بينها محكمة العدل الدولية، التي لا يجوز لفلسطين الانضمام إليها، لأنها غير عضو في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى بعض الهيئات مثل الجمعية العامة، ومجلس الأمن الدولي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا هو الفرق بين الدولة المراقب غير العضو وبين الدولة كاملة العضوية.

كما تشترط بعض المنظمات مثل منظمة العمل الدولية أن تكون الدولة عضواً في الأمم المتحدة كي تنضم إليها، ومنظمة الطيران المدني، واتفاق شيكاغو لعام (1944م)، وكل منظمة لها شروط محددة للانضمام إليها، فبعض المنظمات تسمح بالانضمام إليها في حال كانت دولة فقط، ولا تشترط أن تكون عضواً في الأمم المتحدة، فمثلاً سويسرا دولة، ولديها سفارات ومعترف بها، لكنها لم تكن عضواً في الأمم المتحدة منذ عام (1945م) وحتى 2002م، والصين لم تكن عضواً في الأمم المتحدة، فالعضوية في الأمم المتحدة شيء، والدولة شيء آخر، كما كانت الأردن منذ عام (1946م) دولة، وانضمت إلى الأمم المتحدة في الخمسينات، وليس من الضرورة أن تكون الدولة قائمة على الأرض قبل أن تنضم إلى الأمم المتحدة (بشار، 2019).

وقد أقر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 13 مارس 2013م بشأن مكانة فلسطين، حيث جاء فيه: "إنه من الآن وصاعداً سيطلق على منظمة التحرير الفلسطينية اسم "دولة فلسطين" في جميع المعاملات الرسمية والوثائق، وفي جلسات المنظمة الدولية، ومن الآن سيصبح بإمكان الفلسطينيين تقديم مرشحين، لتولي مناصب قضائية للمحاكم الجنائية، التي تقام بشكل خاص لمعالجة قضايا حساسة. (المزيني، 2018، الصفحات 27-28). كما تسعى فلسطين بعد هذا النجاح الذي حقته،

بالقفز نحو طلب الحصول على عضوية كاملة في مجلس الأمن، وهو ما بدأ يتعزز لديها بعد حصولها على صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. (AL-Zoughbi, p. 45).

بناءً على ما سبق يمكن القول إن حصول فلسطين على دولة في الأمم المتحدة، قد مكّنها من الحصول على امتيازات عديدة منها حق الانضمام إلى العديد من المعاهدات والتفاهات والمنظمات الدولية، خاصة أن هذه المنظمات والمعاهدات تعتبر الوقاية، التي يمكن أن تشكل حائلاً بين الفلسطينيين وبين الممارسات الإسرائيلية بحقهم، وبالفعل استطاعت فلسطين بعد الحصول على العضوية، من الانضمام للعديد من المنظمات الدولية، انضمت للكثير من الاتفاقيات الدولية، التي كانت إسرائيل تخشى من انضمام دولة فلسطين إليها حتى لا يتم تكبيها قانونياً ودولياً.

إن الواقع يشير بأنه، بعد مرور عدة أعوام على انضمام فلسطين للأمم المتحدة بصفة دولة مراقب، انضمت فلسطين إلى العديد من المعاهدات الدولية التي لا تأخذ شكلاً رمزياً، لكنها وسيلة للوصول إلى المحافل الدولية للمطالبة بالحقوق الفلسطينية. (Heinrich Boll Foundation, 2013, p.45)، ولكن رغم انضمام فلسطين للعديد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وتحديداً اتفاقية جنيف الرابعة، وميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى تباطؤ القيادة الفلسطينية في اتخاذ إجراءات إضافية مكملة لإجراءاتها الأولية بعد عملية التوقيع والانضمام للمنظمات، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، لاستثمار هذه الإنجازات، وبذلك لم تجن القيادة الفلسطينية ثمار انضمامها لهذه المنظمات والاتفاقيات الدولية، فعلى الرغم من انضمام فلسطين للعديد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وإمكانية استثمار ذلك في تحقيق مكاسب عديدة كعزل وإدانة إسرائيل، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ومقاضاة إسرائيل على جرائمها التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني، غير أن القيادة الفلسطينية لم تكن جادة في توظيف هذه المكتسبات بسبب رهانها على التسوية السلمية التي وصلت إلى طريق مسدود، بسبب تحيز الإدارة الأمريكية، وتبنيها للرؤية الإسرائيلية ودعمها الكامل لها. (المزيني، 2018، صفحة 33).

تساعد المعاهدات آنفة الذكر التي انضمت إليها فلسطين في ملاحقة ومساءلة ومحاكمة الاحتلال الإسرائيلي، على ما يقوم به من قتل للفلسطينيين، ووقف انتهاكاته بحق الأسرى الفلسطينيين، والسيطرة السياسية والاقتصادية على أكثر من 370 كم من شاطئ قطاع غزة، وذلك بعد انضمامها لاتفاقية قانون البحار، كذلك الاستفادة من توقيع اتفاقية الإبادة الجماعية، على اعتبار ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة من حصار، قد يصل إلى حد الإبادة الجماعية، وتوفير الحماية والحصانة

للدبلوماسيين الفلسطينيين، ومنع تفتيشهم على الحدود، وتلقي المساعدة التقنية والتدريب والمعلومات من الدول والمنظمات الإقليمية، حول مكافحة الفساد والمساءلة والمحاسبة، وتسليم المسؤولين الحكوميين اللذين يسرقون المال العام، ومن جانب آخر يعزز ويساند دور الحكومة الفلسطينية في تطبيق معايير الحكم الرشيد، ما ينعكس لصالح المجتمع الفلسطيني برمته، وذلك بعد انضمامنا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما عززت هذه الاتفاقيات من مكانة فلسطين في الساحة الدولية، لكن هذه المعاهدات رغم الإيجابيات إلا أنها ترتب التزامات على دولة فلسطين في ظل إطار القانون الدولي العام، وحيث إن الاتفاقية تعطي حقوقاً، وتتطلب التزامات، شأنها شأن الاتفاق ما بين شخصين أو أكثر، وتلزم الفلسطينيين بتغيير سلسلة من القوانين حتى تتوافق مع الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة. (شاهين، 2019).

وقد تباينت ردود الأفعال الفلسطينية حول انضمام فلسطين للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، يقول مدير عام مؤسسة الحق شعوان جبارين: "إن الانضمام والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية خطوة نوعية وتاريخية، تمثل تقدماً كبيراً في الجهود القانونية والسياسية والحقوقية، منوهاً إلى أن هذه الخطوة تفتح مجالاً لبعض النواذ التي كانت مغلقة تحت حجة فلسطين ليست دولة. كما يضيف: "إن التوقيع على الاتفاقيات أو عدمه لا يُسقط مسؤوليات إسرائيل باعتبارها دولة احتلال، ولا يمكنها التهرب من سلطتها كسلطة احتلال"، ويوضح جبارين بأنه: "لا يوجد لدينا تحفظات على هذه الاتفاقيات"، مؤكداً على أن الانضمام لهذه الاتفاقيات وغيرها، يجب أن ينطلق من استراتيجية مرتكزة على الحقوق، لا أن يكون مطلباً لردود فعل ناجمة عن مساومات سياسية، أو بسبب تعثر في المفاوضات، ويؤكد جبارين أن الانضمام يعزز الحقوق الفلسطينية بالمعيار السياسي، كدولة ومؤسسات ومواثيق حقوقية، مقللاً في الوقت ذاته من جدوى التوقيع على الاتفاقيات دون الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية، معتبراً ذلك مجرد "شيك دون سند. (الطفاطة، 2014).

وهكذا فإن فلسطين ومن خلال نص موجود في ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، يحق لها أن تتقدم بشكاوى إلى محكمة العدل الدولية، حتى إن لم تكن عضواً في حال توافرت شروط الاختصاص الأخرى وقبول المحكمة (عيسى، 2019).

فقد شكّل حصول فلسطين على صفة المراقب في الأمم المتحدة، نقطة تحول تستطيع من خلالها فلسطين الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات، التي تعالج الواقع الفلسطيني جراء الاحتلال، والتي تمكنها من خلال الانضمام لهذه الاتفاقيات والمعاهدات، ملاحقة تلك الانتهاكات الإسرائيلية ومنها؛ (ثابت، 2013، الصفحات 73-74):

1- **اتفاقيات القانون الدولي الإنساني:** وهي تشمل اتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكولاتها الإضافية، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة من ويلات الحرب، والتخفيف من الآلام التي قد تلحق بهم نتيجة هذه الحرب، سواء أكانت دولية أو إقليمية أو محلية، ويتوخى القانون الدولي في مجمل أحكامه ونصوصه الحد من ضحايا النزاعات المسلحة من العسكريين العاجزين عن القتال، والأشخاص الذين لا يشاركون في العمليات العدائية ويقعون تحت سيطرة العدو، من مدنيين وجرحى حرب ومرضى وغرقى وأسرى، وترشيد استخدام القوة العسكرية والعنف أثناء النزاع، بما يحقق حماية ورعاية الأشخاص غير المشاركين في العمليات العسكرية.

2- **القانون الدولي لحقوق الإنسان:** حيث انضمت فلسطين عقب الحصول على صفة المراقب في الأمم المتحدة، إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والذي يندرج في طياته الكثير من الاتفاقيات البروتوكولات المتممة لها، وتشمل حقوق الإنسان في أوقات السلم والحرب معاً، وتعتبر هذه من القضايا ذات الطابع الدولي، كما تضع التزامات على عاتق الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، لتحقيق أهداف القانون الدولي لحقوق الإنسان.

3- **منظومة العدل الدولية:** وهي عبارة عن مجموعة اللوائح والأنظمة الداخلية لكل من محكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية، ومحكمة التحكيم الدائم، إضافة إلى نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، وهنا يجب التفريق بين الانضمام للنظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية، والانضمام لعضوية محكمة العدل الدولية، يجب موافقة مجلس الأمن وصدور توصية إيجابية لقبول الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة للانضمام لعضوية محكمة العدل الدولية، كما يجب التفريق في الاختصاص، وتختص محكمة العدل الدولية كجهاز قضائي للأمم المتحدة في النظر النزاعات والخلافات التي تنشأ بين الدول، في حين أن محكمة الجنايات تنظر في مقاضاة الأفراد المتهمين بالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وجرائم العدوان، وهي تعمل على إتمام الأجهزة القضائية الموجودة.

يتضح للباحث مما سبق أن انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية، أو المعاهدات الدولية العديدة لا يعني أن إسرائيل ستكون أمام هذه المحاكم في الأيام اللاحقة لهذا الانضمام، بل على الفلسطينيين العمل بكل جد من خلال الضغط على إسرائيل وتهديدها قانونياً أمام المحاكم الدولية، ما يعطيها أكثر من ورقة رابحة يمكن أن تستعين بها، وإسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الفلسطينيين، إذا ما حاولوا رفع قضايا أمام المحاكم الدولية، أو الاحتكام للمعاهدات الدولية بين الطرفين.

وهكذا فإن العضو المراقب يستطيع أن ينضم للعديد من الاتفاقيات الدولية، ولكن في المقابل هناك التزامات على هذا العضو، مثل التزامه مع الشرطة الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية، ومعظم الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الطيران والقانون البحري والقانون الدبلوماسي، وهناك التزامات أخرى لهذا العضو وهي التزامات مالية وقانونية، والسؤال هل يستطيع العضو المراقب أن يلتزم بذلك أم لا؟، أما كدولة غير عضو فإن الميثاق لا يتحدث عن دولة عضو أو غير عضو، ولكن يتحدث عن الدولة العضو أن تكون محبة للسلام، وهناك نقاط محددة في المادة الرابعة لكن حتى هذه اللحظة لم تحصل فلسطين على صفة العضو بالكامل، لكنها تستطيع أن تنضم إلى بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ولا يوجد حاجز كبير امامها بعد أن أصبحت عضواً (مراقباً) في الأمم المتحدة 2012/11/29م (عيسى، 2019).

2.3.3. زيادة عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين:

يشكل سعي فلسطين للحصول على صفة دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ورفع درجة تمثيلها داخل المنظمة مهمة ليست باليسيرة عليها، على رغم أنها من الحقوق الأصلية التي تتفق مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، وميثاق الأمم المتحدة منح حق الانضمام والعضوية لكافة الدول، وهنا نجد أن تعثر العضوية مرتبط بخصوصية القضية الفلسطينية على الصعيد العالمي، وتأثر الصراع العربي الإسرائيلي بميزان القوى في العالم، وتأثر مواقف الدول اتجاه هذه القضية بالتوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، الراضيتين لتوجه فلسطين لنيل عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وهذا ما يجعل زيادة عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين، كدولة ضرورة لدعم نجاح هذا المسعى. (المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2011، الصفحات 38-40)

بعد الجهود الحثيثة التي بذلتها القيادة الفلسطينية، خاصة بعد انتزاعها اعترافاً دولياً بدولة فلسطين على حدود عام (1967م) وعاصمتها القدس الشرقية، والذي يعتبر أمراً هاماً في مسيرة الفلسطينيين لتكريس وجودهم على أراضيهم التي هجروا منها، بقي أمرٌ غاية في الصعوبة، وهو كيفية حث الدول الأخرى التي لا زالت لم تعترف بفلسطين على الاعتراف بها، خاصة وأن اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية يجب أن يتبعه، اعتراف جميع الأعضاء التي تنتمي لهذه المنظمة الدولية بفلسطين، كون إرادة هذه الدول من إرادة المنظمة التي يتبعون لها، أما في الحالة الفلسطينية فإن غالبية الدول التي تتبع لمنظمة الأمم المتحدة تعترف بفلسطين، وهي مقتنعة بضرورة دعم حل الدولتين الذي يفضي لإقامة دولة فلسطينية بجانب إسرائيل، وعلى حدود عام (1967م)، وعاصمتها القدس الشرقية، وتكون هذه الدولة متمتعة بكامل حقوقها وسيادتها. (عريقات، 2011، الصفحات 8-12).

يمكن القول إنّ السعي الفلسطيني لزيادة رصيدها من الدول التي تعترف بها كدولة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام (1967م)، من شأنه أن يزيد من قوة الحضور الدبلوماسي الفلسطيني على مستوى العالم، وهو ما يبرز قدرة فلسطين على إقامة علاقات دبلوماسية، وهذا الأمر على الصعيد السياسي يمكنه أن يفند ادعاء الولايات المتحدة وإسرائيل لعدم أهلية السلطة الفلسطينية، كحكم ذاتي إلى الارتقاء لصفة دولة، وهذا مرهون فقط بالمفاوضات الثنائية، وهذه نقطة خطيرة تتعكس سلباً، إذا لم تبادر الدبلوماسية الفلسطينية لمعالجتها قبل فوات الأوان، ويمكن اعتراف الدول الأخرى بفلسطين أن يعزز موقفها في الأمم المتحدة، إذا ما فكرت مستقبلاً في الانضمام للعديد من المنظمات الدولية، وبالتالي ستجد من الدول من يساندها ويقف بجانبها في هذا التوجه. (ثابت، 2013، الصفحات 80-81).

وأصبحت فلسطين بحاجة إلى تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية والعربية والإسلامية ودول عدم الانحياز، من أجل ضمان عدم اعتراض أحدهم في مجلس الأمن، كذلك الدول الخمس دائمة العضوية حتى تحصل على (9) أصوات، إذا ما قررت التقدم للحصول على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة في المستقبل (العموري، 2019).

سعت فلسطين للحصول على اعتراف بها كدولة إلى العديد من الدول، وذلك بانضمامها كعضو كامل إلى الأمم المتحدة، بعد تقديمها الإجراءات اللازمة (Crawfor & James, 2011, p.309)، وتم رفع التمثيل الدبلوماسي لها في العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما أن هناك بعض الدول التي لم تعترف بفلسطين بعد حصولها على دولة مراقب في الأمم المتحدة، وبالتالي وجب على الفلسطينيين إغراء تلك الدول على الاعتراف بها بإحدى طريقتين (ثابت، 2013، صفحة 81):

الطريقة الأولى: التوجه إلى الجمعية العامة من أجل استصدار مشروع قرار، يحث الأعضاء الذين لم يعترفوا بفلسطين على القيام بذلك، كون ذلك بحد ذاته يعتبر إنجازاً لجعل الدول الأخرى تعترف بفلسطين.

الطريقة الثانية: وهي تعتمد على الدبلوماسية الفلسطينية في وضع خطة مسبقة تتضمن تقسيم العالم وفق القارات، والاستعانة بالدول الصديقة في كل قارة، من أجل حث كل دولة من الدول التي لم تعترف بفلسطين للقيام بذلك، وفتح قنوات دبلوماسية مباشرة معها، مع الحرص على أن يكون هذا الاعتراف صريحاً من خلال معاهدة أو إعلانه في وثيقة دبلوماسية.

إن النجاح الذي حققه الفلسطينيون من خلال اعتراف أكثر عدد من الدول بالكيانية الفلسطينية في الأمم المتحدة قد أعطى الدولة الفلسطينية زخماً كبيراً، وقدرة واسعة على إدارة شئونها الخارجية

بسلاسة، كما اضافت عدة خيارات للمفاوض الفلسطيني، كذلك زاد الحضور الفلسطيني في المنظمات الدولية وعلى صعيد المجتمع الدولي، خاصة مع وجود العديد من الصراعات التي حاولت بعض الأطراف من زج القضية الفلسطينية في هذه الصراعات لمحوها عن الوجود لتمرير سياسات الأمر الواقع الذي تعمل لها إسرائيل والولايات المتحدة. (عكاوي، 2002، صفحة 169)، كذلك فقد كان للاعتراف الدولي بالكيان الفلسطينية قد أعطى فلسطين الشخصية القانونية والأهلية اللازمة لإبرام المعاهدات، وأن تكون طرفاً في المعاهدات الدولية، وهو أمر أصبح يتمتع به المفاوض الفلسطيني بعد الحصول على الاعتراف الأممي. (الأزرع، 2011، الصفحات 81-82)

إن تزايد الاعتراف الدولي بفلسطين من الدول المختلفة، لهو دلالة واضحة على رغبة هذه الدول في انضمام فلسطين إلى الأسرة الدولية، كما يتم التأكيد على هذه الرغبة عند انضمام فلسطين لكل مؤسسة دولية، وتظهر هذه الدول تظهر ميولها وتوجهاتها السياسية بجانب الحق الفلسطيني، في تصويتها مع قرار منح فلسطين دولة كاملة، رغم الضغط الرهيب الممارس ضدها من الولايات المتحدة وإسرائيل، وعلى فلسطين ان تأخذ بالحسبان عندما تطلب الاعتراف بها من الدول المنحازة إلى إسرائيل أو التي تخشى التهديدات الأمريكية، وخاصة في التعامل مع طبيعة المتغيرات التي تؤثر على هذه الدول وعلى مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، مما يمكن الجانب الفلسطيني من المفاضلة واختيار الطريق المناسب في التعامل مع هذه الدول. (هنية، 2019، صفحة 81).

إن ذلك يتطلب من صناع القرار الفلسطيني القيام بالإعداد والتخطيط والتنفيذ الجيد، وتقييم النتائج قبل الإقدام على التوجه إلى الأمم المتحدة، وأن تتسلح القيادة الفلسطينية بدعم دولي من الدول العربية والأجنبية، للوقوف بجانبها ودعمها وتأييدها، وهذا الإعداد يجب أن يسبق بخطوة فلسطينية تتجه إلى المنظمات الدولية، ويجب أن يظل العمل بهذه الخطوات قائماً في نسق مستقل، من أجل تقليص فجوة الدول غير المعترفة بعد بدولة فلسطين إلى أقصى درجة ممكنة، حيث إن هناك العديد من هذه الدول تتجاوز فقط حيال مصلحتها الخاصة عند اتخاذها لمواقفها السياسية الخارجية، ولن يكتفي اقتناعها بالقضية الفلسطينية وعدالتها أو قانونيتها حتى تتخذ موقفاً مؤيداً لها، كما أن هناك العديد من الدول التي ترتبط بمصالح اقتصادية وسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتتبع سلوك سياستها الخارجية وهو أمر يزيد من التحديات التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية، وفي هذا الإطار يجب الاستعانة بالدول العربية والصديقة التي يكون لها مصالح مشتركة، وتأثير على الدول المستهدفة للحصول على اعترافها بدولة فلسطين، وهو أمر يشكل تحدياً آخر، بحيث يستوجب دراسة طبيعة كل دولة على حدة، وأقرب الدول الصديقة، وأكثرها تأثيراً عليها. (هنية، 2019، صفحة 81).

كان لحصول فلسطين على دولة كاملة العضوية أثره في بروز موجة الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية، مما أكسبها زخماً قوياً، يمكن توظيفه بصورة مثالية، في الوقت الذي يحقق الفلسطينيون كثيراً من المكاسب التي تهيئ لعضوية كاملة في الأمم المتحدة ومنظماتها لفلسطين، ويسهم في الحد ذاته من العبث الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فمثلاً الحزب الاشتراكي الفرنسي "الحاكم" يرغب من السلطات الفرنسية الاعتراف بدولة فلسطين، للحصول على تسوية نهائية للنزاع مع إسرائيل، ويعد النواب الاشتراكيون الفرنسيون مشروع قرار يدعو الحكومة إلى الاعتراف بدولة فلسطين. وقد سبقت السويد فرنسا بالاعتراف بدولة فلسطين، كما تستعد إسبانيا لذات الخطوة، ليقف عدد الدول التي تعترف بفلسطين إلى أكثر من 140 دولة، مما ستضطر العديد من الدول الأخرى أمام ذلك إلى الاعتراف بالحقوق الفلسطينية في الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ النكبة ثم النكسة. (الدباس، 2014).

من الضروري استثمار هذا الاعتراف الدولي للوصول إلى الدولة الفلسطينية من أجل تحقيق أمن الشعب الفلسطيني، الذي يتعرض لأسوأ احتلال في التاريخ الحديث، والأطول قياساً بتسويات الإسرائيليين ورفضهم لاتفاقيات السلام والمفاوضات، في وقت تبني فيه المستوطنات العشوائية والمنظمة والتي تأتي على حساب الأراضي الفلسطينية، لأنها تتبع سياسة الأمر الواقع بحيث نصل في النهاية لعدم وجود أرض أصلاً لدولة فلسطينية. وعندها يقترب سقف الاعترافات الدولية إلى حوالي 140 دولة، فذلك يعني بصورة قاطعة أن العالم أجمع على قيام وجود الدولة الفلسطينية، وتنتفي المبررات الإمبريالية لبقاء الاحتلال معلقاً على إرادة إسرائيلية ترفض وجود هذه الدولة، وذلك يتطلب نقل الصراع إلى الدولة المعترفة، حتى تطبق اعترافها عملياً بإلزام الاحتلال بإنهاء هذا الوضع السلبي، وعودة الحق الفلسطيني إلى أرضه التاريخية التي وضعت إسرائيل يدها عليها، وجعلتها مقام لكل يهود العالم، لأنه في النهاية ما بني على باطل فهو باطل، ولا يستقيم مع القوانين والأعراف الدولية، وهو خطأ ينبغي تصحيحه، ولا يسقط بالتقادم ووضع اليد بالقوة الجبرية كما تفعل إسرائيل بهدم بيوت الفلسطينيين، وتهجيرهم من مدنهم وقراهم أو حتى إبادةهم بآلتها العسكرية الغاشمة. (الدباس، 2014).

إن نجاح الدبلوماسية الفلسطينية في الحصول على المزيد من اعترافات الدول بدولة فلسطين، سيقصص عدد الدول التي لم تعترف بفلسطين في الأمم المتحدة إلى أقل عدد ممكن، عند ذلك ستنتمتع فلسطين بعدد أصوات تكفي لتمرير أي مشروع أو قرار يدعم مواقفها في الجمعية العامة، وقد حصلت فلسطين على اعتراف أكثر من 140 دولة بنهاية عام 2018م، وهو ما يعني أن الجهود الفلسطينية

تزايد في إقناع دول جديدة بالاعتراف بها وزيادة ورفع التمثيل الدبلوماسي لفلسطين على أراضيها، وهذا ما حصل بالفعل بعد حصول فلسطين على دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة. (هنية، 2019، الصفحات 81-82).

من المتوقع أيضاً أن تقوم إسرائيل بإحباط أي جهد فلسطيني يهدف إلى الحصول على تأييد المزيد من الدول الأخرى لها، وذلك بتوجهها إلى دول الاتحاد الأوروبي، والدول الديمقراطية الغنية، التي تتمتع بثقل سياسي دولي مثل: ألمانيا وبريطانيا وكندا واليابان ونيوزيلندا وأستراليا وغيرها من خلال الضغط عليها من إسرائيل، حتى تضمن تأييد أكبر عدد ممكن من هذه الدول حيث لا يحصل مشروع قرار بخصوص دولة فلسطين على الأصوات المطلوبة، لصدور توصية من مجلس الأمن بقبول عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

وهكذا يرى الباحث أن حصول فلسطين على دولة ذات سيادة في الأمم المتحدة، قد أعطت من خلالها الضوء الأخضر لعشرات الدول بالاعتراف بها كدولة مستقلة، خاصة تلك الدول التي كانت إسرائيل تقف بينها وبين الفلسطينيين كحاجز من سنوات، كما أن العديد من الدول قد تنكرت للولايات المتحدة وإسرائيل، ووقفت مع الحق الفلسطيني.

ولكن على الرغم من ذلك يجب على الفلسطينيين في هذه المرحلة بالذات، والمرحلة المقبلة استثمار ذلك النجاح الفلسطيني في الأمم المتحدة، من خلال استقطاب أكبر عدد من الدول خاصة في عملية التصويت لصالح الفلسطينيين، خاصة بعد الانضمام إلى الوكالات الدولية المتخصصة والكثير من المؤسسات الأممية المختلفة.

3.3.3. الحصول على مكاسب دبلوماسية لفلسطين:

كان التمثيل الدبلوماسي لفلسطين مقتصراً على عمقه العربي، ولم يكن للشعب الفلسطيني وجود تمثيلي خارج نطاق المنطقة العربية، كما أن مؤسساته لم تخرج عن نطاق الاعتراف العربي، وقد كان التعامل في الفترة التي لحقت بالنكبة مع القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية إنسانية، وقضية لاجئين فقط، وقام المجتمع الدولي بإنكار الحق الفلسطيني في إقامة كيان له، مثلما أشار إلى ذلك قرار التقسيم الصادر عام (1947م)، وظل هذا الوضع على ما هو عليه، حتى أنشأت الجامعة العربية عام (1945م)، والذي وضعت بموجبه ملحفاً خاصاً بفلسطين، وتم اختيار مندوبين لفلسطين في الجامعة العربية، قبل ان تتشكل حكومة عموم فلسطين عام (1948م)، ليتم دعوتها إلى الجامعة العربية. (نافعة، 1993، صفحة 63).

كان ولا يزال الاحتلال هو المعيق الأساس أمام نجاح الدبلوماسية الفلسطينية، فالعمل الدبلوماسي يعتبر أحد أعمال السيادة التي تمارسها الدولة المستقلة، وكانت الدبلوماسية الفلسطينية استثناءً على هذه القاعدة، حيث نمت وتطورت الدبلوماسية الفلسطينية في ظل غياب كيان فلسطيني مستقل، كما أنها بدأت عملها خارج الأراضي الفلسطينية، وسأيرت التحولات والتغيرات وتغير الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية إلى أن انتقل التمثيل الدبلوماسي إلى أرض الوطن، وحصول فلسطين على دولة غير عضو في الأمم المتحدة، مما أثر على المسيرة الدبلوماسية للفلسطينيين، فالاعتراف الدولي لفلسطين يعني أن فلسطين من حقها بموجب القانون الدولي أن تصبح طرفاً في اتفاقية فيينا، وتتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأخرى بحرية تامة، الأمر الذي يعطيها حصانات وامتيازات لبعثاتها الدبلوماسية في كافة دول العالم، حالها حال الدولة كامل العضوية (الأزعر، 2011)، بحيث يسهم برفع التمثيل من المكاتب إلى قنصليات وسفارات. (قريع، 2017، صفحة 70).

كان للاعتراف الأممي بدولة فلسطين دوره الهام في قيام العديد من الدول بالاعتراف بها، ومن ثم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لديها أسوة بالدول المستقلة، وكان التوجه العام لدى العديد من دول العالم هو الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وإقامة التبادل الدبلوماسي معها، وهو ما يعتبر نجاحاً للدبلوماسية الفلسطينية التي استطاعت أن تحشد عشرات الدول إلى جانب القضية الفلسطينية العادلة، وتحصل على مناصرة تلك الدول في المحافل الدولية وفي كل مكان، ومن هذه الدول: (سحويل، 2014، الصفحات 129-130)

1- **إيطاليا:** التي رفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى بعثة، حيث أعلن الرئيس الإيطالي نابوليتانو رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في إيطاليا إلى مستوى بعثة، في مؤتمر صحفي عقده في روما مع الرئيس محمود عباس.

2- **السويد:** التي رفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة، وذلك بتاريخ 30 يونيو 2012.

3- **النرويج:** قررت رفع التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى مستوى سفارة كاملة.

4- **بلجيكا:** أعلنت وزارة الخارجية البلجيكية رفع مستوى تمثيل الفلسطينيين لديها إلى مستوى بعثة، يحمل رئيسها صفة سفير.

5- **الدنمارك وفنلندا:** قررت هاتان الدولتان رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى درجة سفارة، وذلك بتاريخ (4 مايو 2013م).

يمكن القول بناءً على ما سبق إن دولة فلسطين بعد حصولها على دولة مستقلة في الأمم المتحدة قد اكتسبت مزايا دبلوماسية عديدة في تعاملها مع النظام الدولي، حيث أن هذا الاعتراف الدولي قد شجع الكثير من الدول مثل إيطاليا والسويد والنرويج وبلجيكا وفنلندا والدنمارك وغيرها على رفع تمثيلها الدبلوماسي لدى الفلسطينيين سواء على مستوى بعثة أو سفارة أو سفارة كاملة، ضاربين بعرض الحائط التهديدات والابتزازات الأمريكية والإسرائيلية لهم، خاصة أن هذه الدول تعتبر من الدول الصديقة لفلسطين مثل النرويج والسويد وفنلندا والدنمارك وبلجيكا وغيرها، وقد توجت هذه الصداقة بإكساب فلسطين مزايا دبلوماسية في التعامل معها.

أما فيما يتعلق بمستقبل التمثيل الدبلوماسي، فإننا نجد أن العديد من الدول العربية والأجنبية قامت برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى درجة دبلوماسي كامل، أسوة بسفارات الدول المستقلة، وذلك بعد أن كانت في السابق مجرد قنصلية، تشرف على العمل الإداري الخاص بمصالح ورعايا الفلسطينيين في الخارج، وقد وقعت دولة فلسطين على العديد من الاتفاقات الخاصة بالتبادل الدبلوماسي مع وزراء الخارجية الأجانب، باعتبار أن هذه الخطوة هامة حتى تعترف العديد من الدول بها، ومن ثم رفع تمثيلها الدبلوماسي، رغم أن كثيراً من هذه العلاقات الدبلوماسية قد نمت، وتطورت قبل الاعتراف بمركز دولة مراقب بتاريخ 29 نوفمبر لسنة 2012م. (سحويل، 2014، صفحة 129).

وعلى الرغم مما تعرضت له الدبلوماسية الفلسطينية من حصار وضربات مؤثرة، إلا أنها استطاعت تحقيق إنجازات هامة على الساحة الدولية، كان أبرزها قبول انضمام فلسطين عضواً كامل العضوية في اليونسكو في 31 تشرين الأول (2011م) ومنح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة 29 تشرين الثاني (2012م)، كذلك إعلان المحكمة الجنائية الدولية عن انضمام دولة فلسطين رسمياً إلى المحكمة في 1 نيسان (2014م)، وبتاريخ 2015/9/11م، أجازت الأمم المتحدة رفع العلم الفلسطيني فوق مقرها، وفي 2017/9/27م، قبلت الجمعية العامة للإنتربول فلسطين عضواً فيها بعد تصويت 75 دولة من أعضائها على القرار، كما انضمت دولة فلسطين إلى العشرات من المعاهدات والاتفاقات الدولية. وقد اعتبرت الأوساط الفلسطينية المختلفة أن ما تحقق من إنجازات واعترافات دولية للسلطة الوطنية الفلسطينية، انتصارات دبلوماسية وثمرات التحركات الدبلوماسية الفلسطينية خلال عقود من الزمن. (معروف، 2018).

لا شك أن قرار الأمم المتحدة الاعتراف بفلسطين، هو إجراء دبلوماسي سلمي، يعزز في الوقت ذاته العمل على إنفاذ القانون الدولي، من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية،

وبالتالي فإن اعتراف هيئة الأمم المتحدة بفلسطين دولة ذات كيان مستقل، يرسخ فكرة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام (1967م)، ويعيد التأكيد على التزام المجتمع الدولي بفكرة حل الدولتين، والاعتراف بفلسطين هو استثمار في عملية السلام، تستطيع دولة فلسطين بعد هذا الاعتراف، الانضمام إلى بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرها، كما يكون بمقدورها أن تسمي طرفاً يوقع على المعاهدات المتعددة الأطراف، خاصة تلك المعنية بحقوق الإنسان. (أحمد، 2016، صفحة 94)، وهكذا ستفتح محافل عديدة لمقاضاة المسؤولين الإسرائيليين، الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين. (خيرالله، 2011، صفحة 21).

إن قرار الأمم المتحدة بقبول فلسطين دولة مستقلة في الأمم المتحدة قد فتح المجال واسعاً للعمل الدبلوماسي، وهو ما يوفر منابر إضافية للعمل، ليتم استغلالها لتعزيز الموقف الفلسطيني، وكسب الدعم والمساندة، وذلك من خلال نشاط وعمل دبلوماسي مكثف، يساعد في بناء رأي عام عالمي ليضغط على الحكومات الرسمية، من أجل الاعتراف بفلسطين، ومساندة القضايا العادلة، وهكذا فإن هذا الإنجاز الدبلوماسي المتمثل باعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين، لن يغير كثيراً على أرض الواقع إذا لم يتم دعمه ومساندته بكافة أشكال الدعم والمساندة، إذ ليس من المتوقع أن يؤدي إعلان عضوية فلسطين في الأمم المتحدة إلى انسحاب إسرائيلي، أو تسليم المعابر للفلسطينيين، أو سيطرة الدولة على المعابر والموارد الطبيعية، فميدانياً سيبقى الأمر على ما هو عليه، وبالتالي فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكنها إنشاء دولة من خلال إصدار قرار واحد، على الرغم من أنها يمكن أن تلعب دوراً في الاعتراف الجماعي أو عدمه، ولكن كل ما أنجزته الجمعية العامة للأمم المتحدة من إصدار قرارها في 29 نوفمبر (2012م)، هو الإشارة للمجتمع الدولي بأن فلسطين منحت صفة دولة مراقب غير عضو في منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي فإن القرار يمكن فلسطين من الانضمام للعديد من المعاهدات، والحصول على مزايا دبلوماسية عديدة. (أحمد، 2016، صفحة 96-98).

بناءً على ما سبق يمكن القول بأنه يتوجب على الفلسطينيين في هذه اللحظات العصيبة، استثمار الطفرة الدبلوماسية التي حصلت لهم، جراء انضمام فلسطين لهذه الاتفاقات الدبلوماسية، من خلال إقناع أكثر عدد من الدول، وإقامة علاقات دبلوماسية معهم، خاصة تلك الدول التي تعمل إسرائيل على التقرب منها، وهذه الدول تمثل صوتاً كاملاً في تصويت المنظمات الدولية، فالسفارات الفلسطينية في هذه البلدان يجب أن تغتتم الفرصة، للتقرب من هذه الدول، مما يعطي هذه السفارات دوراً أكبر، وأكثر حيوية في الفترة المقبلة.

الخاتمة:

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة، معالجة أحد أهم المواضيع المستحدثة، التي واجهت الدولة الفلسطينية، وهو موضوع الدولة الفلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة: التحديات والآفاق.

حيث استطاع الفلسطينيون خلال عقود مضت من محاولة إقامة كيان سياسي مستقل، وذلك على الرغم من المحاولات البريطانية ومن بعدها الصهيونية والإسرائيلية إجهاض أي محاولة لولادة هذا الكيان، بعدما أعطوا لأنفسهم الحق في تقرير مصير الفلسطينيين.

على الرغم من قيام الفلسطينيين بإقامة عدة حكومات وممثلين لهم في المحافل الدولية خاصة الهيئة العربية العليا ومن بعدها حكومة عموم فلسطين ثم منظمة التحرير الفلسطينية، لكن سيطرة القوى الكبرى على هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة كان يحول بين الفلسطينيين وبين إقامة أي كيان مستقل لهم، فقد كانت جميع المطالبات الفلسطينية تقابل بالرفض والتهديد الواضح من الدول العظمى مثل بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والتي دائماً ما تقوم باستخدام حق النقض الفيتو ضد أي مطلب فلسطيني في هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة بكافة أطيافها.

كان لبروز الولايات المتحدة على السطح أثره الواضح على القضية الفلسطينية، خاصة بعد وقوفها مع الحركة الصهيونية منذ السنوات الأولى للقضية الفلسطينية، كذلك في الضغط على الأمم المتحدة لتوطين اليهود في فلسطين ومنع إقامة أي كيان فلسطيني.

وبالرغم مما سبق فقد استطاعت فلسطين الحصول على دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وهو ما اعتبر نصراً دبلوماسياً واضحاً، وذلك على الرغم من فشلها في الحصول على دولة كاملة العضوية بسبب استخدام الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الفيتو لإحباط مشروع القرار الفلسطيني.

وقد كان لهذا القرار صدها الواسع في الساحة الدولية، بعد أن تمكن الفلسطينيون خلاله من الانضمام إلى العديد من الهيئات والمؤسسات والمعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية، والذي من خلاله يمكنها مقاضاة إسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني. وذلك على الرغم من الضغوطات التي واجهتها القيادة الفلسطينية قبل الحصول على هذه الامتيازات، سواء الضغوطات الداخلية أو الضغوطات الخارجية.

5.3 نتائج الدراسة وتوصياتها

1.5.3. نتائج الدراسة:

توصلت في هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- 1- يبحث الفلسطينيون عن كيان مستقل ودولة تحتويهم منذ عهد الدولة العثمانية، وخاصة أن فلسطين لم تكن حينها تحت لواء مستقل، بل كانت تابعة للعثمانيين.
- 2- استطاعت بريطانيا استطاعت بعد حصولها على موافقة أممية بالانتداب على فلسطين، قد أعطت الضوء الأخضر للقضاء على ولادة لأي كيان فلسطيني جديد، وأعطت لنفسها حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني دون استشارته.
- 3- كان قرار التقسيم سبباً واضحاً في إحداث فراغ سياسي في فلسطين، مما تطلب من الفلسطينيين حكومة فلسطينية خالصة، تعمل على مقاومة القرارات البريطانية والدولية، الخاصة بتقسيم فلسطين.
- 4- سيطرة الدول الكبرى على هذه الهيئات الدولية أدى إلى إصدار العديد من القرارات المجحفة بحق الفلسطينيين، والتي انتهت بقيام الكيان الصهيوني، ثم لتبدأ بعد ذلك حقبة جديدة من التواجد الفلسطيني في الأمم المتحدة.
- 5- قيام الهيئة العربية العليا لفلسطين بإنشاء "حكومة فلسطينية"، كي تملأ الفراغ الذي سيحدث عقب انتهاء الانتداب، وانسحاب بريطانيا من فلسطين، وقد واجهت الهيئة العربية العليا لفلسطين معارضة شديدة من جانب البعض الآخر، لكنها استطاعت توجيه الأنظار إلى إمكانية قيامها بتأسيس كيان فلسطيني.
- 6- بروز الولايات المتحدة على الساحة الدولية كان له أكبر أثر سلبي على القضية الفلسطينية، خاصة مع وقوفها مع الحركة الصهيونية في الهيئات الدولية، والضغط على الأمم المتحدة لتنفيذ السياسات الرامية إلى توطين اليهود في فلسطين.
- 7- زاوجت إسرائيل على الاعتماد على الدول الكبيرة والمؤثرة من ناحية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا، كذلك اعتمدت على الدول الصغيرة والهامشية في الاعتراف بها، وكان العديد من الدول التي اعترفت بها، تعتبر من الدول الصغيرة المساحة والتأثير، ولكنها في حقيقة الأمر تمتلك صوتاً واحداً يماثل صوت وتأثير الدول العظمى.

- 8- بعد قيام منظمة التحرير وحتى اتفاق أوسلو شهدت هذه الفترة إصدار الكثير من القرارات الأممية من مجلس الأمن تارة، والجمعية العامة للأمم المتحدة تارة أخرى، لحث إسرائيل على عدم المضي في سياستها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، ولحثها أيضاً على تسهيل مهمة تقرير الشعب الفلسطيني مصيره بناءً على قرارات الأمم المتحدة.
- 9- أن القرارات التي كانت تصدر عن الجمعية العامة أو حتى عن مجلس الأمن، تجاه القضية الفلسطينية لم تكن سوى قرارات هشة وضعيفة، في منح الفلسطينيين حقهم في السيادة والدولة، أو اللاجئين والتعويض، ما يجعل هذه القرارات تنهار في مواجهة الفيتو الأمريكي الذي كان دوماً يبحر لصالح إسرائيل في أغلب القرارات، التي تصدر عن الأمم المتحدة.
- 10- يعتبر اتفاق أوسلو من أهم المحطات التاريخية للشعب الفلسطيني، والذي ظهر من خلاله إمكانية وجود كيان فلسطيني مستقل، وبرغم ذلك أثار هذا الاتفاق جدلاً واسعاً كون هذا الكيان الذي تم تشكيله يعتبر منقوصاً، نظراً لما يحتويه الاتفاق من تقييدات، وعراقيل، وضعتها إسرائيل لإحكام سيطرتها على هذا الكيان، كي لا يستطيع العمل وأداء مهامه بحرية تامة.
- 11- أن هناك بعض الحقوق للدولة عندما تكون الدولة كاملة العضوية تماثل حقوق باقي الدول الأعضاء، فلها ولها حق التصويت على القرارات، والالتزامات والمساهمات المالية الدولية، والمشاركة في الأنشطة مثل قوات حفظ السلام الدولية وغير ذلك، كذلك يكون لها الحق في الانضمام لكافة المنظمات الدولية والاتفاقات الدولية.
- 12- واجهت القيادة الفلسطينية عدة تحديات وضغوطات داخلية وخارجية بعد توجهها إلى منبر الأمم المتحدة لطلب عضوية كاملة لدولة فلسطين من الأمم المتحدة، كان لها أكبر الأثر في عرقلة المساعي الفلسطينية، وتمثلت التحديات الداخلية في الفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني وإسرائيل، وكذلك الانقسام الفلسطيني، والتحديات الخارجية وأهمها الولايات المتحدة وغيرها.
- 13- أن حصول فلسطين على صفة دولة عضو في الأمم المتحدة، سيمكنها من الحصول على عدة امتيازات منها: الانضمام إلى عشرات المعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية التي كانت محظوراً عليها الانضمام إليها قبل ذلك، كذلك المحافظة وكسب ولاء عشرات الدول في عملية التصويت. وعلى إثر دبلوماسية خاصة رفعت الكثير من الدول، مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجات عليا، إضافة إلى الانضمام إلى الكثير من المعاهدات الدبلوماسية وغير ذلك.

2.5.3. توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة قيام لوبي فلسطيني عربي لمطالبة المجتمع الدولي، بتنفيذ بنود ميثاق الأمم المتحدة الذي يعطي الحق في تقرير المصير للدول المحتلة مثل فلسطين.
- 2- على صناع القرار الفلسطيني العمل على حل المعوقات الداخلية والخارجية، بطرق دبلوماسية، والتفرغ للمطالبة بدولة كاملة العضوية، ومن ثم المطالبة بتقرير المصير وإقامة هذه الدولة.
- 3- يوصي الباحث بالبناء على اتفاقية أوسلو التي منحت الفلسطينيين كياناً، ومن ثم الضغط على إسرائيل لتنفيذ هذا الالتزام.
- 4- يوصي الباحث بأهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين فلسطين والدول الأخرى من ناحية وبينها وبين المؤسسات الدولية من ناحية أخرى، وذلك للضغط على إسرائيل حتى تسمح بإقامة كيان فلسطيني.
- 5- ضرورة قيام فلسطين بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية الفاعلة، والتي من خلالها تستطيع الضغط على الاحتلال الإسرائيلي، لتنفيذ التزاماته بحق الفلسطينيين.
- 6- إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الصغيرة والهامشية، لما تمثله من قيمة وتأثير في التصويت في أي قرار في الأمم المتحدة، كون إسرائيل نجحت في استقطاب هذه الدول؛ لذلك يجب على الفلسطينيين التوغل في مكنونات هذه الدول، وإغرائها لتأييد فلسطين.
- 7- العمل على كسب ود الدول الكبرى والمؤثرة في الأمم المتحدة، عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية مع هذه الدول، وهذا سينعكس على التواجد الفلسطيني في الأمم المتحدة، ومن خلالها سيكون لفلسطين سندٌ في الأمم المتحدة ضد إسرائيل.
- 8- يوصي الباحث المفاوضين الفلسطينيين، بعدم الاعتماد على الوعود الإسرائيلية والأمريكية، بإقامة دولة فلسطينية مستقبلاً، واستمرار الضغط على إسرائيل، واللجوء إلى كل الوسائل الممكنة للحصول على التزام إسرائيلي بتنفيذ ما ورد في الاتفاقات الدولية بشأن إقامة دولة فلسطينية.
- 9- يوصي الباحث صناع القرار السياسي والدبلوماسي من ناحية، والباحثين والمهتمين والمختصين من ناحية أخرى، والمكتبة العربية والفلسطينية من ناحية ثالثة، خاصة في ظل النقص الشديد والواضح لمثل هذه الدراسات في المكتبتين الفلسطينية والعربية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1- الوثائق:

الأمم المتحدة. (ب.ت). الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة.

2- الكتب باللغة العربية:

أبو الوفاء، أحمد. (1998). قانون المنظمات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية.
أبو مازن، محمود عباس. (1994). طريق أوسلو. المجلد الأول. بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

الأزعر، محمد خالد. (1998). حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين. تقديم: محمد حسنين هيكل. القاهرة: دار الشروق.

الأسطل، رياض محمود. (1998). الفلسطينيون الهوية السياسية والانتماء الحضاري. ط 1. الأشعل، عبد الله. (1988). المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية. بيروت: دار النهضة العربية.

أنطونيوس، جورج. (1987). يقظة العرب. (ناصر الدين الاسد، وإحسان عباس، المترجمون) دار العلم للملايين.

أوزدامير، حسين. (2013). فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني. (إسماعيل كايار، المحرر) القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر.

بوبوش، محمد. (2015). مشروع بناء الدولة الفلسطينية. عمان، الأردن: أمواج للنشر والتوزيع.
جرار، حسني. (1992). شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني. الأردن: دار الفرقان للطباعة والنشر.

حلاق، إحسان. (1995). فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية. ط 1. عمان: روائع مجدلاني للنشر والتوزيع.

حمدان، محمد سعيد. (2006). سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية 1948-1956. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

حمودة، منتصر سعيد. (2008). القانون الدولي المعاصر. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

- الحوت، بيان نويهض. (1986). **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- حوراني، فيصل وطهبوب، منصور. (2012). **مسألة الدولة الفلسطينية والامم المتحدة شهادة ناصر القدوة**. الكتاب السنوي 2. رام الله: مؤسسة ياسر عرفات.
- الخالدي، رشيد. (2008). **القفس الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**. ترجمة عن الإنجليزية هشام عبد الله. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الراي، إبراهيم توفيق. (2008). **المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة**. مطبعة القدس، غزة.
- الراي، إبراهيم توفيق. (2005). **القانون الدولي العام**. مطبعة القدس، غزة.
- دروزة، محمد عزة. (1984). **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**. المجلد الجزء الثاني، طبعة 3. فلسطين: دائرة الاعلام في منظمة التحرير الفلسطينية.
- رشيد، نردين. (2014). **الأمم المتحدة بين التفعيل والتعطيل**. المجلد الأول. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- زعيتر، أكرم. (1986). **القضية الفلسطينية**. 3. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- الساعاتي، أحمد محمد. (2007). **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**. غزة: الجامعة الإسلامية.
- ساكس، كريستوفر. (1966). **مفارق الطرق إلى إسرائيل**. (خيري حماد، المترجمون) بيروت.
- سعيد، أمين. (1934). **الثورة العربية الكبرى تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**. المجلد الأول. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- السفري، عيسى. (1937). **فلسطين العربية بين الإنتداب والصهيونية**. يافا: مكتبة فلسطين الجديدة.
- سلطان، حامد وراتب، عائشة وعامر، صلاح الدين. (1984). **القانون الدولي العام (الإصدار 3)**. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- الشريف، ماهر. (1995). **البحث عن كيان**. المجلد الأول. نيقوسيا قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
- الشعبي، عيسى. (1977). **الكيان الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977**. 1. بيروت، لبنان: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية.
- صابريني، غازي حسن. (1997). **الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**. المجلد الثاني. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- صالح، محسن. (2012). **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات.

صايغ، يزيد (2003). الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 — 1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

صفوة، نجدة فتحي. (1996). الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية "نجد والحجاز". 1، الأولى. بيروت: دار الساقى.

عادل، إحسان. (2014). فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة الأبعاد القانونية والسياسية. المجلد (1). الأهلية للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، عواطف. (1980). مصر وفلسطين. عالم المعرفة، 26. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عكاوي، ديب. (2002). القانون الدولي العام. عكا: مؤسسة الاسوار.

علوش، ناجي. (1974). الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية 1882-1948. الكويت: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ورابطة الأدباء.

الفراء، عبد الناصر. (2015). مشروعية الدولة وفق قواعد القانون الدولي والنظام العالمي. غزة، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.

الفواز، كليب. (1997). المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين والعثمانيين. عمان: المكتبة الوطنية.

قاسمية، خيرية. (1974). عونى عبد الهادى أوراق خاصة سلسلة كتب فلسطينية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية.

الكيالي، عبد الوهاب. (1968). وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الإحتلال البريطاني والصهيونية 1918-1938: جمع وتصنيف. بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وصندوق فلسطين.

الكيالي، عبد الوهاب. (1990). تاريخ فلسطين الحديث. 10. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المجدوب، محمد. (2012). مجلس الأمن ودورة في حماية السلام الدولي. المجلد الأول. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

محارب، محمود. (2011). إسرائيل والتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ملوح، عبد الرحيم، أمين مقبول، وهانى المصرى. (20 يناير، 2013). فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة: الإنجاز والأهمية والتبعية ضمن كتاب: المشروع الوطني الفلسطيني واقع وتطلعات. كلمات المؤتمر السنوي الذي نظمه مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي بالتعاون مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة القدس المفتوحة. رام الله، فلسطين.

منسي، محمود صالح. (1970). **تصريح بلفور مع قسم خاص عن فلسطين**. في تقارير بيل الأمريكية. القاهرة: دار الفكر العربي.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1990). **الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية**. رام الله، فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1993). **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**. المجلد الأول 1947-1974، 3. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2005-2011). **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**. 7. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

نافعة، حسن. (1978). **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

نافعة، حسن. (1993). **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**. القاهرة، مصر: معهد البحوث والدراسات العربية.

نوفل، ممدوح. (1995). **قصة إتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**. 2. عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.

يحيى، جلال. (1965). **مشكلة فلسطين والإتجاهات الدولية: أصولها وتطورها وتعقدها ومحاولة إيجاد حل لها**. مصر: منشأة المعارف للنشر والتوزيع.

يوسف، بشير شريف. (2011). **فلسطين بين القانون الدولي والإتفاقيات الدولية**. 1. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

3- الرسائل العلمية:

أبو جعفر، أحمد حسن. (2008). **دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

أحمد، حسام محمود. (2016). **أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014**. رسالة ماجستير. غزة: أكاديمية الإدارة والسياسة.

بركات، مي. (2018). **الآثار القانونية المترتبة على حصول فلسطين على مركز الدولة بصفة المراقب في الأمم المتحدة**. رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة بيرزيت.

بني، عودة وصبحي، سامر. (2017). **تداعيات الإنقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية 2007-2016**. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

ثابت، أمجد محمد. (2013). بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين في الامم المتحدة. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر.

حسن، باسم خضر. (2007). المقاومة اللاعنفية في فلسطين فلسفتها، أدوارها، وأثرها 196-1993. رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة بيرزيت.

خليفة، محمد أحمد. (2005). منظمة التحرير الفلسطينية مشروع ثورية تحريرية أم مشروع كيان. رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة بيرزيت.

سبع، شافية. (2015). تطور الإنتداب البريطاني على فلسطين 1920-1948. رسالة ماجستير غير منشورة. قطب شتمة، الجزائر: جامعة خيدر.

سحويل، صدام إبراهيم. (2014). مستقبل التمثيل الدبلوماسي في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة، فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.

صبح، كرمل وليد. (2016). تأثير الخطاب السياسي الرسمي 2012-2015 على تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياستها العامة. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

صلاحات. أنس (2015)، دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين: 2005-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.

صوافطة، أشرف محيي الدين. (2015). المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى إستراتيجية عمل وطني 2005-2013. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

العلام، ماريانا فيصل. (2015). أثر الإنقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على الأهداف الوطنية الفلسطينية 2006-2014. رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة القدس أبو ديس.

عودة، كفاح حرب. (2009). أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني - إستراتيجياً وتكتيكياً. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

قريع، أماني عبد الله. (2017). الآثار القانونية المترتبة على قبول فلسطين دولة غير عضو في الامم المتحدة. رسالة ماجستير غير منشورة. أبو ديس، فلسطين: جامعة القدس.

القويرح، صليحة. (2016). مشروع تقسيم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة 1947 والمواقف الدولية منه. رسالة ماجستير غير منشورة. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيدر.

لدادوة، سلامة. (2005). دور القرية في الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939. رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة القدس.

مقدادي، إسلام جودت. (2009). العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: الجامعة الإسلامية.

هنا، إياد خالد. (2016). واقع تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية. رسالة ماجستير. غزة: البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة العليا.

هنية، حازم أحمد. (2019). التدايعات السياسية والقانونية لعضوية فلسطين في الإتفاقيات الدولية 2012-2017. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر.

يوسف، غسان. (2009). أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الإنتخابات التشريعية الثانية. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

4- المجالات العلمية والدوريات:

أبراش، إبراهيم. (2011). إستحقاق الدولة الأسباب والمتطلبات والجاهزية السياسية. منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية (بدون عدد). غزة: مركز التخطيط الفلسطيني.

أبو سعدة، مخيمر وأبو نحل، أسامة. (أيلول، 2011). المواقف الفلسطينية من إعلان الدولة. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أبو نحل، أسامة وخلف الله، بهاء. (2018). إشكالية تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين وإنعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية. العدد الثاني. غزة: مجلة جامعة الأسراء العلمية.

أبو نحل، جمال عبد الناصر وأبو مصطفى، سهام. (2018). دور الولايات المتحدة في التأثير على قرارات الأمم المتحدة: فلسطين نموذجاً 2008-2017. (2). غزة: مجلة جامعة الأسراء للمؤتمرات العلمية.

الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية. (كانون الثاني، 2009). سلسلة دراسات بحثية. هيئة الأبحاث القومية. حزب البعث العربي الإشتراكي.

أحمد، سامي يوسف. (2012). اللأجئون الفلسطينيون وحق العودة في المفاوضات السلمية 1991-2000. العدد الثالث. غزة: مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات.

الأزرع، محمد خالد. (2011). تقييم مشروع الإعراف الأممي بالدولة الفلسطينية عبر آليات الأمم المتحدة. مجلة شئون العربية، جامعة الدول العربية، العدد 148.

توام، رشاد وعاصم، خليل. (2019). إنقاذ الإتفاقيات الدولية في فلسطين: الإشكاليات القانونية والحلول الدستورية. سلسلة أوراق عمل. جامعة بير زيت، فلسطين: بيرزيت للدراسات القانونية.

جامعة الإسراء. (2018). المؤتمر العلمي الدولي المحكم الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية. تحديات وفرص. غزة: جامعة الإسراء.

جبر، حسن. (24 سبتمبر، 2011). موقف حماس في استحقاق أيلول غير مفهوم ويستند لقرارات خاطئة. صحيفة الأيام.

الجعبري، طارق وياتيان، أمين والعويسي، عبد الفتاح. (2018). قراءة في الرسائل الجانبية لمراسلات حسين مكماهون. المجلد الأول، العدد الثامن. مجلة دراسات بيت المقدس.

حسن، صلاح الدين. (ب.ت). فلسطين وحق تقرير المصير: لجنة كينج كراين. ليبيا: منشورات دار مكتب الفكر.

حمدان، محمد عز الدين (2016)، تقدير موقف: أربعة أعوام على حصول فلسطين على دولة "مراقب" في الأمم المتحدة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات-، 27 أكتوبر.

حمودة، سميح. (2011). مجلة حواليا القدس. الحادي عشر. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

حوراني، فيصل. (2003). جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948 م. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن".

حنفي، ساري. (2011). تأثير استحقاق أيلول/ سبتمبر في مكانة م.ت.ف والعلاقات مع الشتات وحق العودة. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

خير الله، داوود. (سبتمبر، 2011). عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة: التدايعات القانونية والسياسية، الدوحة، سبتمبر 2011. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

دائرة الثقافة والدراسات- المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (2002). الواقع الفلسطيني الراهن وفاقه المستقبلية في إطار البعدين العربي والدولي. دائرة الثقافة والدراسات- المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

رباح، ثائر وعبد الصمد، عز الدين وحمدان، محمد والسويركي، نور. (2012). السياسة الخارجية الفلسطينية في الأمم المتحدة ما بعد حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب. ورقة بحثية. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية: مسارات.

الرملاوي. نبيل (2016)، الدبلوماسية الفلسطينية.. انجازات وانحسارات، مجلة أوراق فلسطينية، العدد 13.

شراب، ناجي. (2002). الدولة الفلسطينية والتداعيات والمكانة الإقليمية. رؤية مستقبلية (27)، 147. مجلة السياسة الدولية.

صحيفة الحياة الجديدة. (26 نوفمبر، 2012). إسرائيل: التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة أخطر من الصواريخ. السنة الثانية، 5703.

صحيفة الحياة الجديدة. (19 سبتمبر، 2011). تعالي الدعوات المطالبة بالمضي قدماً نحو الحصول على إعراف بدولة فلسطين. 5703.

أبو صوي. محمود (2011)، الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي، سلسلة أوراق عمل، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.

طرابين، أحمد. (ب.ت). فلسطين في عهد الإنتداب البريطاني. 2. الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني.

عبد الهادي، عوني. (1974). أوراق خاصة. إعداد خيرية قاسمية. بيروت.

عثمان، عثمان. (2007). مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة. مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الانسانية، العدد 21، السنة 4.

عريقات، صائب. (2011). تقديم طلب العضوية البداية لدولة فلسطين وما بعده 2011. ورقة مقدمة لعضو اللجنة التنفيذية لحركة فتح والوفد الفلسطيني المفاوض. فلسطين: منظمة التحرير الفلسطينية.

علاونة، ياسر غازي. (أيلول، 2011). فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة. سلسلة تقارير قانونية رقم 76. رام الله، فلسطين: الهيئة العامة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".

قاسم، أنيس. (سبتمبر، 2011). المسعى الفلسطيني لطلب الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القليلي، عبد الفتاح وأبو غوش، أحمد. (2012). الهوية الوطنية الفلسطينية التشكيل والإطار الناظم. ورقة عمل رقم 13. بيت لحم، فلسطين: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل".

المركز القومي للدراسات والتوثيق. (أيلول، 2011). قضايا للحوار الأبعاد السياسية والقانونية لإستحقاق الدولة في ايلول 2011. غزة: منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق.

المزيني، فضل. (2018). مكتسبات دولة فلسطين بعد حصولها على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. بحث محكم، العدد الثاني. غزة: مجلة جامعة الاسراء للمؤتمرات العلمية.

المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (2002). الواقع الفلسطيني الراهن وآفاقه المستقبلية في اطار البعدين العربي والدولي. دائرة الثقافة والدراسات.

ميثاق الأمم المتحدة. (1945). المادة الخامسة. وقع في سان فرانسيسكو. ميثاق الأمم المتحدة.

ميثاق الأمم المتحدة. (1945). المادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة الذي وقع في سان فرانسيسكو عام 1945م. وقع في سان فرانسيسكو. **ميثاق الأمم المتحدة.**

ميثاق الأمم المتحدة. (1945). المادة 1/4. وقع في سان فرانسيسكو. **ميثاق الأمم المتحدة.**

النحال، محمد، والشويكي، محمد. (2015). قبول فلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة وأثره على حق تقرير المصير. (1)، 23. غزة، فلسطين: **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات.**

نصار، نجيب. (19 أيلول، 1913). الجامعة العربية الفلسطينية. 336. حيفا: **صحيفة الكرمل.**

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان. (2011). فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة. سلسلة تقارير قانونية (76)، 29. رام الله، فلسطين: **الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.**

يوسف، أيمن. (2007). الحاج أمين الحسيني بين العقائدية التقليدية والواقعية السياسية: دراسة حالة في النخبة السياسية الفلسطينية. 21، 2. نابلس: **مجلة جامعة النجاح للأبحاث.**

5- المقابلات:

بشارت، هالة خوري. (24 نوفمبر، 2019). الدولة الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي. (محمد محمد عبد الرحمن صباح، المحاور تليفونياً)

العموري، ياسر. (19 نوفمبر، 2019). الدولة الفلسطينية في نظر القانون الدولي. (محمد محمد عبد الرحمن صباح، المحاور تليفونياً)

عيسى، حنا. (23 نوفمبر، 2019). الدولة الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي. (محمد محمد عبد الرحمن صباح، المحاور تليفونياً)

قفيشة، معتز. (20 نوفمبر، 2019). الدولة الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي. (محمد محمد عبد الرحمن صباح، المحاور تليفونياً)

6- المؤتمرات العلمية:

أبو عامر، عدنان. (2006). المقاومة الفلسطينية للإنتداب البريطاني: دراسة تاريخية شفوية. بحث مقدم إلى مؤتمر التاريخ الشفوي: الواقع والطموح. غزة: الجامعة الإسلامية.

أبو نحل، أسامة. (21، 1، 2015). تداعيات قبول فلسطين عضوا مراقبا في الأمم المتحدة على قضية اللاجئين. بحث مقدم لمؤتمر فلسطين في الأمم المتحدة. غزة: جامعة القدس المفتوحة.

شاهين، رياض مصطفى والفراتي، عبد الحميد جمال. (14 و15 تشرين الثاني، 2001). جهود المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية 1366-1367هـ/1947-1948م".

بحث مقدم لمؤتمر المملكة العربية وفلسطين 1925-1948م. نابلس، فلسطين: قسم التاريخ بجامعة النجاح الوطنية.

7- مراجع الشبكة العنكبوتية:

- الجزيرة نت. (30 نوفمبر، 2012). دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة. <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/30>.
- حمامي، إبراهيم. (7 نوفمبر، 2012). عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. <https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=19977> موقع
- باحث للدراسات والأبحاث الإستراتيجية.
- صحيفة البيان الإماراتية (2012)، ما معنى صفة "الدولة غير العضو" في الأمم المتحدة.
- حنا عيسى (2017)، ما هو قرار الاتحاد من أجل السلام رقم 377 لسنة 1950م، موقع دنيا الوطن: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2017/12/23/452857.html>.
- الدباس، صلاح. (8 نوفمبر، 2014). الإعراف الدولي بدولة فلسطين. <https://www.al-sharq.com/opinion/08/11/2014> موقع صحيفة الشروق الإلكترونية.
- الريس، ناصر. (14 ديسمبر، 2012). الاعتراف بالدولة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة: الفرص والبدائل والأثر. <http://www.alhaq.org/ar/advocacy/2563.html> مؤسسة الحق.
- السهلي، نبيل. (19 نوفمبر، 2012). فلسطين في الأمم المتحدة.. الآمال والتحديات. <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/11/19> موقع الجزيرة نت.
- شاهين، فادي. (19 يونيو، 2019). أهمية إنضمام فلسطين للإتفاقيات والمعاهدات الدولية. http://www.alhayatj.com/ar_page.php?id=450870cy72386316Y450870c
- موقع صحيفة الحياة الجديدة.
- عوض. معتصم (2007/8/27)، أداء وأولويات الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، موقع دنيا الوطن. <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/08/27/101555.html>
- الغندور، يعقوب. (2012). دراسة قانونية حول خطوة حصول فلسطين على صفة (دولة غير عضو) بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة. <http://alray.ps/ar/post/101676> موقع وكالة الرأى للإعلام.
- القطاطة، محمود. (14 أبريل، 2014). إنضمام فلسطين إلى الإتفاقيات الدولية... نافذة كانت مغلقة نحو الحقوق. <https://www.alhadath.ps/article/408> موقع صحيفة الحدث.

قرارات مجلس الأمن. (ب.ت).

<http://www.moqatel.com/openshare/WthaeK/UNDocs/UNdocs1/index2.htm>

موقع مقاتل من الصحراء.

معروف، عبد. (26 يناير، 2018). **الديبلوماسية الفلسطينية بين مرحلتين (الثورة والدولة)**.

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/01/26/455480.html> موقع دنيا الوطن.

منظمة الأمم المتحدة. (ب.ت). **عضوية الأمم المتحدة**. - [https://www.un.org/ar/sections/member-](https://www.un.org/ar/sections/member-states/about-un-membership/index.html)

[states/about-un-membership/index.html](https://www.un.org/ar/sections/member-states/about-un-membership/index.html) منظمة الأمم المتحدة.

منظمة التحرير الفلسطينية. (2019). **أهم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن فلسطين**.

<http://hrca.plo.ps/article/258> دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني.

الموسوعة الفلسطينية. (1 أكتوبر، 2013). **ثورة 1920**. <https://www.palestinapedia.net>

الموسوعة الفلسطينية.

موقع الجزيرة نت. (29 نوفمبر، 2012). **فلسطين دولة مراقب بالأمم المتحدة**.

<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/29>

موقع سما الإخبارية. (28 نوفمبر، 2012). **الشوا: التوجه للأمم المتحدة خطوة منقوصة وغير**

فاعلة في ظل الإنقسام. <https://samanews.ps/ar/post/143924>

موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جرار: **الشعبية تعارض التوجه للأمم المتحدة من أجل**

تحسين شروط التفاوض, (14 أكتوبر 2012). <https://pflp.ps/post/3577B6>

وادي. عبد الحكيم (2013/8/16), **وضعية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على ضوء أحكام القانون**

الدولي الاستحقاقات والاستثناءات, الحلقة رقم 9, دراسة منشورة على موقع دنيا الوطن.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا". (ب.ت). http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2214

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا".

وكالة معا الإخبارية. (12 سبتمبر، 2011). **أيلول... ما بين مؤيد ومعارض لخطوة التوجه للأمم المتحدة**.

<http://www.maannews.net/Content.aspx?id=419388> موقع وكالة معا الإخبارية.

- AL-Zoughbi, B. (n.d.). **The De Jure State of Palestine under belligerent occupation: Application for admission to the United Nations. in Palestine Membership in the United Nations: Legal and Practical Implications.** ed. Qafisheh, Palestine membership.
- Crawford, J. (2011). **The Creation of the state of Palestine- too much too soon, Cambridge, Cambridge.**
- Dumper, M. (1997). **The Politics of Jerusalem Since 1967 first edition the institution for Palestine studies. USA: Columbia university press.**
- Heinrich Boll Foundation. (2013). **Political Analyses and Commentary from the Middle East & North Africa. (5).** Heinrich Boll Foundation.
- I. Friedman .(1970) .**The McMahon-Hussein Correspondence and the Question of Palestine.** – Journal of Contemporary History.

فهرس الجداول

- جدول (1.2): قرار التقسيم رقم (181) والتفاصيل الخاصة به..... 43
- جدول (2.2): أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص قضية فلسطين منذ العام 1948م..... 51
- جدول (3.2): أهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي..... 52

فهرس المحتويات

أ	إقرار:
ب	شكر و عرفان
ج	الملخص:
هـ	Abstract:

1 الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1	1.1 المقدمة
4	2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
5	3.1 أهمية الدراسة
5	4.1 أهداف الدراسة
5	5.1 فرضيات الدراسة
6	6.1 حدود الدراسة
6	7.1 مصطلحات الدراسة
7	8.1 منهجية الدراسة
7	9.1 الدراسات السابقة
10	10.1 تقسيمات الدراسة

11 الفصل الثاني: التطور القانوني لوضع فلسطين في الأمم المتحدة

12	1.2 إرهابات بلورة كيان فلسطيني منذ الحكم العثماني وحتى (1947م)
12	1.1.2. الولاية القانونية للإمبراطورية العثمانية في فلسطين:
17	2.1.2. واقع الكيانية الفلسطينية خلال عهد الانتداب والواقع القانوني لهذا الكيان:
19	3.1.2. الحركة الوطنية الفلسطينية من (1920م) وحتى (1947م):
24	4.1.2. الثورات العربية في ظل الانتداب البريطاني ونتائجها:
25	1.4.1.2. مظاهرة 1920م في القدس:
26	2.4.1.2. مظاهرة يافا عام (1921م):
26	3.4.1.2. ثورة (هبة) البراق عام (1929م):
28	4.4.1.2. الثورة العربية الكبرى عام (1936 - 1939م):

- 5.4.1.2. الاحتجاجات والمظاهرات عقب قرار التقسيم عام (1947م): 30
- 6.4.1.2. حكومة عموم فلسطين: 32
- 2.2. تطور مكانة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة حتى عام (1993م) 37
- 1.2.2. مكانة الدبلوماسية الفلسطينية في ضوء القانون الدولي: 37
- 2.2.2. مكانة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة قبل عام (1948م): 40
- 3.2.2. مكانة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة منذ (1948-1964م): 44
- 4.2.2. مكانة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة منذ (1964-1992م): 47
- 3.2. الوضع القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة بعد اتفاق أوسلو 56

61 الفصل الثالث: ترقية مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة

- 1.3. الإطار القانوني في ميثاق الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة 62
- 1.1.3. الحصول على عضوية كاملة في ميثاق الأمم المتحدة: 62
- 2.1.3. مقارنة بين المراقب غير العضو وبين العضو كامل العضوية في الأمم المتحدة: 65
- 1.2.1.3. الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة: 65
- 2.2.1.3. الدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة: 68
- 2.3. تحديات رفع مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية 70
- 1.2.3. التناقض في المواقف الفلسطينية في التعامل مع ملف إعلان الدولة في الأمم المتحدة: 70
- 1.1.2.3. موقف حركة فتح والسلطة الفلسطينية من هذا التوجه: 70
- 2.1.2.3. موقف الحركات الإسلامية من هذا التوجه: 72
- 3.1.2.3. موقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية: 74
- 2.2.3. التهديد الأمريكي - الإسرائيلي للقيادة الفلسطينية باستخدام حق النقض "الفيتو"، وقطع المساعدات: 76
- 1.2.2.3. التهديد الأمريكي للفلسطينيين: 76
- 2.2.2.3. التهديد الإسرائيلي للفلسطينيين: 79
- 3.2.3. دور الانقسام الفلسطيني، في عرقلة المساعي الفلسطينية، للحصول على دولة كاملة العضوية: 82

86	3.3 النتائج السياسية والقانونية بعد رفع مكانة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية.....
86	1.3.3. الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية:.....
92	2.3.3. زيادة عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين:.....
96	3.3.3. الحصول على مكاسب دبلوماسية لفلسطين:.....
101	5.3 نتائج الدراسة وتوصياتها.....
101	1.5.3. نتائج الدراسة:.....
103	2.5.3. توصيات الدراسة:.....
104	المصادر والمراجع.....
116	فهرس الجداول.....
117	فهرس المحتويات.....